جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العلا قات الفرنسية الجزائرية

تحليل نقدي لبرنامج الشراكة 2013-2017

مذكرة مكملة لمقتضيات لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

من إعداد الطالب:

بوداود الصـديق

تحت إشراف الاستاذ:

بوضـياف محـمد

لجنة المناقشة:

بوعيسي حسام الدين ..... رئيسا ومقررا

طيابية ساعد .....مناقشا

بوضياف محمد .....مشرفا

السنة الجامعية: 2015-2016

مقدمة

تعتبر العلاقات الجزائرية – الفرنسية من أهم القضايا في المحيط الإقليمي العربي والغربي من المتوسط وذلك للأهمية التاريخية والسياسية والاقتصادية لكلتا الدولتين.

عرفت العلاقات بين البلدين بحكم ارتباطهما التاريخي والجغرافي، تفاعلات تراوحت بين التوتر والهدوء وإقامة علاقات تهدف إلى تعزيز التعاون وتكريس منطق الشراكة من خلال تجاوز مشكلات الذاكرة وتبني منظور برغماتي يستجيب للتطورات العالمية والحرص على خدمة المصالح المتبادلة بين فرنسا والجزائر.

وبالنظر للأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي منذ 2008 والتي أثرت بشكل بارز على الكثير من القطاعات خاصة منها الإنتاجية والمتعلقة بالخدمات، وباعتبار الاضطرابات التي تعرفها المنطقة العربية وما أنتجته من اختلالات أمنية تهدد الإستقرار للضفتين مما دفع بالبلدين إلى تجاوز خلافاتهما وتدشين مرحلة جديدة من التعاون أسس لها إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر 2013–2017 وإطلاق شراكة على أساس مبدأ رابح–رابح، وقد يتطلب ذلك من الجزائر تعديلات على مستوى البنيات المجتمعية، الدستورية والمؤسساتية منها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإنسانية، تهدف إلى ضبط مستوى التعاون وضمان أكبر لنجاح هذه الشراكة.

2– أهمية الموضوع:

تمثل الدراسة التي بين أيدينا فهم حيوية العلاقة بين فرنسا والجزائر من حيث تأثيرهما البارز في إستقرار المنطقة والحفاظ على المصالح المشتركة ورعايتها، ذلك لما تمتلكه فرنسا من إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية وخبرة تسمح لها بمرافقة الشريك الجزائري والوقوف إلى جانبه للسير في طريق النمو وتخطي حالة الارتباط بالريع النفطي، في مقابل ما تتوفر عليه الجزائر من قدرة ومكانة بوصفها دولة محورية وسوقا مغربية واعدة، ولما لها من إمتدادات في القارة الأفريقية وكذلك إمكانياتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هاجس الأوروبيين في ظل أزمة مالية وإقتصادية خانقة.

3- مبررات اختيار الموضوع:

وبناءا على الأهمية التي يكتسيها الموضوع وقع إختياري لموضوع دراسة العلاقات الفرنسية الجزائرية على ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، بالرجوع إلى إعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية:

3-1 المبررات الذاتية:

المتعلقة أساسا برغبتي في تناول موضوع يحتل موقعا هاما في أجندة المواضيع المستجدة والحالية في العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى إهتمامي بالشؤون الجزائرية، ومن خلال هذه الأخيرة حاولت تسليط الضوء على العلاقات الفرنسية الجزائرية وبالتحديد إعلان وثيقة الصداقة والتعاون الموقع بين البلدين في ديسمبر 2012 لما له من أهمية في تطور العلاقات بينهما، وللموضوع قدر من الأهمية في حقل العلاقات الدولية والإستراتيجية في الوقت الراهن.

3-2 المبررات الموضوعية والعلمية: فهي ترتبط أساسا بـ:

الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن أساسا في تناول واحد من الموضوعات المهمة في حقل الدراسات الدولية المعاصرة، حيث يتعلق الأمر بالعلاقات الفرنسية الجزائرية من خلال دراسة نقدية لوثيقة إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، ومحاولة تقريب وجهات النظر بشكل واسع حول عدد من القضايا المرتبطة بوضع العلاقات الثنائية والآفاق المفتوحة لتطورها بغية رفع العلاقات إلى مستوى إمكانيات البلدين.

4- أدبيات الدراسة:

سنركز في إنجاز مذكرتنا على أدبيات سبق وأن تناول أصحابها الموضوع، حيث تنوعت الدراسات التي إرتكزنا عليها لفهم هذا الأخير محل بحث بين أطروحات ترى في الشراكة إستمرار للإستغلال الفرنسي للجزائر، وفي المقابل أطروحات ترى نقيض ذلك.

4-1 دراسة الطالب بن ضيف حسين بعنوان: البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989.

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تمت مناقشتها في جامعة الجزائر 3 عام 2009م.

حيث تناول الطالب مدى تأثير البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية وتوضيح العلاقة بين السياسة والإقتصاد، وكذا موقف فرنسا من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وإنعكاساتها على العلاقة بين البلدين من خلال إبراز العوامل الموضوعية الموجهة لهاته العلاقات في ظل التطورات السياسية الدولية.

تناولت الدراسة معرفة السلوك الفرنسي إتجاه ما يحدث في الجزائر والوقوف على مدى ترابط السياسة بالإقتصاد وكذلك الوقوف على جوانب التأثير والتأثر في العلاقة بين البلدين وضبط محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

4-2 كتاب الاستيراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 (دراسة مستقبلية) لسعود صالح، تناول هذا الكتاب أسس الاستيراتيجية الفرنسية ومكانة الجزائر فيها من خلال التطرق إلى كل أبعاد السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، وانتهى الكاتب إلى وضع سيناريوهات مستقبلية، غير أنه لم يتطرق إلى السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا، كما لم يحدد تفاعل الجزائر من حيث القبول أو الرفض.

4-3 كتاب التعاون الجزائري الفرنسي لصالح موهوبي تناول هذا الكتاب مجالات التعاون بين الجزائر وفرنسا منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينيات، وقد خلص الكاتب إلى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية يحكمها التبعية وليس التعاون، غير أن الكاتب لم يتعرض إلى جهود الجزائر للتخلص من التبعية، خاصة ما تعلق بمراجعة اتفاقية

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول من موضوع الدراسة هو فهم العلاقة بين البلدين من أجل مقارنة وتحليل مختلف مراحلها أما الفصل الثاني المتمثل في عرض وتحليل الإصلاحات السياسية في الجزائرو مدى

إنعكاسها على العلاقات مع فرنسا، أما الثالث فهو يتناول طبيعة الإصلاحات الإقتصادية حيث يتم التركيز فيه على الاجراءات المؤسساتية والقانونية والتشريعية للخوصصة والإستثمار. وفي الأخير يتم التطرق إلى مستقبل وآفاق العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين في إطار مستجدات الأحداث الحاصلة في المجتمع الدولي.

5- إشكالية الدراسة:

لطالما أعاقت مشكلة الذاكرة والمسائل الثقافية تطور العلاقة بين الجزائر وفرنسا وترقية الشراكة بينهما، مما إستدعى قيادة البلدين البحث عن صيغ جديدة للتعاون في ظل أزمة مالية 2008 تعصف بإقتصاديات الدول الرأسمالية، وحالة من الإضطرابات التي تعرفها المنطقة العربية. بناءا على ما تقدم من أدبيات وفي إطار المنطق العام للبحث نصوغ الإشكالية التالية :

هل تستجيب الشراكة الفرنسية الجزائرية 2013-2017 لتطلعات الشعب الجزائري في بناء دولة القانون والنمو الإقتصادي والحفاظ على المصالح المشتركة بين البلدين؟

ولتبسيط هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ماهي أبعاد الشراكة الفرنسية الجزائرية 2013-2017؟

2-ماهي المضامين والآثار المترتبة عن هذه الشراكة؟

3-ماهي السيناريوهات والمشاهد المحتملة؟

6- حدود المشكلة:

من حيث الزمان: الفترة التي بدأت فيها اتفاقية الشراكة بين البلدين 2013-2017

- 2013 وصول اليسار الفرنسي ومحاولة تجاوزه للأزمة المالية من خلال إستجابته لدعوات الجزائر لمرافقتها في مسارها التنموي وفي مقابل هذا تمثل إستتباب الحكم لجبهة التحرير الوطني الموالي لحزب الرئيس من بعد نجاحه في انتخابات 2012 ومن ثم ضمان تنفيذ البرنامج.

- 2017 تمثل نهاية فترة حكم اليسار ونهاية العهدة الانتخابية للرئيس فرنسوا هولاند

من حيث المكان والموضوع: فرنسا والجزائر لمحوريتهما في منطقة الغرب من المتوسط وتأثيراتها الواسعة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

7- الفرضية الرئيسية:

في إطار هيكلة التبعية تسعى فرنسا من خلال الشراكة 2013-2017 إلى ترسيم العلاقات الفرنسية الجزائرية وتحاول الجزائر من جهتها الإستفادة من الهامش الذي تتيحه الشراكة لإحداث إصلاحات اقتصادية من شأنها تحقيق تطلعات الشعب الجزائري في الحرية والنمو الاقتصادي.

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الأولى: تتقاطع الطموحات الجزائرية من خلال الشراكة مع فرنسا في تحقيق نهضة إقتصادية وتجارية بعيدا عن الريع النفطي في ظل وفرة مالية عرفتها الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرين في ظل أزمة مالية التي تعصف بفرنسا منذ أكثر من عشرية وبالإرتكاز على الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين، والتطورات السياسية والأمنية الحاصلة في المنطقة.

الفرضية الثانية: تهدف بنود الشراكة الفرنسية الجزائرية إلى النهوض بقطاعات بعينها متمثلة في التعاون الثقافي التربوي وترقية العلاقات الاقتصادية والأمنية، مما يعزز فكرة هيكلة التبعية بين البلدين، وربط المصالح الجزائرية بالمراكز الاقتصادية الفرنسية، كما تحرص الوثيقة على الإستفادة والإستثمار في الخبرة والقدرات الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في المحيط الجواري الأمني الفرنسي.

الفرضية الثالثة: يصعب التنبؤ بسيناريوهات الشراكة الفرنسية الجزائرية لكثرة المتغيرات المتمثلة في نظام حكم الرئيس بوتفليقة بسبب حالته الصحية والمقاومة التي تبديها المعارضة

كما أن قيادة اليسار لهذه الشراكة قد ينتهي في حدود 2017 تاريخ الرئاسيات الفرنسية ومن ثم سنكون أمام ثلاثة مشاهد مختلفة تتراوح بين الوضع القائم والكارثي والتغيير

8- أدوات التحليل:

الإطار النظري للدراسة (نظرية التبعية)

تعتبر مدرسة التبعية من أهم المدارس وأكثرها رواجا، وتعد نظرية واسعة الاستخدام في العلاقات الدولية، حيث تساعد على فهم وتحليل العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب أي بين الدول المتطورة ودول العالم الثالث سواء كان ذلك في المجال السياسي الاقتصادي أو الثقافي. ويجمع منظري هذه المدرسة على أن نظرية التبعية مفادها العلاقة بين اقتصاد الدولتين يتوسع أحدهما على الآخر ويكون تطور الثاني تابع لتطور الأول كذلك هي علاقة استغلال وعلاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر، وهي عبارة عن نظام سياسي أو اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى، وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها مجموعة من النظريات التي ترى أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات متلائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة.

ولقد تعددت تعريفات هذه النظرية من مفكر إلى آخر فبالنسبة لـ "أوندري غوندر فرنك" فإنه يرى أن تبعية دول الجنوب تفسر تاريخيا بالاستعمار ومخلفات سياساته وبالتبادل التجاري غير متكافئ بين دول الجنوب ونظيراتها بالشمال.

يعرفها "دوس سانتوس" بقوله إننا نعني بالتبعية ذلك الوضع الذي يكون فيه اقتصاد بعض البلدان محكوم بتطور وتوسع اقتصاد آخر مهيمن، علاقة الارتباط بين اثنين أو أكثر من الاقتصاديات، وبين هذه والتجارة العالمية، تفرض أن أشكال التبعية، عندما تستطيع بعض البلدان تلك المهيمنة أن تفعل ذلك ماهي إلا انعكاس لهذا التوسع الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تطورهم الحالي.

أما سمير أمين فيشبه التبعية بالهيمنة من طرف المركز على المحيط وأن هذه التبعية تبين الهيمنة من طرف المركز على كافة المستويات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) وخاصة الاقتصادية. ويقول أيضا أن هذه التبعية تبدو خاصة من المجال الاقتصادي وذلك عن طريق تقديم دول المحيط للمواد الأولية والأساسية مواد قاعدية للمركز وبأسعار رخيصة وأحيانا مجانية، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن دول المحيط ما هي إلا دول منتجة للمواد الأولية لصالح المركز لأنها لا تتحكم في هذه المواد.[1]

9- الإطار المنهجي للدراسة: إعتمدنا من حيث المنهج على أدبيات الأستاذ محمد شلبي المنهجية في التحليل السياسي، المناهج، الإقترابات

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها. فمنهج دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو امبراطورية أو حضارة ذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء هذه الظاهرة. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية.[2]

10- الإطار المفاهيمي للدراسة:

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية، مصر: دار الجامعات المصرية، 1979 ، ص03.

[2] محمد شلبي، منهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر 1997، ص 87.

مفهوم الشراكة : يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات و بإختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة. وفي هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر، أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر إستثمارا مشتركا وهذا النوع من الإستثمار يعتبر أكثر تمييزا من إتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.
يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية بإختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك

مفهوم دولة القانون: كثر اللفظ والتهريج حول مضمون مصطلح دولة القانون إلى درجة أصبح فيها من الصعب تحديد مضمونه العلمي الدقيق، حيث يتحدد بأنها الدولة التي تخضع و تتقيد في جميع مظاهر نشاطها بأحكام القانون أي أن جميع سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية و القضائية، لا يمكنها أن تتصرف إلا في حدود أحكام القانون، ما دامت هذه الأحكام لم تلغ أو تعدل وفقاً للشكليات و للإجراءات المحددة بالنصوص القانونية ومن أهم مرتكزات قيام دولة القانون هو خضوع السلطة الإدارية أي السلطة التنفيذية في الدولة للقواعد القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية.[1]

الريع النفطي: وهو إعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل (الريع) .قد يكون هذا المصدر بدون أي مجهود فكري أو مجهود مادي أو حتى مجهود بدني ولا يحتاج لآليات للتصنيع والإنتاج. لكنه يعتمد علي الثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، وكل المعادن الطبيعية مثل الحديد والذهب وغيرها، وكميات الأمطار .فعائد الثروات الطبيعية إذا تم إستهلاكه مباشرة فإنه يعد ريعاً لكن الطريقة السليمة للإستفادة من هذه الثروات هو أن تحول الي

[1] أحمد خروج، دولة القانون العالم العربي والإسلامي بين الأسطورة والواقع، ط1 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 06.

إستثمارات حتى يصبح رأس مال حقيقي وملموس. كل هذه المصادر حقيقة مربحة لكن بدون أي مجهود من السلطات أو المواطنين.[1]

مفهوم التهديدات اللاتماثلية: تشكل التهديدات اللاتماثلية تهديدا كبيرا للأمن والإستقرار الإقليمي للمنطقة خصوصا فيما يتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة بأبعادها المختلفة وبما تشتمله من تجارة والمخدرات والاتجار بالبشر، الهجرة السرية وتجارة الأسلحة.

وعلى هذا الأساس ظهرت مبادرات إقليمية ودولية وأممية سعت لتجاوز هذه التهديدات أو القضاء عليها ونجد المبادرات الإقليمية كحل إقليمي محلي يساعد على ضمان إستقرار دائم ومصالح إقليمية لبلدان المنطقة.[2]

مفهوم النمو الاقتصادي : نعني به حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفري الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع و هذا يعني أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، و هذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نعني به حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي و هذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد

[1] كريم حمزة حسين، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1 الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص 15.

[2] أعمر عمورة، التهديدات اللاتماثبية في منطقة الساحل الإفريقي، 2013/06/05، على الموقع.
http://biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/1635/11355

من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن مستوى المعيشة للفرد لن تتغير بمعنى لا يوجد نمو إقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد سوف ينخفض و بالتالي تتدهور مستوى معيشته و العكس صحيح. [1]

مفهوم الأزمة المالية: هي وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى إضطرابات حادة في التوازنات الإقتصادية قد يعقبها إنهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى، ولفهم الأزمة المالية بصورة أكثر وضوحا فإنه لابد من فهم طبيعة الإقتصاد العيني وطبيعة الإقتصاد المالي.[2]

11- خطة البحث:

فيما يتعلق بخطة البحث فإن الدراسة تمثلت في ثلاثة فصول فبعد المقدمة جاء الفصل الأول الذي يتناول الأبعاد الموجهة للعلاقات الفرنسية الجزائرية والمتمثلة في الأبعاد الثقافية والإقتصادية والأمنية والسياسية بين البلدين ، أما الفصل الثاني فلقد تناول المضامين والآثار المترتبة عن هذه الشراكة في محور ثقافي تربوي ومحور سياسي أمني وإقتصادي مالي، وأما الفصل الثالث فعرض السيناريوهات والمشاهد المحتملة عن العلاقات بين البلدين المتمثلة في إستمرار الوضع القائم والتوجه نحو المشهد الكارثي أو التغيير

12- صعوبات البحث:

لايخلو البحث من أي صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وأهم ما واجهني منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث عدم وجود دراسات حول موضوع إتفاقية الشراكة، عدا بعض المقالات القليلة، أما الجزء الثاني

[1] كريم حمزة حسين، نفس المرجع، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص 12.

فيتعلق بقلة المراجع والكتب بالنظر لحداثة الموضوع وبالتالي اللجوء إلى المراجع باللغات الأجنبية والتي تخلق بعض الصعوبات كعدم سهولة الحصول عليها من جهة ومشاكل الترجمة والنقل إلى اللغة العربية وما يستغرقه ذلك من جهد ووقت من جهة ثانية.

الفصل الأول: أبعاد الشراكة الفرنسية الجزائرية

2017-2013

- ✓ **المبحث الأول:** البعد التاريخي والثقافي في العلاقات بين البلدين
- ✓ **المبحث الثاني:** البعد الاقتصادي والمالي في العلاقات الفرنسية الجزائرية
- ✓ **المبحث الثالث:** البعد السياسي والأمني في العلاقات الفرنسية الجزائرية

الفصل الأول: أبعاد الشراكة الفرنسية –الجزائرية 2013–2017

تشكل العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف خلفياتها و أبعادها، موضوعا هاما من مواضيع السياسة الدولية، والتي بدورها تشكل جزءا أساسيا من العلاقات الأورو– متوسطية. وعلى مدار العهود التاريخية السابقة، تميزت العلاقات بين الجزائر وباريس بفترات من الصراع والحرب وأخرى من السلم والتعاون، ما بعد الاستقلال الوطني. بداية ببروز الجزائر كقوة دولية كبرى في البحر الأبيض المتوسط، ولكن علاقات التعاون والتبادل، ظلت دائما محل شد وجذب بين البلدين وبالرغم من استمرار هذه العلاقات، فإنها تظل محكومة بمشاعر الريبة والشك وعدم الثقة. ومن ثم سنتطرق للمحاور الكبرى المهمة في الشراكة والتي نجملها في البعد التاريخي والثقافي بين البلدين وكذلك البعد الاقتصادي والمالي والبعد السياسي الأمني في الشراكة الفرنسية الجزائرية.

المبحث الأول: البعد التاريخي والثقافي في العلاقات بين البلدين.

يمثل تاريخ 05 جويلية 1962 نهاية حلم فرنسي في الجزائر الذي تمتد انعكاساته حتى اليوم ورغم ذلك لا زالت آثاره على ضفتي البحر الأبيض المتوسط في مجالات الاقتصاد السياسة والثقافة.

1–المطلب الأول: البعد التاريخي بين البلدين:

منذ تاريخ إعلان استقلال الجزائر حاول ديغول وضع علاقات متميزة ونموذجية مع الجزائر المستقلة، ولأنها كانت أقل الدول انحيازا من بين دول المغرب العربي، وكذلك استطاعت وبسرعة أن تفرض نفسها كأحد قادة العالم الثالث، وهو ما كان يخدم سياسة الانفتاح التي كان ديغول يريدها اتجاه الدول السائرة في طريق النمو، والقائمة على رفض الأقطاب كما كان ديغول يعتبر بأن الجزائر هي الأقدر والأكفأ على توحيد المنطقة، كما بإمكانها أن تكون في

الوقت المناسب مركز اللوحدة المغاربية، وذلك بواسطة وضعيتها الجغرافية المركزية، وإرادتها السياسية والاقتصادية حيث أن الإدراك الفرنسي يبدأ بالتركيز على ما يمكن أن تقدمه هذه الدولة الجزائرية للمصالح الفرنسية في المنطقة، ومن وراءه العالم العربي والعالم الثالث عموما.[1]

لقد تحدد التفضيل الديغولي للجزائر وفقا لأسباب وعوامل منها ما هو سيكولوجي ديمغرافي، وما هو سياسي استراتيجي واقتصادي، فثقل الجزائر في المنطقة الإقليمية يتحدد وفقا للعوامل المذكورة، هو الذي جعل من ديغول يراهن على الجزائر كقناة مركزية ومحورية لتمرير السياسة الفرنسية اتجاه عالم الجنوب.

يظهر منذ الوهلة الأولى أن السياسة الديغولية اتجاه الجزائر قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية 1962 بدت متأثرة بمخلفات الحقبة الاستعمارية، ومحاولة ربط الجزائر في جميع المجالات بفرنسا، تحت مسميات متعددة وشعارات مختلفة. حيث تظهر المعطيات التاريخية المتوفرة أمام الباحثين في التاريخ والسياسة، ومن شهادات للفاعلين مقاربات يمكن استنتاجها بداية من أن الفلسفة والسياسة الديغولية تجاه الجزائر قد تأسست وفق رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض بالنسبة لها والقابلة للتأويل للطرف الآخر حول الجزائر، في المعالم الكبرى ماضيا وحاضرا ومستقبلا، مع إمكانية اللعب على التغيير أو التبديل أو التعديل في الجزئيات فمصلحة فرنسا هي المقدمة في هذه الرؤية، وتحتل الجزائر في الاستراتيجية عموما، والديغولية خصوصا، مكانة خاصة، وقد اكتسبت هذه المكانة من موقعها المتميز وما تكتنزه أراضيها من خيراتها ظاهرة وباطنة، وسماؤها من فضاءات استراتيجية مهمة، ولم يكن ديغول وتياره يراود خلدهم لحظة واحدة أن تتخلى بلدهم فرنسا عن الجزائر مهما كانت الدواعي والظروف، فهذه الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها أو التسليم فيها لأنها باختصار كما عبر عن ذلك ديغول نفسه، ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم.[2]

---

[1] حسين بن ضيف، < البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989>، (رسالة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1997)، ص26.

[2] لزهر بديدة، السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس واليوم، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، 2013، ص 12.

السياسة الديغولية تجاه الجزائر:

فالجزائر بحسب الفرنسيين وعلى رأسهم ديغول ومذهبه تحتل أهمية كبرى، مما زاد في قناعاتهم وتمسكهم، أن عاصمتها (الجزائر العاصمة) كانت عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء فترة الحرب الإمبريالية الثانية (1939–1945) وهو مايقر به مثلا لوسيان أداس (L. Ades) عندما ذكر في كتابه " المغامرة الجزائرية" بأن الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل إفريقيا الشمالية وأنها المدينة الثالثة في فرنسا بعد باريس ومرسيليا ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة ووضوح أن الجزائر كانت هي فرنسا.[1]

والمؤكد إن تعلق الفرنسيين بالجزائر لا نقاش فيه، إذ يرى ديغول بأنها شيء آخر بالنسبة لهم، إلى درجة أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الاحتلال والسيطرة الفرنسية مبيننا أنها تكتسي من الأهمية التي لا يمكن لأي فرنسي حر وأصيل أن يخالجه التفكير في التنازل عنها وتركها تقرر مصيرها، ولقد أقر في مذكراته (جزء التجديد)، بهذه الحقيقة، مسجلا بالحرف الواحد أن "الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازية بينها وبين بقية البلدان التابعة لنا"، ولقد أدرك ديغول أيما إدراك لأهمية الجزائر ودور الجزائريين الذين أجبرتهم القوانين الفرنسية على خدمة فرنسا والفرنسيين، عندما تحل بهؤلاء الكوارث والحروب ومن ثمة فإنها مثلها مثل تونس والمغرب كانت تعد خزانا من المقاتلين، تستنجد به فرنسا ساعة تشاء ولقد كان في الإمكان أخذ جنود قدر ما يراد من السكان الأصليين في الجزائر والمغرب وتونس ولا يتوقف الأمر عند كون الجزائريين خزانا بشريا تستغيث بهم فرنسا في كل حروبها بل أكثر من ذلك والأهم أن الجزائر عززت بشكل كبير في إفريقيا والبحر المتوسط ومنها كانت نقطة الانطلاق لتسلل الفرنسيين وسيطرتهم على تونس والمغرب والصحراء وبالمختصر الذي ذكرته شامين، " إن الجزائر التي خرجت منها المقاومة والمؤسسات الفرنسية خلال أشهر.[2]

[1] نفس المرجع، ص 13.

[2] نفس المرجع، ص 16.

1.1مكانة الجزائر في السياسة الديغولية:

لقد وضعت الديغولية لنفسها فلسفة خاصة في العلاقات الدولية وخطة عمل تطبق بها عاته الرؤية مبنية على قاعدة " فوائد ومكاسب أكبر لفرنسا، بمقابل خسائر وتكاليف أقل لها"ولتحقيق هذه الرؤية في علاقاتها المستجدة مع الجزائر ركزت الديغولية على مجموعة من المعايير والأسس أهمها:

1-بقاء الإدارة والاقتصاد والتعليم والقضاء في الجزائر، تحت سيطرة مستوطنين الذين كفلت لهم اتفاقية ايفيان حرية البقاء في الجزائر، ولأن هؤلاء لم يستطيعوا المكوث فيها، فقد آل مآل تلك المواقع إلى إطارات وموظفين جزائريين، ما في ذلك شك وهو ما ذهب إليه السياسي والمؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري الذي أضاف أن هؤلاء معدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها

2-تشكيل قوة أمنية محلية من وحدات الحركة القومية، التي بلغ تعدادها أربعين ألف رجل، يقودها ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الاستعماري مهمتهم اختراق جي التحرير الوطني والعمل على التأثير على خيارات هذا الجيش سليل جيش التحرير الوطني، ويبدو أن السلطات الجديدة في الجزائر، قد حاولت الخروج من تأثيرات هذه الإجراءات الفرنسية، وذلك من خلال عقد جملة من الاتفاقيات التي شملت العديد من المجالات.

3-العمل على ازدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء، قصد فصل الجزائر عن أصالتها وشخصيتها الضاربة في أعماق التاريخ، وإبقاؤها في دائرة الفرنكفونية، التي هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الاستعماري التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بكل جميع أنواعها.

4- محاولة إبقاء ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في يد هذه الأخيرة، تستعمله متى تشاء وكيفما تشاء، لإن هذا الملف الحساس والخطير له تبعات وانعكاسات على الجزائر بصفة خاصة في الجوانب الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، والسلطات الفرنسية بقيادة ديغول تعرف جيدا أن الطرف الذي يمسك بجميع خيوط هذا الملف يكون هو صاحب التأثير وبالتالي يمارس الضغط ويصوغ القرارات.[1]

[1] نفس المرجع، ص 22.

2.1 سياسة مرحلة ما بعد ديغول تجاه الجزائر:

لم تحقق سياسة التشدد المنتهجة من طرف الساسة الفرنسيين – مرحلة ما بعد ديغول الثمار المرجوة منها، فقد حاول الرئيس ديستان، الذي يعتبر صورة للجنرال ديغول أكثر من سلفه بومبيدو، إعادة العمل بالفلسفة الديغولية، خاصة بما تعلق بعلاقات بلاده مع الجزائر ورسم سياسة تعتمد على البرغماتية والغموض، وانتظار الفرص المواتية لاتخاذ القرارات الواقعية التي تخدم فرنسا وأصدقاؤها.[1]

وانطلاقا من هذه الواقعية والبرغماتية، وفي محاولة منه للإبقاء على مصالح فرنسا في الجزائر، فقد قام الرئيس ديستان بزيارة رسمية للجزائر استمرت ثلاثة أيام، بداية من العاشر مارس 1975، حاول من خلالها التأكيد والإصرار على تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وعلى تعهد فرنسا بدعم المهاجرين الجزائريين، حيث لم يتم استمراره في الحكم على إثر سقوطه في انتخابات 1981، قطعت الطريق أمام التيار الديغولي وأمام التيار الاشتراكي الذي كان يقوده السياسي المخضرم فرنسوا متيران، الذي حكم بلاده لعهدتين متتاليتين، ولم يبرح سدة الرئاسة إلأى في منتصف سنة 1995 وبالرغم من أن متيران من أشرس الخصوم لديغول وتياره المنافس العنيد له، طيلة عقود من الزمن، ورغم اختلاف مشروعه عن مشروع الديغوليين في المبادئ العامة والمحاور الكبرى، إلا أنه فيما تعلق بالجزائر حافظ على المعالم التي رسمها وهي أن لفرنسا مصالح كبرى فيها، وحيث ما كانت مصالحها يجب أن تكون حاضرة بقوة وفعالية.[2]

ومباشرة بعد انتهاء الولاية الثانية لمتيران عادت الديغولية لتكون مرة أخرى في أعلى هرم السلطة، ممثلة في جاك شيراك الذي حكم هو الآخر فرنسا لعهدتين، الأولى من (1995–2002) والثانية من خمس سنوات (2002–2007)، بعدما قلصت العهدة الأولى إلى خمس سنوات ليخلفه ديغولي آخر مثير للجدل ألا وهو نيكولا ساركوزي ولعهدة واحدة

[1] نفس المرجع، ص 23.

[2] نفس المرجع، ص 24.

(2007–2012)، ومنذ بداية عهدتها الأولى حدد شيراك معالم سياسته الخارجية، وهي المعالم التي تنم عن تكوينه الفكري والسياسي، الذي نهله من التيار الديغولي.[1]

2-المطلب الثاني: البعد الثقافي بين البلدين

إن الجذور الثقافية للجزائر تمتد في أعماق التاريخ، فبالرغم من السيطرة الاستعمارية التي دامت قرابة قرن ونصف والتي تستهدف الهوية الوطنية إلا أن الشعب الجزائري استطاع أن يحافظ على جذوره التاريخية وانتمائه الثقافي الذي ساهم في بعث الحركة الوطنية وقيام الثورة التحريرية التي حققت الاستقلال.[2]

وفي سنة 1883م، أخذ الاستعمار يفتح أبواب المدارس في وجه أبناء الجزائر، لكن التعليم كان فرنسيا بحتا. فكيف لا والجزائر أصبحت عنده قطعة من فرنسا ولغتها الفرنسية. ولم يكن القصد في تعليم الجزائريين الاستجابة لصوت الأمة المتعطشة للعلوم والعرفان، وإنما تقريبهم من فرنسا بواسطة اللغة الفرنسية حتى يتأتى ابتلاعهم وإدماجهم.فأصبحت اللغة العربية لغة البلاد في المدارس الثانوية، لغة اختيارية كأنها لغة أجنبية في بلادها. أما في المدارس الابتدائية فلا أثر لهذه اللغة التي تكون بها، في الماضي القريب، الشعراء والكتاب والعلماء والمفكرون أما إستراتيجية المستعمر فقد تركزت على ضرب المثقف، وجعل الثقافة الفرنسية تحل محل الثقافة الوطنية. ولا تزال الهيمنة الثقافية الفرنسية مسيطرة في المجال الإداري والتعليمي والإعلامي بالرغم من مرور أكثر من ستين سنة على استقلالنا.[3]

إن اعتماد الحرب الثقافية والدعاية أصبحت اليوم الوسيلة الناجعة لاستعمار الشعوب فهي تسمح بتواصل وتدفق الأفكار والقيم التي تؤثر على نمط الحياة والتنظيم، ولا تترك للعدو فرصة تنظيم مقاومته، كما تجعل الشعوب والدول تعيش محرومة من سيادتها ومن أصالته أو تاريخها، وهذا الإستعمار أخطر من الأول كما أن عملية التنظيم والتسيير داخل أي مجتمع

---

[1] نفس المرجع، ص 27.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

تتأثر سلبا أو إيجابا بالثقافة السائدة في المجتمع كالقيم والمعتقدات وأسلوب التربية والتعليم وأسلوب تنظيم العمل، واللغة، والدين. أي أن للمؤثرات الثقافية دور كبير في تحقيق التطور والتنمية فلا يمكن تحقيق الاستقلال الكامل بدون أسلوب ثقافي أصيل،وتطور اقتصادي يراعي احتياجات المجتمع وتوجيهاته المختلفة، والاستمرارية التاريخية للوجود السياسي للدول.[1]

إن سياسة التعاون التي نصت عليها اتفاقيات إيفيان والتي ساهمت في تدعيم الوجود الثقافي في بلادنا عن طريق إنشاء المراكز الثقافية الفرنسية، وفتح المدارس والجامعات التي تتخذ البرامج الفرنسية، والاعتماد على المتعاونين الثقافيين والتقنيين، أدت إلى تكوين أجيال وإطارات متشبعة بالثقافة الفرنسية، وتابعة لتقاليدها الثقافية وأصبحت تعمل من أجل الحفاظ عليها كمكسب يضاف إلى إرثنا الثقافي. فبالرغم من عدم انضمام الجزائر إلى منظمة الدول الفرنكفونية إلا أنها قدمت وسهلت للثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية بأن تحتل مكانة متميزة في المجتمع الجزائري وفي المؤسسات التعليمية وبشكل لايمكن مقارنته حتى مع الدول المنتمية إلى منظمة الدول الفرنكفونية.[2]

1.2 الجزائر والفرنكفونية:

اليوم في ظل النظام العالمي الجديد تقدم الفرنكفونية نفسها للدول الإفريقية بديلا حضاريا ومشروعا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ترعاه دولة فرنسا، وتسعى إلى توظيفه كسلاح تشهره في وجه العولمة لتضمن به بقاؤها على الساحة الدولية وتفتح من خلاله فضاءات لإنعاش اقتصادها وتعزيز موقعها في وجه النزعة الأنجلو ساكسونية، ويتحل نظام التربية والتعليم ضمن هذا التوجه موقعا أساسيا كخطة تعتمدها فرنسا لبسط فرنكفونتيها ولذلك فهي تعمل في كل الاتجاهات وبكل الوسائل للنهوض بلغتها وحماية ثقافتها في مختلف محمياتها ومستعمراتها الإفريقية التي ترى فيها الامتداد لوجودها، لم تكن السياسة الفرنكفونية ايزاء الجزائر التي ولدت

[1] عبد الحفيظ مقدم، المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية، (أعمال الملتقى الدولي المنعقد في 28-30 نوفمبر 1998، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر)، ص ص 17-18.

[2] محمد الطمار، مرجع سابق، ص 263.

في مرحلة ما بعد الاستقلال ناتجة عن فراغ، بل كانت وليدة تراكمات المرحلة الفرنسية الطويلة والتي عملت فرنسا خلالها بكل إمكانياتها ووسائلها لتجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية، وهي تسعى لفرنسة المجتمع الجزائري والعمل على محو عروبته وعلى الرغم من أن الجزائر تعد من أكثر الدول العربية تأثرا بالفرنكفونية وذلك بسبب الامتداد التاريخي الطويل للاستعمار الفرنسي، وأكد شارل ديغول على أهمية العناصر الثقافية حين دعى الفرنسيين لإبقاء الجزائر فرنكفونية إن أرادو الحفاظ على تدفق بترولها في قنواتهم وهيمنة سلعهم على أسواقها، والجدير بالذكر أن الجزائر لم تنضم إلى المنظمة الدولية للفرنكفونية.[1]

وقد صرح السيد عبدالعزيز بوتفليقة في زيارته لكندا في ماي 2000 إن الجزائر قدمت خدمة جليلة للغة والثقافة الفرنسية ولم تلق إلا الجحود والنكران، وأن الانضمام إلى منظمة الدول الفرنكفونية يستعمل كورقة ضغط لمساومة الجزائر" إن هذا التصريح يؤكد أن فرنسا كانت تبحث دائما على دعم ثقافتها ولغتها في الجزائر معتمدة في ذلك على نخبة سياسة بدت أنها قريبة في ثقافتها السياسية من التصورات الفرنسية دون أن يكلفها ذلك أي مقابل مادي من خلال مساعدة الجامعات الجزائرية على مستوى التجهيزات والمصادر العلمية. أو مقابل معنوي من خلال الانفتاح على الثقافة الأخرى التي يمثلها الجزائريون المقيمون في فرنسا، فالحكومات المتعاقبة في الجزائر لم تستطع إظهار العلاقات الفرنسية الجزائرية في المجال الثقافي بحجمها الحقيقي، وفضلوا مسايرة الأمر الواقع، وقد كشفت مسألة التعريب خلال السنوات الماضية المكانة المتميزة للغة الفرنسية ووزنا لمدافعين عنها في الجزائر.[2]

إن الأهمية الكبيرة للتربية والثقافة في تطوير الشخصية الوطنية والهوية الجماعية وإقامة مجتمع متوازن، خاصة وأن الاستعمار في الجزائر ترك آثار عميقة نتيجة لسياسة التجهيل والأضرار التي ألحقتها بشخصية الشعب وفي لغته وتاريخه أما ميثاق1986 ، فيرى بأن تمكن الثورة من المجال الثقافي يعني في منظور ثورة نوفمبر، العمل على صيانة الشخصية

---

[1] رقية بوقراص، <الفرنكفونية في السياسة الخارجية الفرنسية الواقع والآفاق> (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2008–2009)، ص 28.

[2] عبد الحفيظ مقدم، مرجع سابق، ص 19.

الوطنية، وهوية الشعب الجماعية، وقيام مجتمع متوازن يضمن للمواطن الاتصال الضروري بجذوره، كما أن الدين الإسلامي واللغة العربية يشكلان مكونات أساسية للشخصية الوطنية الجزائرية، وجزء لايتجزأ من عملية التحرر الثقافي. لكن لماذا لم يجد هذا التوجه السند السياسي والإداري القوي لتحقيقه؟ بل وجد معارضة عرقلت عملية تجسيده في الميدان من طرف النخبة التي كونتها فرنسا، والتي استغلت سياسة التعاون كعامل مساعد لتهيئة الظروف التي تسمح لها بتحقيق أهدافها المركزة على الهوية الثقافية والتنظيم الإداري للدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال. وظهر في الجزائر بعد الاستقلال نموذجين ثقافيين

– نموذج وطني وهو نموذج الشعب الذي طالب بتحقيقه.

– نموذج تغريبي وهو نموذج الطبقات التي تشعبت وتأثرت بالثقافة الفرنسية.

وهو ما أدى إلى صراع ثقافي بين تطلعات الشعب نحو التمسك بلغته وشخصيته الوطنية والنموذج الثاني الذي يرى ضرورة الحفاظ على النموذج الفرنسي باعتباره يدعو للعصرنة والتطور وبالتالي الحفاظ على مصالحه ومكانته في المجتمع.

كما أن الأمية المتفشية وخاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال، وانعدام الوسائل والإمكانيات، والغزو الإعلامي والثقافي الخارجي على الشباب والمجتمع، بالإضافة إلى الميادين الأخرى كالصحة والتربية والتكوين، زادت من التأثير على هويتنا الثقافية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبذلك يجب أن نربط الأزمة الثقافية والاجتماعية بالعوامل التي عمل الاستعمار على غرسها سواء أثناء فترة الاحتلال أو بعد الاستقلال والمتمثلة خاصة في:

– النظرة السطحية للأشياء تعطي الأولوية لسيطرة العادات والتقاليد الخاطئة والتركيز على خصائص الأشياء وليس مكوناتها.

– التخلف التكنولوجي بالرغم من التقيد والاستعانة بالخبرات الأجنبية التي في غالبها لاتتلائم مع طبيعة وخصائص مجتمعنا.

– الانطباع السائد بعدم القدرة على التحدي ومواجهة العصر وأخذ الدروس من التاريخ. إن التطور والعصرنة هي حجة أولئك الذين يعملون للدفاع عن مصالح فرنسا في بلادنا والمعارضين لأي تغيير أو إصلاح حقيقي لتغطية التحالف بين النخبة التي تسيطر وتتحكم

في مختلف أجهزة الدولة مع القوى الخارجية وبذلك فهي بمثابة غطاء شرعي للاستعمار عن طريق الحضارة التي أهدافها سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية.[1]

وهذا عكس ماحصل في بلادنا حيث اعتمدنا على المدرسين والمعلمين الفرنسيين، في إطار سياسة التعاون بالرغم من إمكانية التقليل من خطر التبعية والقيود الثقافية الفرنسية وبالرغم من النقص الفادح والتدهور الكبير للبنيات التحتية الثقافية، إلا أن السلطات السياسية كان بإمكانها الاعتماد على المبادرات التي جاءت من الدول العربية والتي لها تجربة مماثلة في هذا المجال، وكذلك الإمكانيات الداخلية كمدارس التعليم ومعلميها ففي المجال الثقافي في 1990نجد أن نسبة إنتاج الكتب لايزيد على ألف كتاب.

وبالرغم من أن جميع المواثيق الجزائرية في مرحلة الأحادية والتي تعبر عن السياسة العامة للدولة الجزائرية وتوجهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية تعتبر الثقافة والتربية عاملان أساسيان في تطوير الشخصية الوطنية، وأن الثورة الثقافية من شأنهاأن تدعم الاستقلال السياسي، الذي يبقى ناقصا مالم يتم تحقيق الإستقلال الثقافي، إلا أن الصراع الثقافي والفكري الذي بدأ منذ بداية الإحتلال الفرنسي واستمر بعد الاستقلال وبرز إلى السطح بين مختلف التيارات الفكرية والفئات الاجتماعية التي وقفت في وجه سياسة التعريب ودعمت الوجود الثقافي الفرنسي في الجزائر.[2]

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي المالي في العلاقات الفرنسية الجزائرية

يعتبر العامل الاقتصادي عامل مهم في العلاقات بين البلدين

1- المطلب الأول: البعد الاقتصادي

يشكل العامل الاقتصادي عامل محدد للعلاقات الفرنسية مع مستعمراتها السابقة وذلك إدراكا منها لأهمية البلدان المستقلة في دعم سير اقتصادها حيث تشكل ثروات من مواد أولية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني الجزائري 1976، ص 04

[2] نفس المرجع، ص 06.

وزراعية مساهم مهم في الاقتصاد الفرنسي كما رأت فرنسا في البلدان المستقلة سوق مهم للمنتجات الفرنسية وامتداد للنفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي وجنوب المتوسط، وقد شكلت الجزائر النموذج الأفضل للاستراتيجية الفرنسية حيث تعد الجزائر سوق مهم لتصدير السلع الفرنسية خاصة في ظل ضعف القاعدة الزراعية والصناعية للجزائر في السنوات الأولى للاستقلال كما مثلت الجزائر لفرنسا مورد أساسي لما تحتاجه من مواد أولية، وعليه كانت سياسة التعاون الاقتصادي التي انتهجتها فرنسا في فترة الستينيات مع مستعمراتها السابقة سياسة تعبر عن استيرتيجية فرنسية لضمان وجودها في المنطقة وعليه ربطت مستعمراتها السابقة بعدة اتفاقيات تضمن مصالحها ،لقد اعتمد اقتصاد الاحتلال في الجزائر على الاستغلال والتعمير منذ الغزو العسكري الفرنسي في القرن التاسع عشر.[1]

1.1 خصائص الاقتصاد الجزائري قبل1954

بدأ الاستغلال مع النزع المكثف للأراضي من الجزائريين، تبعه تفكيك أنماط الإنتاج الفلاحية والرعوية وتحطيم النشاطات الحرفية التي كانت موجودة قبل الاحتلال، فقد استولت الإدارة على ملايين الهكتارات من أحسن الأراضي الموجودة في الشمال بجانب الموانئ بينما تم طرد الفلاحين الفقراء الذين نزعت منهم أراضيهم إلى المناطق الجبلية لاستصلاح أراض قاحلة حتى يبقوا على قيد الحياة، فتشكل على ذلك قطاعان فلاحيان، سُمّي الأول تقليديا يتشكل من «الباقين على قيد الحياة» ويعتمد على اقتصاد التقوت، والثاني عصريا يملكه الأوروبيون المهاجرون، ويقتصر على التصدير المبني على قواعد الرأسمالية الاستعمارية.[2]

كان المعمرون المهاجرون، وعددهم 20000، الذين استقروا في أراضٍ فلاحية يتوفرون على مليوني هكتار تساهم بنسبة 65% من الإنتاج الفلاحي الكلي للجزائر، بينما يساهم 630000 مالك جزائري بنسبة 35% من الإنتاج الإجمالي، ومن جهة أخرى كانت الصناعة

[1] عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، ص 186

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة

خلال سنوات 1920 و1930، في بداية تكونها وتقتصر أساسا على النشاط التحويلي في القطاع الغذائي والنسيجي والخزفي، وقطاع الجلود والمناجم، كانت الجزائر في عهد الاحتلال تختص بالزراعات الموجهة للتصدير وفي صناعة استخراج المواد الأولية الموجهة للتصدير واستيراد مواد صناعية من كل نوع.

بدأت الصناعات التقليدية، التي كانت متطورة جدا في المدن الرئيسية للبلاد قبل الاحتلال في الاندثار، بسبب استيراد منتوجات صناعية منافسة. إلى غاية الحرب العالمية الثانية، كان النشاط الصناعي في الجزائر صغيرًا جدا، وكانت الوحدات الصناعية صغيرة وعدد مناصب الشغل فيها متواضعًا جدا (بضع عشرات آلاف المناصب). ابتداء من 1943 فقط، تم اتخاذ إجراءات تمنح امتيازات مالية هامة لتشجيع التنمية في القطاع الصناعي لتعويض الاستيراد.

ولتدعيم هذا الاتجاه، توجه الرأسمال الخاص إلى الصناعة التحويلية للمواد الفلاحية (معاصر الزيتون، ورشات صناعة الصابون، مطاحن الحبوب، صناعة المصبرات، ومصانع النسيج) وبعض النشاطات الأخرى كالصناعة الكيميائية والميكانيكية والتعدينية. وعرفت الجزائر في الوقت نفسه إنشاء فروع لشركات فرنسية ذات شهرة عالمية مثل «بيشني» و «لافارج» «سان غوبان». وجلبت صناعة المحروقات بسرعة الشركات الفرنسية ابتداء من 1953، بعد اكتشاف الآبار الأولى في حاسي مسعود وحاسي الرمل.

نشير عموما إلا أن الاقتصاد الجزائري كان إلى غاية 1954، يتميز بالرأسمالية الفلاحية بينما كانت الرأسمالية المالية الفرنسية تهتم بالنشاطات المنجمية والبنكية والتجارية، التي تعد مصدر ربح سهل يساهم من جهة أخرى في ترسيخ تبعية الجزائر اقتصاديا وماليا وتجاريا للاقتصاد الفرنسي، تتميز هذه التبعية في الميدان التجاري بهيمنة المبادلات الخارجية للجزائر مع فرنسا (وهو ما يمثل أكثر من 80% خلال القسم من القرن التاسع عشر، من جهة وبالمستوى العالي في العجز الهيكلي للميزان التجاري الجزائري من جهة أخرى، تعتمد الصادرات الجزائرية نحو فرنسا أساسا على الخمور والحبوب والحوامض والفلين والحلفة والحديد الخام والفوسفات والبترول (ابتداء من سنوات 1950) وتقدر واردات الجزائر من فرنسا بحوالي 80%. يرجع العجز الهيكلي للميزان التجاري إلى النمو المدعّم والسريع للواردات على حساب

الصادرات. من جهة ثانية، فإن الجزائر كانت نظرا لقلة صادراتها خارج منطقة الفرنك، مرتبطة بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في منطقة الفرنك حيث لا نستطيع السحب منه إلاّ في حدود الحساب الممنوح لها والذي تجهزه فرنسا وتموله باستمرار.

إن الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال، كانت تتحكم فيه فرنسا التي كان يوجد بها مركز القرارات الكبرى المتعلقة بالاستثمارات والإنتاج والمبادلات. كان مشروع قسنطينة واتفاقيات إيفيان تهدف، من جهة أخرى، إلى الإبقاء على هذه التبعية الاقتصادية للجزائر تجاه فرنسا.[1]

2.1مشروع قسنطينة 1954–1963

كان مشروع قسنطينة 1959–1963 الذي أعد انطلاقا من «آفاق عشارية» وبدأ تطبيقه في عز حرب التحرير الوطني، والذي أعلن عنه ديغول نفسه، يهدف إلى بعث الاقتصاد وخلق 400000 منصب شغل لتصرف الشباب الجزائري عن الثورة، والقضاء على دعمه الفعلي أو المحتمل لجبهة التحرير الوطني، وذلك بمحاولة ملأ الفراغ السياسي الذي خلقه اندلاع الثورة وقد تم اتخاذ إجراءات مغرية في هذا الشأن (مساعدات مالية، تخفيضات جبائية، فتح الأسواق الفرنسية). من أجل تشجيع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، تم في هذا الإصار بعث عدد من المشاريع الاقتصادية قبل 1962 في قطاعين التعدين والميكانيك والنسيج، التي لم يتم إنهاؤها إلى بعد 6 أو 7 سنوات من الاستقلال السياسي. ترك الفرنسيون كذلك للجزائريين مشاريع المدى لآفاق 1970 يوفر مشاريع للجزائر المستقلة، نتج عنهما تقوية آليات التبعية الاقتصادية التي تمثل اتفاقيات إيفيان الإطار الرسمي لها، والمثال على ضمان المصالح الاقتصادية الاستراتيجية لفرنسا. حاول ممثلو الحكومة الفرنسية خلال مفاوضات إيفيان في ماي 1961، لَيَّ ذراع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، باعتراضهم على انتماء الصحراء للجزائر، نظرا لأهمية آبار البترول والغاز التي اكتسبت بها في 1953، لقد اصطدمت المفاوضات بهذه المسألة لتفشل في الأخير. وبعد مناورات عديدة، قبلت الحكومة الفرنسية في

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830– 1954، 2008.

الأخير سيادة الجزائر علي الصحراء لكنها نجحت مقابل ذلك في افتكاك تنازلات اقتصادية كبيرة.[1]

3.1 إتفاقــية إيــفيان

جاء في اتفاقيات إيفيان في هذا الإطار أنه «على الدولة الجزائرية احترام مبادئ الحرية الاقتصادية والحفاظ على المصالح الرأسمالية الفرنسية كما كانت عليه في الجزائر قبل أول جويلية 1962، وتكون المساعدات الفرنسية مشروطة باحترام اتفاقيات ومشاريع تنموية يعدها الخبراء الفرنسيون في إطار الآفاق العشرية لمشروع قسنطينة. ويبقى الهيكل الاقتصادي الاستعماري كما هو»، بما في ذلك في المجال البترولي. إن التنازلات التي منحتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اتفاقيات إيفيان تشجع على ضمان، بل حتى تطوير المصالح الاقتصادية لفرنسا التي يتعين على الجزائر المستقلة أن تضمن احترامها. لقد رفضت قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني، الممثلة في اتفاقيات ايفيان، هذه التنازلات، لكن لم يسمع لها نداء، نذكر بأن قيادة الأركان كانت قد رفضت اتفاقيات إيفيان في 1962، منددين باستسلام الحكومة المؤقتة، المتهمة بالتخلي على المصالح العليا للجزائر. لكن الحكومة الفرنسية كانت تعتمد كذلك على وجود فرنسي الجزائر لضمان تنفيذ استراتيجيتها في الهيمنة المتعددة الأشكال ولما كان الأوروبيون تحميهم اتفاقيات إيفيان» فأمامهم ثلاث سنوات ابتداءا من تاريخ الاستقلال، ليختاروا بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية فخصوصياتهم الإثنية واللغوية والدينية ستكون محترمة. ويكون للمدن ذات الكثافة الأوروبية وضع خاص». المصالح الاقتصادية للأوروبيين ستحافظ عليها اتفاقيات إيفيان وكانت فرنسا تعتمد كذلك على هؤلاء الأوروبيين لمراقبة التطور المستقبلي للاقتصاد الجزائري على الخط الذي ترسمه فرنسا، لكن الظروف التي انتهت فيها الحرب التي تميزت بعمليات ابتزاز وجرائم وأعمال تخريب قامت بها المنظمة المسلحة السرية (OAS)، قبيل الاستقلال، دفعت أوروبي الجزائر إلى الرحيل الجماعي.» إن الفراغ الاقتصادي والاجتماعي» الذي سببه رحيل 900000 أوروبي قبل اعلان

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الاستقلال كان له أثار وخيمة على تسيير الاقتصاد، بإخلاله بالمحيط التجاري والمالي. لكن لم يكن هذا «الفراغ» شاملا، لأن الوجود الفرنسي بقي مهما في الإدارة وفي الاقتصاد وفي القطاع المالي، يتمثل في إطارات فرنسية وجزائريين موالين لفرنسا وإطارات جزائرية وطنية أو مندمجين، انطبعوا رغما عنهم بالنمط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفرنسي.[1]

2-المطلب الثاني: البعد المالي

تمتلك الجزائر قدرات كبيرة في مجال الاحتياطات النفطية والطاقوية، مما يجعلها محل اهتمام الدول الأوروبية ومنها فرنسا.

1.2القدرات الاقتصادية للجزائر

تعتبر الجزائر القوة الطاقوية الأولى في البحر الأبيض المتوسط. حيث تصنف على الساحة الدولية في المرتبة الخامسة عشر في مجال الإحتياطات النفطية والثامنة عشر في مجال الإنتاج والثانية عشر في مجال التصدير والسابع عالميا في مجال موارد الغاز، إن هذه القدرة الكبيرة في مجال الطاقة سمحت للجزائر من أن تحتل مكانة هامة في السياسات الخارجية للدول العظمى وخاصة فرنسا. حيث أن هذه الأخيرة تهدف من خلال علاقاتها مع الجزائر إلى تحصين مواردها والإستفادة منها.[2] بعد خروج الجزائر من حرب مؤلمة لاستعادة استقلالها الوطني عقب ما يقارب قرن ونصف من الاستعمار، حيث وجدت الجزائر نفسها مطالبة بتحويل مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية وفقا لما تقتضيه مصالحها الوطنية متمثلة في تقوية أسس الدولة الفتية لإعطائها الإمكانيات اللازمة لإدراج التحول الاقتصادي المطلوب:

- استرجاع الثروات الوطنية (أملاك المعمرين، الثروات المنجمية، المحروقات)
- تأميم الشركات الصناعية
- تأميم القطاع البنكي.

---

[1] أبو القاسم سعدالله، محاضرة في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الجزائر: دار الرائد للنشر والتوزيع، 2009، ص 155

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، دليل الاستثمار في الجزائر: KPMG، 2006

منذ 1966 أخذ الاقتصاد الجزائري توجها جديدا يجعل من بين أولوياته إنهاء تفكك الاقتصاد وسيطرة المصالح الأجنبية ذات الطبيعة والماضي الاستعماري. بناء صناعة قاعدية الإصلاح الزراعي والاستقلال عن الخارج، كانت المحاور الثلاثة للسياسة المنتهجة، وكان الهدف المنشود إلى جانب الوصول إلى تحكم وطني في الثروات والوسائل ورفع مستوى معيشة السكان، هو توفير أكبر عدد ممكن من فرص الشغل للجزائريين، وقد تم تسطير العديد من المخططات الوطنية التي تواصلت بين 1967 إلى 1977،وفي قطاع المحروقات عم تسطير برنامج طموح لتثمين كل أصناف الموارد الطاقوية، (البترول، مكثفات، غاز طبيعي) انطلق سنة 1978 ليستمر على مدى 30 سنة بقيمة مالية تجاوزت 35 مليار دولار، وهو مايعادل أربع مرات حجم المديونية الخارجية للجزائر سنة . 1978 وعند وفاة الرئيس هوراي بومدين (في ديسمبر 1978) تم التخلي 1992إلى سدة الحكم، – عن المخطط، ومع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد1979) أدرجت بداية من سنة 1980 سياسة دفع المديونية الخارجية، وبداية من 1984، ومع تراجع مداخيل العملة الصعبة المتأتية من تصدير النفط وجدت الجزائر نفسها في وضع لايسمح بالاستمرار في دفع أقساط المديونية الخارجية، وفي سنة 1986 ومع انهيار أسعارالنفط تجلى ضعف الاقتصاد الجزائري كليا.[1]

في 05 أكتوبر 1988 ، انفجرت أحداث الشغب في كل المدن الكبيرة والتجمعات الحضرية للبلاد .هذا التاريخ كان بمثابة نهاية نظام أحادي بعد أن بين الانسداد السياسي الذي كان يعيشه النظام منذ الاستقلال بالإضافة إلى التبعية المطلقة للمورد الوحيد المتمثل في الطاقة. بعد انفجار أكتوبر لجأت الجزائر إلى جدولة مديونيتها الخارجية التي كانت تقدر بأزيد من25 مليار دولار في بداية سنوات التسعينات وصاحب عملية الجدولة مخطط إعادة هيكلة كان مؤلما جدا بالنسبة للطبقات الاجتماعية المرهقة أصلا، وسمحت عملية إعادة الجدولة المرفقة ببرنامج تصحيح هيكلي بتقليص خدمة الدين السنوية المستحقة على الجزائر إلى النصف.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الاتفاق الموقع سنة 1994 مع صندوق النقد الدولي ومع الدائنين المختلفين ألزم الجزائر بدفع مبالغ كبيرة كل سنة إلى غاية 2006 ، نجم عن ذلك فقدان مئات الآلاف من مناصب الشغل، بالإضافة إلى انهيار متوسط الدخل الجزائري. اليوم، وبعد عشر سنوات من تطبيق التصحيح الهيكلي انتقلت المديونية الخارجية من ،32 2 مليار دولار إلى 16 مليار دولار 2005 ثم إلى التسديد المسبق والكامل لهامع نهاية 2007، بالموازاة مع ذلك، اعتمدت الجزائر سياسة التحرير مع تبني اقتصاد السوق ووضع آلية تشريعية جديدة موجهة لدعم الاستثمار الخاص الوطني وفتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وفي هذا الشأن تم تكيف وسن العديد من القوانين:

- قانون النقد والقرض.
- القانون التجاري.
- الأمر المتعلق بإنشاء بورصة القيم المنقولة.
- قانون الاستثمار.
- الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجاري للدولة.
- الأمر المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

لتحقيق التغييرات المفروضة بفعل برنامج التصحيح الهيكلي والتوجه الاقتصادي الجديد انتهجت إصلاحات عرفت بـ " إصلاحات الجيل الثاني " بهدف دعم التنمية الاقتصادية، هذه الإصلاحات تمحورت حول: الاندماج في الاقتصاد العالمي كوسيلة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتحسين مستوى معيشة السكان. كذلك إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة2004 تشكل أولويات، تضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001 إصلاحا تم تعلقة بالتعريفة الجمركية بهدف ترقية الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية، ثم ترقية الاستثمار ومحيط المؤسسات وهو هدف يتمحور حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والشغل.الإطار التنظيمي والمؤسساتي) قانون الاستثمار، سياسة المنافسة، توحيد المعايير، القياسية، الملكية الصناعية (،فضلا عن استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي وتقرر أيضا في إطار

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات بميزانية أولية قدرت بحوالي 30مليون أورو.[1]

2.2 الأزمة المالية 2008

أدى الركود الاقتصادي سنة 2008 في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى سلسلة من الهزات العنيفة, التي تعاقبت تأثيراتها المباشرة على الأسواق المالية والاقتصادية الأوروبية و أثرت بشكل غير مباشر على تجارتها الخارجية ,الى درجة استحضر معها سيناريو تاريخي وآخر مستقبلي ,الأول يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929,والسيناريو الثاني يتحدث عن مشهد انهيار الوحدة الأوروبية مع دخول اليونان ،اسبانيا، والبرتغال, بولندا وايطاليا في أزمة اقتصادية, طرحت فرضيات الانسحاب من الوحدة الأوروبية ,وتبع هذا المشهد انخفاض التصنيف الائتماني لجل الاقتصادات الأوروبية, مما أدى إلى ارتباك على مستوى الأسواق المالية وارتفاع مخاطر الاستثمار, وتراجع مناخ الأعمال, فادى كل هذا إلى انهيار الكثير من المصارف, مما أدى إلى تدخل البنوك المركزية لضخ السيولة الكافية لإنقاذ هذه المصارف أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات البطالة في منطقة اليورو, وانخفاض نصيب الفرد من الدخل, مما شكل ضغطا مستمرا على ساسة الاتحاد الأوروبي, وانخفضت نسبة النمو إلى اقل من الصفر منذ بداية الأزمة, ولم تسجل أي ارتفاع إلى غاية 2012 بنسبة 1% وفي2013 وصلت إلى 1,1 %، وبلغت في الربع الأول من السنة الحالية 0,3 % في منطقة اليورو و0,5 في دول الاتحاد، ويتوقع أن تصل في نهاية السنة في منطقة اليورو إلى حدود 1,4% و1,5% في 2015).[2]

كما أن أزمة الديون السيادية وصلت إلى حدود 90 في المائة إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي مابين2011 و2012 ، ولأول مرة تخطت معظم الدول الأوروبية حدود 60 في المائة

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] إبراهيم فلواز، واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 13، بتاريخ 2014/11/22 على الموقع http://maspolitiques.com/ar/index.php

المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت, كما أن عجز الميزانية وصل إلى4 بالمائة متجاوزا سقف3 بالمائة المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت, فيما يتعلق بنسبة الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذه المعطيات المتعلقة بالأزمة المالية تؤثر بشكل كبير على دعم الشراكة الأورومتوسطية لان الاتحاد الأوروبي سيكون طيلة السنوات المقبلة ملزما بتحقيق تلك النسب من النمو, لأجل تحقيق التعافي من آثار الأزمة, ومن اجل القضاء نهائيا على أزمة الديون السيادية, فهناك أكثر من 17 دولة داخل الاتحاد هي أولى بالقروض وبرنامج المساعدات, ثم تامين الجوار الأقرب إلى أوروبا من مخاطر الأزمة الاقتصادية, وتجنيب الجوار شرق أوروبا اغرءات الاتحاد الاوراسي، ومن ثمة ستفتقد دول الجنوب المتوسطي إلى الكثير من التحفيزات السابقة، والمبرمجة لاحقا ويحتمل أن يضفي هذا الأمر نوع من اللاثقة واللاجدية واللاتقدير, لعلاقات الشراكة خصوصا اتجاه شركاء الضفة الجنوبية، إلا أن هذا لايعني أن كل عواقب هذه الأزمة ستكون في اتجاه التأثير السلبي على الشراكة الاورومتوسطية ,فحتى في ظل هذه الآثار هناك الكثير من الفرص التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لشركاء الضفة الجنوبية. حيث يرى البنك الدولي أن إحدى أسباب تأثير الأزمة المالية تعود إلى ضعف الأسواق الناشئة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تجارته الخارجية, ومن ثم يتطلب الأمر تأهيل هذه الأسواق على غرار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, وان توسيع وتفعيل هذه الأسواق يتطلب رفع الحضر عن نوع من التكنولوجيات اللازمة لدفع النمو مستقبلا من خلال الشراكات الثنائية ,ويقدم البنك الدولي بهذا الخصوص دراسة إحصائية وتحليلية لأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مابين 2000و2010 ,حيث تشير الأرقام إلى أن أكثر التدفقات التجارية كانت للمنتجات ذات استخدام التكنولوجيات المتوسطة إلى الضعيفة بنسبة 290 في المائة مقارنة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيات المتقدمة)13 . (هذه الوضعية التي أنتجتها الأزمة المالية يمكن أن يستغلها شركاء المتوسط من خلال خلق مشاريع مشتركة تمكنهم من الاحتكاك بالخبرات الغربية ,وتحصيل نوع من المعارف التقنية لدعم المؤسسات المحلية مستقبلا في بناء تقنيات ذاتية في الإنتاج- .يساعد على تحقيق هذا الوضع تقديرات البنك الدولي التي تشير إلى تحول الدول السائرة في طريق النمو إلى دول رائدة في تحقيق

معدلات نمو قياسية ,واستقرار مالي طويل نتيجة مسار عقد من الزمن لارتفاع أسعار المعادن بنسبة 66في المائة ,وارتفاع أسعار المحروقات بنسبة 159في المائة ,مقارنة ببداية الألفية ,ونظرا للاكتشافات المعدنية و الطاقوية التي أخذت منحى تصاعدي مكن دول الضفة الجنوبية من تكثيف الإنتاج مقابل ارتفاع الاحتياطات الرسمية أو استقرارها عند نفس المستويات السابقة عكس الدول الأوروبية التي تتراجع فيها الاحتياطات الرسمية للمعادن والطاقة بشكل مستمر حتى مع الحفاظ على نفس نسب الإنتاج، هذا ما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار والاستقرار المالي المشجع على هجرة الاستثمارات الخاصة نحو هذه المناطق- .لجوء دول الاتحاد الأوروبي إلى العمل على تأسيس الاتحاد المصرفي الأوروبي لتحويل السياسات المصرفية الوطنية إلى المستوى فوق وطني بنهاية 2014 وبداية 2015 لمحاربة ظاهرة الهشاشة في النظام المصرفي, يستدعي هذا الإجراء انعكاسات هيكلية إلى ما هو ابعد بكثير من التحول إلى الرقابة المركزية ومع ما شهدته الأزمة المالية من تدخل البنوك المركزية لإنقاذ انهيار المؤسسات المصرفية من الانهيار لأول مرة ,واحتمال تواصل تدخل الدولة في توجيه الأسواق المالية ,والنظم المصرفية الداخلية , طيلة السنوات القادمة لإنجاح توحيد النظم المصرفية سيخفف الضغوط عن شركاء الضفة الجنوبية التي تخضع لشروط الإصلاح و إعادة الهيكلة ,واستبعاد الدولة عن التدخل في توجيه السوق, مما يجعل الشركاء من الضفتين أمام نفس الانتهاكات المتعلقة بمبادئ النيوليبرالية التي تقوم عليها مناطق التجارة الحرة حديثا.[1]

المبحث الثالث: البعد السياسي الأمني في الشراكة الفرنسية– الجزائرية

ركزت فرنسا والجزائر على أهمية البعد السياسي والأمني في الشراكة بينهما

1–المطلب الأول: البعد السياسي

شكل الجانب العسكري الزاوية في نظام التعاون حجر الفرنسي الإفريقي منذ الستينات والذي صمم أساسا لضمان استمرار هيمنة فرنسا على مستعمراتها القديمة، حتى وهي تمارس

[1] نفس المرجع، نفس الصحفة.

سيادتها الدولية. ويعكس ذلك خطاب الوزير الأول الفرنسي في 15 جويلية 1960 للرئيس الغابوني ليون مبا غداة الاستقلال حيث راسله قائلا:" إن فرنسا تمنح الاستقلال شريطة احترام الدولة (المستقلة) اتفاقيات التعاون الممضاة سابقا فهناك نظامان متلازمان، الاستقلال واتفاقيات التعاون، ولا يمكن لأحد منهما أن يكون دون الآخر". لم تكن الغابون وحدها المعنية بهذا الخطاب بل هو موجه لكل مستعمرات دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تنحصر بنود هذه الاتفاقيات حول قضايا الدفاع وحدها، بل تعدتها إلى تامين المواد الأساسية، والسياسة الخارجية بل وحتى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.[1]

رغم التحولات الكبيرة التي عرفتها الدول الإفريقية، من جراء ممارستها لسيادته، وانخراطها في مسارات جديدة للتضامن والتعاون الدولي، أتاحتها العولمة وحركة الاندماج العالمي، إلا أن روح هذه الاتفاقيات لا يزال يحكم منطق العلاقة بين فرسا "الاستعمارية " وبعض الدول الإفريقية، ويكرس نهج التدخل لحماية بعض الأنظمة الصديقة، وحتى حفظ النظام العام بإرسال قوات المضليين أو الدرك. تستند هذه السياسة الفرنسية التدخلية إلى مجمل الإجراءات لحل النزاعات الدولية، والى شبكات التأثير الواسعة التي تتوفر عليها فرنسا، سواء على مستوى مجلس الأمن، بوصفها عضوا دائما فيه، أو هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، الاتحاد الأوروبي وحتى داخل الاتحاد الإفريقي. فمنذ 1964 تاريخ أول تدخل عسكري لمساندة الرئيس الغابوني ليون مبا وقطع الطريق امام الانقلابيين، فان التدخلات على مدار الثلاث عقود التي تلت كانت ذات طابع سياسي، وبطلب من السلطات المأزومة، وفي بعض الأحيان دون أي تأسيس قانوني، وقد حدث أن كانت بعض التدخلات لأسباب شخصية تتعلق بمصالح مجموعات ونقابات، وفي ظل غياب معايير واضحة ومتفق عليها، فان السلطات التنفيذية الفرنسية ظلت تحتفظ بسلطة التقدير السري للوضع و النظر في قضايا التدخل، ومعالجتها حالة بحالة بحسب الانعكاسات المتوخاة داخليا إقليميا ودوليا.[2]

---

[1] يومية التجديد العربي، العدد 53533، بتاريخ 2014/11/06 على الموقع

http://www.arabrenewal.html

[2] محمد بوضياف، الحرب المحدودة عملية سيرفال انموذجا، الرائد ،العدد07، بتاريخ 2015/11/10، ص12

وبسبب التحولات الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي، وتصاعد الانتقادات الإفريقية والفرنسية معها بخصوص هذا المذهب، قررت السلطات الفرنسية وضع حد للتدخلات لاعتبارات تتعلق بميزانية الدفاع، والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بداية 2007، وعودة فرنسا الى منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك تحول الأولويات الإستراتيجية من جهة واحدة وبلورة بدائل تقوم بالأساس على إستراتيجية سياسية ودبلوماسية. وقد أدى هذا التوجه غلق الكثير من القواعد العسكرية وسحب كل جنودها المتواجدة خارج فرنسا. استعاضت هذه الأخيرة عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الإفريقية، بالتزامها بتسوية النزاعات داخل القارة عبر تعزيز حضورها في الهيئات الدولية وممارسة التأثير اللازم خدمة لتوجهاتها ومصالحها، وتأطير القوات المكلفة ضمن مهمة مراقبة اتفاقيات بانقي (MISAB) ومهمة الامم المتحدة في جمهورية الكونقو الديمقراطية .(MINURCA)

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة إستقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لإزدهار النشاط الثنائي من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي وفي هذا الجانب تعهدت الأطراف المشاركة بعدة إلتزامات أساسية تتمثل في:

– تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الإختيار الحر لنظمها السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية والقضائية.

– إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة أو الدين، أو الجنس. إحترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية التي تثار ضد المهاجرين والأجانب في أوروبا. الإمتناع طبقاً لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية الشريك آخر. التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الإستقلال السياسي للشريك الآخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة بما فيها كسب الأراضي بالقوة

وحل خلافاتهم بأساليب سلمية. توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب، مكافحة إنتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكاله. تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الإستقرار والأمن والإزدهار على المستوى الإقليمي وغيره، لقد إنتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والإستقرار وحقوق الإنسان بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.[1]

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في الإتحاد الأوروبي و المجال الأورو متوسطي تتطلب زيادة معدل الميزانية المخصصة للأمن والدفاع كضرورة لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية ، مع إعطاء الأولوية الأمنية للتعاون والتنسيق سواءً كان التنسيق داخلي أو إقليمي ، فالمشكلة تكمن في إن تزايد معدل الإنفاق علي الجوانب العسكرية والأمنية ينعكس سلباً علي الدولة ويؤثر مباشرة علي حركة التنمية الإقتصادية فقد إلتزمت الدول الأوربية بتخصيص (5,7) مليار دولار في عام وأحد بين عامي1995 و 1996م كما تبدو المشكلة الثانية في إن ظاهرة الهجرة إلي أوروبا لم تعد تقتصر علي الجزائر فقط فهنالك مجموعة من المهاجرين من الدول الأخري ويشكلون نسبة متزايدة من جملة المعدل العام للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا.[2]

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن المعادلة الصعبة في الأجندات الحكومية، لما شهده العالم من تحولات كبيرة أثرت على امن واستقرار الكثير من الدول، بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وتعددت بتعدد مصادرها، وهو ما جعل الأمن بمفهومه التقليدي الضيق عاجزا عن محاربة التهديدات اللاتماثلية، وبذلك تم التوسع في مفهوم الأمن ليشمل مجالات جديدة هي

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عمر يحي أحمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر: (الجزائر دراسة حالة)المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،العدد13، 07 أوت 2015 على الموقع. http://www.maspolitiques.com/mas/index.php

في حد ذاتها مصادر للتهديد، وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود وتتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي وكذلك بسبب انتشار الظاهرة في عدة دول مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.[1]

إن قارة أوروبا تتأثر بالهجرة السرية تبعا لتطور طرق الهجرة التي من خلالها تسعى أوروبا لتغيير ضغط الظروف الخارجية (تغيير التشريعات واللوائح التنظيمية وتحسين الاشراف على الحدود أو قسم منها خصوصا القرب من الصراعات الإقليمية)، وتعتبر فرنسا من ضمن الدول الأوروبية التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير شرعية.[2]

1.1 السياسة الفرنسية للهجرة:

إن الهجرة في إطار التحولات الهيكلية والبنيوية التي عرفتها الساحة الدولية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية للنسق العالمي ما بعد الحرب الباردة وأصبحت إحدى التحديات الرئيسية التي تشكل خطرا على الأمن القومي الفرنسي نظرا لارتباطها بمختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود ومن هذا المنطلق تعد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه قضايا الهجرة نتيجة منطقية للتغيير في طبيعة العلاقات الدولية التي كان لها انعكاس مباشر في احداث تغيير في طبيعة الادراك الدولي اتجاه مسائل الهجرة كإشكالية أمنية عابرة للحدود الوطنية في إطار العولمة والاعتماد المتبادل، انتهجت فرنسا بعد الحرب الباردة رؤية جديدة للتعاون وذلك عبر آليات التنسيق الجماعي والمتعدد الأطراف كالشراكة الأورومتوسطية من خلال مشروع برشلونة 1995 التي دعت من خلالها إلى بذل الجهود والتنسيق لمعالجة قضايا التي تثيرها الهجرة في حوض المتوسط وحوار 5+5 لتنظيم تدفقات المهاجرين الشرعيين والحد من السريين من بعد المنبع والعبور كما اعتمدت سياسة أمنية من خلال عمل انفرادي بتقديم

---

[1] عبد القادر عسي، < تأثير التهديدات الأمنية على الأمن في الجزائر >، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، بجامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس 2013-2014)، ص 46

[2] محمد غزالي، الهجرة السرية، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 46.

مساعدات لدول المنبع كدول المغرب العربي كون أن هذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية أو بعقد اتفاقيات ثنائية خاصة بعد أن بدأت ظاهرة الهجرة غير شرعية في تنامي مستمر لذلك اتخذت مجموعة من التدابير اعتزمت من خلالها تشديد الخناق على المهاجرين غير شرعيين باعتماد نصوص قانونية صارمة أساسها التقليص من حقوقهم هذا ما تجلى في المشروع المتكون من 86 مادة الذي تقدم به وزير الهجرة الوطنية الفرنسي إيريك بيسون إلى مجلس الوزراء 2010 أساسه تمكين الإدارة الفرنسية من تضييق الخناق على الأجانب المقيمين في فرنسا خاصة الذين لا يملكون رخص الإقامة.[1] ومن هنا يتضح لدى الساسة الفرنسيين رؤية تقوم على اعتبار الهجرة كتهديد للنظام العام ومن هنا فإن الهجرة في البنية الإدراكية المجتمعية الفرنسية ترتبط حسب جيروم فالي بما يلي:

- تهدي للنظام العام، الأمن الوطني الفرنسي، نظرا لارتباطها بمظاهر الإجرام والتطرف والإرهاب
- تهديد للتماسك الاجتماعي والأنماط القيمية والثقافية الفرنسية المتعارف عليها
- تشكل خطر على الرفاه الاقتصادي لارتباطها بمشاكل البطالة والفقر
- تنامي حدة الصراع وفقا لثنائية وطني أجنبي، وهذا ما يزيد من مظاهر العنصرية وانعدام التسامح ورفض الآخر وكره الأجانب والقومية المتطرفة في فرنسا

2.1 مسألة الهجرة في إطار العلاقات الجزائرية الفرنسية: تعتبر القضايا الاجتماعية أهم الرهانات التي تطردها الهجرة خاصة منها الهجرة غير الشرعية باعتبارها مصدر من مصادر تهديد أمن واستقرار بلدان الشمال المستقبلة للهجرة بما فيها فرنسا لتؤدي إلى تنامي يجعل من الهجرة كخطر أمني على الأمن القومي الفرنسي من خلال علاقة الهجرة بالجريمة العنصرية، التطرف والإرهاب، الاختلال بالنظام العام، كما أن الهجرة في إطار العولمة والاعتماد المتبادل أصبحت تشكل تحديا حقيقيا للنمط السوسيو اقتصادي لفرنسا وتهديدا محتملا لمنظومتها القيمية وحتى الحضارية وبما أن المهاجرين الجزائريين هم الأكثر تواجدا في فرنسا

[1] حسن حسن الإمام، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، مصر: الإسكندرية، دار الفكر الجامعي 2014، ص 29.

فإن مسألة الهجرة والمهاجرين الجزائريين تعد من القضايا الاستراتيجية العامة في العلاقات الثنائية، إذ أن الاستقرار في دول جنوب أوروبا مرتبط باستقرار دول شمال إفريقيا ومن بينها الجزائر حيث أن عدم الاستقرار في هذه المناطق المتواجدة في الضفة الجنوبية للمتوسط قد تؤدي إلى نزوح جماعي نحو الضفة الشمالية قصد العمل واللجوء السياسي فظاهرة الهجرة السرية في الجزائر نتيجة لنسب البطالة المرتفعة وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب ما أفرز فشل اندماجهم في المجتمع المحلي،[1] هنا يتبن لنا أن فئة الشباب هم الأكثر عرضة لهذه الظاهرة بالإضافة إلى العامل التاريخي والقرب الجغرافي بين الجزائر وفرنسا وبهذا تمثل الهجرة مسألة حساسة في العلاقات الفرنسية الجزائرية بحكم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتميزة بين الشعبين وفي سياق هذه العلاقة تتمسك الجزائر بالميزة التفضيلية في الاتفاقية الثنائية لـ 27 ديسمبر 1968والمتعلقة بتنظيم الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وقد تضمنت اتفاقية 1968 الامتيازات التالية:[2]

- للجزائري الحق في بطاقة لمدة 10 سنوات.
- الحق في الحصول على إقامة مؤقتة قصد المعالجة أو ممارسة التجارة
- حق القاصر في اختيار الجنسية الفرنسية يبدأ من 13 سنة مقابل 10 سنوات للجاليات الأخرى

هذه الامتيازات جعلت الطرف الجزائري يتمسك بها ويرفض القبول بتعديلها وهنا أصبح ملف الهجرة ذو وزن كبير في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث وجدت فرنسا نفسها أمام عدد هائل من المهاجرين الجزائريين وسعت فرنسا منذ 2001 إلى تعديل هذه الاتفاقية خاصة بعد تدهور المناخ الاقتصادي في العالم إثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 من جهة وتولى نيكولا ساركوزي وزارة الخارجية 2002 وتبنيه سياسة متشددة تجاه قضية الهجرة والمهاجرين الجزائريين بوجه الخصوص، ويعد فوز هذا الأخير في الانتخابات الرئاسية ماي 2007 انتهج سياسة أكثر تشدد للحد من وتيرتها وتقليص التأشيرات، هذه السياسة مقتبسة من برنامج اليمين المتشدد وتعتبر فترة حكم نيكولا ساركوزي الممتدة ما بين 2007-2012 منعرجا حاسما في

[1] نفس المرجع، ص 175.

[2] نفس المرجع، ص 272.

تاريخ السياسات الفرنسية للهجرة بحيث انتهجت السلطات العمومية انتهاج طابع قمعي بوليسي والانتقال إلى سياسة الهجرة المفروضة إلى الهجرة المنتقاة، إن سياسة ساركوزي اتجهت لتأخذ مسار بناء أمني يتجسد في شكل مثلث استيراتيجي يقوم على ما يلي:

– تسييس قضايا الهجرة: وهي عملية لجوء النخب السياسية من اليمين المحافظ والشعبوي إلى ابراز الهجرة كتهديد أخلاقي للهوية المجتمعية عبر استخدام استيراتيجية لكسب أصوات الناخبين من اليمين المتطرف بالتركيز على سياسة المخاوف، الهواجس، الخطر، والتسيس غير الاعتيادي

– أمننة قضايا الهجرة: على اعتبار أن الهجرة الوافدة تشكل تهديدا وجوديا لبقا فرنسا وجعلها سياسة استثنائية وتصبح موضوعا أمنيا مرجعيا

– تجريم قضايا الهجرة: ويتم هذا المسار عبر مختلف الوكالات الأمنية المتمثلة في أجهزة الشرطة، شرطة الحدود، وزارة الداخلية، وإخصائي الأمن التي تقوم بإنشاء وتكوين بنية إدراكية التي تجعل من المهاجر والأجنبي العدو والخصم المشترك.

في هذا الصدد صرح نيكولا ساركوزي أنه لا بد من التفاوض مجددا مع عددا من الدول المجاورة والصديقة بما فيها الجزائر وبعد 50 عاما من الاستقلال حان الوقت للنظر في كل ما تم الاتفاق عليه في الماضي لتحديد اتفاقيات الهجرة من خلال هذا التصريح يتبين أن ساركوزي كان يشير إلى اتفاقية 1968 حيث بلغ عدد المهاجرين الشرعيين في 2007 حوالي 24041 مقابل 20360 مهاجر عام 2008 وأن من بين أربع مهاجرين يوجد جزائري أو مغربي ورحلت فرنسا 32912 مهاجر غير شرعي مع تصدر الجزائريين رأس القائمة وحسب أحدى تقارير اللجنة الدولية للحركة من أجل المرحلين، وبلغت نسبة المرحلين منهم نسبة 83% من بين 154 جنسية يليهم المغاربة بـ 22.12% والتونسيين بـ 11.11% [1]بالإضافة الإجراءات المذكورة سابقا اتخذ ساركوزي في حق المهاجرين غير الشرعيين مجموعة من

[1] يومية الموعد، العدد 10028، بتاريخ 2012/10/10، على الموقع

http://www.elmaouid.com

القرارات الصارمة كمنع ارتداء الحجاب في أماكن العمل والدراسة ومنع ارتداء النقاب في الأماكن العمومية وفي سياق اخر تتهم فرنسا الجزائر عدم التشديد في محاربة الهجرة غير الشرعية في حين تضع الجزائر مسألة الهجرة ضمن أولوياتها الحكومية تخصص لها وزارة منتدبة مكلفة برعاية شؤون الجالية الجزائرية في الخارج والتكفل بإنشغالاتها وحماية مصالحها في بلاد المهجر ومن جهة التزم نيكولا ساركوزي مباشرة بعد انتخابه 2007 بتكوين اول وزارة للهجرة في حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة تختص بالمهاجرين، فرغم كل الإجراءات القهرية إلا أن فرنسا استفادة من اليد العاملة المهاجرة ذات المستوى الثقافي والعلمي وهذا ما يفسر التدفق الكبير للأدمغة الجزائرية من أطباء وإعلاميين ومهندسين ففرنسا تشجع هجرة مثل هاته الفئات وهذا ما أكده ساركوزي الدي أطلق شعار (immigration choisie) .[1]

2-المطلب الثاني: البعد الأمني

تركز الجزائر وفرنسا في تعاونهما الأمني على مكافحة الإرهاب في المنطقة

1.2 التنسيق الأمني الجزائري الفرنسي في مكافحة الارهاب

إن تاريخ 11 سبتمبر 2001 سجل كمحطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، فما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، قلب المفاهيم وغير الموازين على المستوى الدولي. إن الحرب ضد الإرهاب التي تلت الهجمات الإرهابية، غيرت الكثير من المفاهيم السائدة، تماما كما غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات والتوازنات بين الدول. إن المشكلة متعلقة بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة. بمعنى عجز النظام الدولي القائم عن إدارة توازنات المجتمع الدولي الراهن، فمن عادة التاريخ أن ينتج نظاما جديدا بعد نهاية فترات الحروب الواسعة، وهذا على الأقل ما أكده الواقع. فبعد نهاية حرب الثلاثين عاما في أوروبا (1618-1648) توصل العالم إلى معاهدة "واستفاليا" التي صنعت عصرا

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

كاملا من عصور العلاقات الدولية المؤسسة على المساواة بين الدول و إحترام سيادتها بشكل متبادل.[1]

تحولت المواقف الأوروبية في تعاملها مع ظاهرة الإرهاب، بعد أن شعرت بالتهديد الذي أصبحت تمثله الظاهرة بالنسبة لأوروبا، خاصة بعدما تعرضت فرنسا للإعتداء الإرهابي الأمر الذي دفع الطرف الأوروبي يوافق على فتح مناقشات حول المسألة، الأمر الذي أكده وزير خارجية بريطانيا الأسبق روبن كوك (Cook robin) و ذلك خلال رئاسة بلاده للإتحاد الأوروبي. بحيث أعرب خلال لقاءه بوزير خارجية الجزائر في لقاء باليرمو (Palerme) الغير رسمي في جوان 1998عن رغبة أوروبا في أن تولي أهمية للطلب الذي تقدمت به الجزائر و الخاص بملف الإرهاب.[2]

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب في منطقة المغرب العربي وخاصة في الجزائر، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي سنة 2008، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية، وخاصة بعد تلك التي حدثت في مدريد 2004 ولندن 2005 والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية. كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي،" وبالتالي يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال، كما عملت فرنسا على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة. ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في السنوات القليلة الماضية: توقيع المغرب اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000، وتركز هاته الاتفاقية على

[1] رتيبة برد، <الحوار المتوسطي من برشلونة إلى المنتدي 5+5>، (مذكرة رسالة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2009)، ص 206.

[2] نفس المرجع، ص 206.

التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والإتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير القانونية وغيرها من الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة.[1]

ففي إطار مكافحة الإرهاب تنص هذه الاتفاقيات بتبادل الأطراف:

– معلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم ارتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال.

– معلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، ممن ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك، على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف.

– كما تم التعهد على ضرورة التعاون في إطار الالتزامات الناجمة عن القرار 1373 للأمم المتحدة، أو الالتزامات التي يتم التعهد بها في المحافل الأوروبية المتوسطية.

2.2 الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات:

يتم تبادل المعلومات عن الأشخاص الضالعين في الإتجار غير المشروع في المخدرات وعن أساليبهم، ومخابئهم وعن مصادرهم ومعابرهم ومواقع تزويدهم بالمخدرات، بالإضافة إلى التعاون في المجال الجمركي وشرطة الحدود. تمارس فرنسا سياسة مناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، سعيا نحو حماية مواردها لليورانيوم، وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة، وعدم السماح لقوات الأمريكية أفريكوم، أو القوات الفرنسية بالتحكم والسيطرة على الخطة الأمنية لدول الساحل. وقد قامت الجزائر برفض قيام الحكومة الفرنسية بدفع فدية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل بوساطة الحكومة المالية، لتحرير رهينة فرسي لدى التنظيم، وبذلت الجزائر جهودا دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وأبدت امتعاضها من بالسلوكيات الفرنسية المنافية للقانون الدولي، بحجة الدواعي الإنسانية. كما تشتكي الجزائر من السياسات الفرنسية في دول الساحل، والتي تسعى لحماية مصادر الموارد في هذه الدول، دون الإكتراث لجهود هذه الدول لمحاصرة ظاهرة الإرهاب، وهو ما يؤكد أن

[1] يومية الخبر، العدد، 5328، بتاريخ 2008/05/24، ص 03.

فرنسا ترفض التنسيق مع الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي باعتبارها مجموعات إقليمية،وتسعى للتفريق بينها لتحقيق مصلحتها المنفردة.[1]

3.2 تورط فرنسا في الازمة الجزائرية:

كان ميتيران رئيسا للجمهورية الفرنسية خلال الازمة الجزائرية 1992، وكان شارل باسكو وزير للداخلية بين عامي 1993-1995، المعروف بدعمه الكثيف للانقلابين الجزائريين، معتبرا الازمة الجزائرية قضية فرنسية داخلية، وقد جند باسكو لهذه الغاية كمستشار خاص لأجل الجزائرنومن بعض التي تظهر تورط فرنسا في الأزمة الجزائرية نذكر منها:

منذ الانقلاب قدمت فرنسا التي تنادي بالديمقراطية في افريقيا منذ قمة لايول الفرنسية –الافريقية، دعما للنظام العسكري الجزائري، في المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، بين عامي 1992-2000، دعمت وسائل الاعلام الفرنسية جهارا نهارا النظام الديكتاتوري الجزائري، فالاستئصاليون الجزائريون وممثلوهم الفرنسيون، ابطال التضليل الإعلام عبرت فرنسا علانية عن رفضها تشكيل لجنة دولية للتحقيق بخصوص المجازر التي اقترفتها وحدات قمع خاصة وميليشيات انشأها النظام في المدية والرايس وبن طلحة وبني مسوس وغليزان.[2]

إن الخلفية التاريخية الفرنسية وميراثه السلبي في الجزائر، أثر سلبا، ولا يزال، على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، فقد أنتجت التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة في تعارض مع أهداف السياسة الخارجية لفرنسا إزاء الجزائر. كما وجدت سياسة الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في صدام مع المصالح والامتيازات الفرنسية الموروثة عن فترة الاستعمار.

كما تميزت علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال بالتغير. فرغم التوترات والأزمات السياسية والاقتصادية إلا أنها تستمر دائما دون قطيعة. ذلك نابع من إدراك الطرفين لأهمية هذه العلاقات، وإدراك كل طرف لمكانة ودور الطرف الآخر.

---

[1] يومية الشعب، الجزائر، عدد، 15072، بتاريخ 2009/12/29، ص 03.

[2] عبد الحميد براهيمي، في اصل الازمة الجزائرية 1958-1999، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 224.

الفصل الثاني: المضامين والأثار

- ✓ **المبحث الأول:** المضمون السياسي والأمني
- ✓ **المبحث الثاني:** المضمون الإقتصادي والتجاري
- ✓ **المبحث الثالث:** المضمون الثقافي والتربوي والتعليم العالي

الفصل الثاني: المضامين والأثار

لطالما شكلت الجرائم التي تعرض لها الشعب الجزائري إبان المرحلة الاستعمارية (1832-1962)، والتي ترفض فرنسا الرسمية إلى اليوم الاعتراف بها والتوبة منها، رغم ما يكلفها ذلك من "خسارة" و"تعطيل ل مصالحها"، بل على العكس من ذلك فهي تحاول جاهدة وأدها وتسييرها، حتى يرحل مرتكبوها وشهودها، فتحال على التاريخ وتطوى. ورغم التفهم والعقلانية التي حدت ببعض قادتها السياسيين – عزم الرئيس شيراك في نهاية عهدته 1995-2005على الاعتراف به وتجريمها، أو زيارة الرئيس نيكولا ساركوزي 2007 إلى مقبرة شهداء الثورة، واعترافه بأن الاستعمار الفرنسي للجزائر يتناقض وكون فرنسا بلد الحرية والمساواة والأخوة – وتجاوز هذه المعضلة إلى رحاب الشراكة المثمرة والربح الوفير، ومزيد من التنافسية وتوفير مناصب الشغل. لكن ضغوط اليمين المتطرف وحقد الأقدام السوداء تمكنتا من تمرير قانون 2005-158 والذي نصفي مادته الرابعة على "الدور الايجابي للاستعمار"، مما استفز السلطات الجزائرية ومنظمات الأسرة الثورية التي رفعت شعار "تجريم الاستعمار" دون تجريمه، لاعتبارات تتعلق بميزان القوى، والخوف من التداعيات.[1]

لكن ومنذ 2012 تعرف العلاقات الجزائرية –الفرنسية انطلاقة جديدة، في إطار إعلان الصداقة والتعاون، ويعزم الطرفان وضع حد لنزاعات الذاكرة، وتجاوزها إلى بناء شراكة ذات أبعاد استراتيجية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الآتية من الضفة الجنوبية من المتوسط تداعيات حركة الإندماج العالمية والأزمات المترتبة عليها (الأزمة المالية، التشغيل والتنافسية)، والتنافس الشديد للقوى الاقتصادية والتجارية على القارة الإفريقية، والتي تمتلك الجزائر الكثير من مفاتيحها. لا شك أن الجزائر "العاجزة" –في ظل وفرة مالية معتبرة على تحريك آلتها الإنتاجية، والتخلص من تبعيتها للمحروقات، والباحثة عن تعزيز فرص الأمن والاستقرار في الداخل أو في محيطها الجواري بسبب الربيع العربي أو تصاعد ظاهرة الإرهاب، والتي تمتلك فرنسا الكثير من "مفاتيحها"، لا شك أنها ستستفيد من خبرة ومهارة الشركاء الفرنسيين، وكذلك

[1] يومية الرائد، العدد 67899، بتاريخ 2015/05/25، ص 17، على الموقع:
http://elraaed.com/ara/sahebrai.html

اموال وتكنولوجيا (المدنية والعسكرية) للدولة الفرنسية. وقد شبه المندوب العام لمعهد الاستشراف الاقتصادي في منطقة المتوسط الشراكة بين البلدين بتلك التي جمعت بين فرنسا وألمانيا، وقادت الاتحاد الاوروبي نحو نجاحات باهرة، رغم المآسي التي طبعت تاريخيهما (حوالي 20 مليون قتيل من الطرفين)، وقد ترتكز فرنسا (القوية الموحدة) على الجزائر للعودة إلى إفريقيا العذراء. هذا الاعتماد المتبادل الذي فرضته سياقات اللااستقرار في المنطقة، والصعوبات الإقتصادية والإجتماعية للدول الرأسمالية، والتي دفعت بالشريكين إلى تجاوز التاريخ ومآسيه، والوثوق في توجهات براغماتية قد تنهيها أي تحولات في أسعار النفط، أو عدوى الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة. أو حتى التحولات على مستوى النظام السياسي في الجزائر. لا شك أن فرنسا لها إجابات دقيقة، وبدائل وحلول لكل الافتراضات التي يمكن أن نطرحها، فهل تمتلك الجزائر ضمانات؟ فالارتباط بالنفط والتبعية له، كالارتباط بالمصالح الخارجية والتبعية لها. ومن ثم سنحاول التطرق للمحاور الكبرى لهذه الشراكة والتي نجملها في البعد السياسي الأمني والبعد الاقتصادي التجاري والبعد الثقافي التربوي والتعليم العالي.[1]

المبحث الأول: المضمون السياسي والأمني

تسعى فرنسا إلى تعزيز مشاوراتها مع الجزائر بخصوص القضايا السياسية والأمنية التي تخص البلدين.

1.المطلب الأول: المضمون السياسي

ترغب فرنسا والجزائر في إقامة علاقات ثنائية يمكن تثمينها في إطار حوار سياسي يتميز بالثقة والعمق، فقد قررتا تعزيز مشاورتهما على أعلى مستوى حول المسائل الدولية والإقليمية ذات الإهتمام المشترك، وفي هذا الصدد تم إحداث << لجنة حكومية مشتركة رفيعة

[1] نفس المرجع، ص 17.

المستوى>> برئاسة الوزيرين الأوليين الفرنسي لوران فابيوس، والوزير الجزائري عبد المالك سلال، والتي انعقد اجتماعها الأول سنة 2013.[1]

تسعى فرنسا إلى نشر قيم السياسة الليبرالية وتعميقها في بلدان الضفة الجنوبية والمتمثلة في نشر الديمقراطية، حقوق الانسان، الحرية، وفي هذا السياق تخصص مبلغ يصل إلى 15 ألف أورو للجمعيات التي تهتم بالجانب الحقوقي (حقوق الانسان الأشخاص، التبادل التضامني، ترقية المواطنةّ، كانت ظروف وسياقات المرحلة السياسية والاقتصادية والمتغيرات في جوهر الأنظمة كعوامل مهمة للدفع باتجاه الشراكة، فسيادة النظام الليبرالي بقيمه السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا حرية السوق والتجارة والتي تعتبر فرنسا أبرز مراكزه، وكذلك إفرازات وانعكاسات العولمة التي عبر عنها الرئيس بوتفليقة، "إن البلاد تمر بمرحلة حساسة مفتوحة على إفرازات العولمة الكاسحة تدخلنا عهدا مشحونا بالتحديات المعقدة التي تتطلب سرعة التأقلم وزيادة اليقظة والتعبئة والتمكن من التكنولوجيا الحديثة عهدا جديدا مفتوحا على التحولات المارقة لا مكان فيه للشعوب الضعيفة.[2]

إن التحولات الإقليمية في بلدان الحراك خاصة العربي وما أحدثته من عدم الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة يحتم ويفرض على الجزائر البحث عن فرص الاستقرار ويجعل من الانفتاح باتجاه فرنسا خيارا ضروريا بعيدا عن المزايدات الإعلامية والسياسية المتعلقة بالماضي لبعض القوى المعارضة الداخلية الرافضة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والتقارب الفرنسي الجزائري الذي عكسه دستور 2016 الذي نص على نظام شبه رئاسي يشبه نظام حكم في فرنسا، وهي تسعى لتعزيز حضورها السياسي والإقتصادي والثقافي في المنطقة في ظل التنافس الدولي الحاد على المنطقة وأسواقها ومواردها وثرواتها واستعادة مكانتها التقليدية، ولا يتم ذلك إلا عبر البوابة الجزائرية للتصدي للتحديات الأمنية وفي مقدمتها الإرهاب ومكافحة

[1] الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، على الموقع http://www.ambafrance-dz.org

[2] يومية الحوار، العدد 12375،بتاريخ 2015/05/08،على الموقع www. elhiwardz.com

الهجرة غير الشرعية، والمخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، كل هذه تمثل مصدر تهديد للأمن الفرنسي بطريقة مباشرة وغير مباشرة خاصة في عدم الاستقرار الأمني لبلدان المنطقة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وهي تحديات تتهم وتنتقد حكومات هذه البلدان بالتباطؤ في مكافحتها وخاصة قضايا الهجرة، وترمي الاتفاقيات الأمنية والدفاعية الموقعة بين الدولتين إلى الحد من تأثير وانعكاسات هذه القضايا، وعدم امتدادها لضرب المصالح الفرنسية في المنطقة، كالمنشآت الإقتصادية والقواعد العسكرية والرعايا الفرنسيين ، حيث تنص إتفاقيات التعاون في مجال الأمن والدفاع على توفير خدمات الخبراء في القواعد المسلحة وتدريب النخب العسكرية وتبادل المعلومات وكذا التحليلات الأمنية والعسكرية وتعزيز التنسيق العملياتي في إطار محاربة الإرهاب، وعمليا تجتمع لجنة مشتركة للتعاون في مجال الدفاع والأمن سنويا بالتناوب بين فرنسا والجزائر وتهدف الاتفاقيات إلى منع أي تهديد فعلي أو محتمل للقيم والمصالح الفرنسية بما فيها العمل على منع وصول أنظمة حكم المعادية للمصالح الفرنسية.[1]

2. المطلب الثاني: المضمون الأمني:

يعتبر المضمون الأمني من أهم المضامين التي تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح السياسة الدولية ويتفق عدد من المفكرين أنه العامل الرئيسي الذي تعتمد عليه أي وحدة سياسية لفرض توجهاتها كما أنه المحدد لطبيعة السلوك الخارجي للدولة. ينطلق التقارب الأمني الفرنسي الجزائري من رؤية براغماتية تنطلق من حقائق التاريخ والجغرافيا والانتماء المتوسطي الذي اعتبره الدستور أحد أبعاد الهوية الجزائرية الحوار المتوسطي وأكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة 8 ماي سطيف 2012 أن الدولة الجزائرية، ومنذ 50 عاما حرصت على إقامة علاقات صداقة وتعاون مستمر مع مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدولة الفرنسية، علاقة تقوم على المصالح المشتركة منها لضرورة جعل البحر الأبيض المتوسط فضاء سلام وخير

[1] يومية الرائد، مرجع سابق، ص13.

بين شعوب المنطقة وهو ما نص عليه إعلان الشراكة. يعزم البلدان القيام بدور متميز في بناء فضاء أورو متوسطي يعمه السلام والأمن والديمقراطية والحرية والعدالة والتنمية.[1]

قام وزير الدفاع الفرنسي جون ايف لودريان بزيارة الجزائر في 20ماي2014 في سياق دعم التعاون العسكري بما في ذلك بيع عتاد عسكري والتطوير التكنولوجي ودراسة الوضع في المنطقة خاصة منها مالي وليبيا وهذا رغبة من باريس في إعادة بعث المساعي الرامية لتزويد الجزائر بالفرقاطات وهو من أهم الصفقات التي رغبت فرنسا في افتكاكها منذ سنوات وظفر باريس بعقد اتفاق تعاون في مجال الدفاع دخل حيز التطبيق سنة 2013 حيث يتسفيد 30 عسكري جزائري من تربصات في مدارس عسكرية فرنسية.[2] يجري كل سنة نشاط تعاون عملياتي تحت اسم رايس حميدو* في إطار التعاون الثنائي التي يجمع البحريتين الجزائرية والفرنسية حسب ما أكده بيان لسفارة فرنسا بالجزائر وهذا النشاط بدأ يوم 13 أفريل 2015، بتولون Toulonالفرنسية وينتهي بالجزائر العاصمة في 28 من نفس الشهر حيث يتضمن تدريبات متبادلة غرب المتوسط بهدف تعزيز التعاون العملياتي بين القوات البحرية للبلدين في مجال المراقبة والأمن وهذا النشاط يتمثل في تطوير الجانب العملياتي المشترك بين الوحدات وتبادل الخبرات والتجارب والمهارات مما يعزز من إستعداد البحريتين للعمل معا والرد إذا اقتضى الأمر في حالة أزمة في البحر، ومن الوسائل البحرية والجوية المسخرة من كلا البلدين تتمثل في البارجة المرافقة رقم 902 رايس حميدو وباخرة الجر في أعالي البحار وزوارق انقاذ ومروحيات وطائرات للمراقبة البحرية عن الجانب الجزائري.[3]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة 08 ماي 1954بسطيف على الموقع http://www.aps.dz

[2] يومية الخبر، العدد42237، بتاريخ 2012/05/17.

[3] الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، "تعاون عملياتي "رايس حميدو" بن القوات البحرية الفرنسية والقوات البحرية الجزائرية"، مجلة بينانتا، العدد08، ص 04، على الموقع http://www.ambafrance-dz.org

* رايس حميدو: هو محمد بن علي الملقب بحميدو. ولد في حي القصبة سنة 1770، من عائلة جزائرية تعود جذورها إلى مدينة يسر. ويسر هي عاصمة إمارة الثعالبة في القرن الرابع عشر الميلادي، والثعالبة قبيلة عربية تعود في نسبها إلى بني ثعلبة بن بكر بن وائل احدى قبائل ربيعة بن نزار.

1.2 التنسيق الأمني الفرنسي الجزائري حول النزاع في مالي:

إن تنامي واستفحال نشاطات الجماعات الإرهابية والشبكات الاجرامية بمختلف أشكالها، خصوصا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وظهور ما يسمى تنظيم داعش وقيامه بعمليات إرهابية أودت بحياة مدنيين وتغول الجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام السياسي في ليبيا ومالي وزيادة على ذلك هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار ومنها تونس وكذلك تزايد التنافس الخارجي على النفوذ في منطقة الساحل كل هذا أصبح يمثل تهديدا للأمن الجزائري والمتوسطي، وبحكم الموقع الإستراتيجي للجزائر وقدراتها على التحرك في محيطها الجيو استراتيجي وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية فهي القادرة على إيجاد حل للأزمة.[1]

يجعل الفكر الإستراتيجي الفرنسي التدخل أحد أهم وسائل المحافظة على المكانة الفرنسية في النظام الدولي الجديد بالدعوة إلى دور فرنسي فاعل في هذا المجال ورفض التراجع على أية استراتيجية تقوم على العمل الخارجي وذلك بالاعتماد على الإرث الاستعمار الذي يشكل جزء من الثقافة الإستراتيجية الفرنسية ويرى الإستراتجيون الفرنسيون بأن التدخل الفرنسي لايمكن أن يأخذ تشكيلا آخرا غير العمل العسكري بالاستفادة من خبرة الجيش الفرنسي في إفريقيا والذي يشكل مكسب لفرنسا ومن بين المؤشرات هذا الدور الجديد لفرنسا التزعم بالمهام الإنسانية في العالم والحضور القوي لفرنسا في كل الأزمات التي عرفتها مناطق العالم وهذا ما ينطبق على تدخلها في النزاع المالي، إن التدخل الفرنسي في مالي ماهو إلا بحث عنه مثل ما قامت به في ساحل العاج وليبيا ناهيك عنه إلتزامها الواضح في التدخل في سوريا عسكريا

قدر عدد البحارة الجزائريين في عهد الرايس حميدو أشهر قادة البحرية الجزائرية إلى أكثر من 130 ألف بحار، ومن أشهر السفن الحربية الجزائرية وقتها رعب البحار، مفتاح الجهاد، المحروسة وغيرها. كما تمكن الأسطول الجزائري من الوصول بعملياته إلى اسكتلندا والمحيط الأطلسي، حيث قتل الرايس حميدو سنة 1815 في معركة مع البحرية البرتغالية والأميركية.

[1] عبد النور بن عنتر، <التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي>، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/2013

ولم يمضي على مغادرة القوات الفرنسية إلا وقت يسير وهي تتدخل عسكريا في مالي هنا يبدو أن فرنسا أكثر دول العالم عدوانية.[1]

وبخصوص النزاع في مالي فإن الحكومات المالية السابقة لم تنجح في دمج مواطنيها بعيدا عن الإنتماءات القبلية والإثنية وعجزت في القضاء على التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين الشمال والجنوب المالي مما أشعر سكان الشمال بالتهميش، فأحاط عدد من جيوش الجيش المالي 2012 بقيادة أمادو كوناري بنظام الرئيس توماي توري قبل أيام قليلة من إجراء انتخابات الرئاسية، فتم حل مؤسسات الدولة وتعليق العمل بالدستور وفرض حضر التجول، ويرى القائمون بالإنقلاب سبب عجز النظام توري عن إدارة الأزمة في شمال مالي وعدم قدرة الجيش على مواجهة تمرد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجموعات المسلحة في شمال مالي منذ منتصف جانفي 2012.[2]

وما إن صدر قرار مجلس الأمن 2085 في ديسمبر 2012 بالموافقة على التدخل الدولي إلا وقامت فرنسا بعملية عسكرية في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة وتزعمت فرنسا فكرة التدخل الخارجي للقضاء على الجماعات المتشددة على الرغم من أن التدخل كان من المفروض أن تقوم به قوات الجماعات الإقتصادية لغرب إفريقيا (الإكواس) مم أعطى إنطباع بأن هذه العملية تنطوي على أهداف مختلفة.[3]

وجدت فرنسا في الحرب على الإرهاب حجة قوية لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في دول إفريقيا التي تمر بالأزمات وليس خافيا أن المصالح الاستراتيجية هي السبب الحقيقي وراء إندفاع فرنسا وإصدارها على تكون حاضرة بقوة في قلب الحدث الإفريقي رغم خطورة الوضع وضعف الدعم الداخلي ومن بين هذه المصالح الأهمية الجيو بوليتيكية لمالي لوجودها في عمق استراتيجي للدول المغاربية، والنظام السياسي لدولة مالي لأن فرنسا تريد أنظمة موالية

---

[1] رجاء إبراهيم سليم، "الابعاد الداخلية والخارجية لانتخابات الرئاسية في مالي"، السياسة الدولية العدد 193، أكتوبر 2013، ص103

[2] أميرة محمد عبد الحليم، "النزاعات الداخلية والخارجية للحرب في مالي"، السياسة الدولية العدد 192 أفريل 2012، ص 116

[3] رجاء إبراهيم سليم، مرجع سابق، ص 105.

لها في مستعمراتها لضمان مصالحها، الأهمية الإقتصادية لمالي فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات من ذهب وحديد وتعد ثالث منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب افريقيا وغانا، إن الساحل الإفريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر فإنها تتأثر بكل التحولات التي تعاني منها المنطقة خاصة مالي لها مع الجزائر حدود برية 1376 كلم لمواجهة هذه التهديدات عملت الجزائري على انشاء إقليم أمني مكون من أربع دول ساحلية " الجزائر موريتانيا– النيجر– مالي " بإسم دول الميدان وترى فرنسا في هذا المركب الأمني الإقليمي الجديد تهديدا لنفوذها ومصالحها الوطنية العليا في المنطقة وترى في الجزائر فاعلا منافسا لها خاصة وكون الساحل الافريقي الفناء الخلفي الفرنسي في إفريقيا وهناك من يرى المصالح الأمنية المتدهورة في الساحل هو صناعة فرنسية هدفه مضايقة الجزائر.[1]

وبعد تدخل فرنسا في شمال مالي 2013 وجدت فرنسا نفسها في حالة حرجة ومأزق صعب الخروج منه، ورغم المنافسة الشديدة بينها وبين الجزائر وخاصة بعد المبادرة الجزائرية دول الميدان، إستنجدت فرنسا بالجزائر لأن أي عملية عسكرية في الساحل أو في شمال مالي بدون دعم جزائري هي عملية عسكرية محكوم عليها بالفشل لأن الجزائر لديها جميع المفاتيح لمعطيات النزاع في مالي وإرغامها على التدخل والنزاع في مالي يتنافى مع مبادئ عقيدتها الأمنية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإصرار فرنسا على الجزائر والإنعكاسات السلبية للنزاع التي إنتقلت إلى الحدود الجزائرية وانتشار الجريمة المنظمة بكل آفاتها بالإضافة لمسؤولية الجزائر جراء مبادرتها دول الميدان كلها دوافع دعت بالجزائر للتدخل في مالي، ولكن بالطرق السليمة والديبلوماسية والحوار السياسي عكس فرنسا تدخلت عسكريا.[2]

وفي أخر لقاء لوزير الخارجية رمطان لعمامرة ونظيره الفرنسي لوران فابيوس في أفريل 2015 أعرب هذا الأخير عن دعم بلاده التام للوساطة الجزائرية والإسراع من قبل جميع الأطراف النزاع على الاتفاق الذي تم توقيع عليه بالأحرف الأولى في الفاتح من مارس الفارط

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق

[2] شماتة خير الدين، <التخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية>، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، 2013، ص55

بالجزائر في وساطة جد ناجحة وأتت بثمارها وبهذا أشاد العديد من المختصين في هذا المجال بالدور الجزائري الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية عربيا وإفريقيا ودوليا ومواقفها الثابتة والحيادية تجاه القضايا الدولية معتبرتين إستنجاد العديد من الدول بالجزائر على رأسها فرنسا ومالي وهو دليل قوة سياستها الخارجية.[1]

2.2 المعارضة اليمينية من الدعم إلى التردد فالتساؤل فالقلق بخصوص التدخل:

بمجرد إعلان الرئيس هولاند التدخل في مالي، عبرت قيادات اليمين عن دعمها لقرار هولاند كان تشاور مع رؤساء التشكيلات السياسية الأساسية الفرنسية قبل ذلك مؤكدة على ضرورة اإالتزام بالوحدة الوطنية التي شدد عليها الخطاب الرسمي. وقد أشاد رئيس الحكومة السابق في عهد ساركوزي فرانسوا فيون بالعملية معتبرا أنها تأتي في إطار الشرعية الدولية وأن "فرنسا وفية لقيمها الكونية". أما منافسه في الحزب، جون فرانسوا كوبي فقد تحدث عن "مستلزم الوحدة الوطنية" ضد الإرهاب وتجاوز الانتماءات الحزبية. فيما وصفت مارين لوبان، زعيمة الجبهة الوطنية (اليمينية المتطرفة) عملية التدخل في مالي بالشرعية هكذا التف اليمين الجمهوري والمتطرف حول الحكومة مساندا للحرب في مالي.[2]

إنطوت مواقف الطبقة السياسية منذ الوهلة الأولى تحت لواء الوحدة الوطنية المقدسة مما خلق جوا مفعما بالإجماع الوطني على دعم الحكومة والجنود الفرنسيين المتدخلين في مالي. بيد أنه لما تُستدعى الوحدة الوطنية في الخطاب لدواع سياسية فلن تكون بتلك القلعة المحصنة، بل سرعان ما تبدأ جدرانها في التصدع. حوالي أسبوع من بدء الحرب بدأ تصدع الوحدة الوطنية والإجماع وبمبادرة من المعارضة اليمينية من تساؤلات منذرة ببدء نقاش سياسي وربما بنهاية الإجماع الوطني. وقد جاءت هذا التساؤلات من الحزب اليميني المعارض، الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (حزب الرئيس السابق ساركوزي). هذه التساؤلات، التي لم تلق إلى حد الآن ردا واضحا من الحكومة الاشتراكية، لخصها كوبي (زعيم الحزب) بالقول: "وحدة

[1] نفس المرجع ص 56.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق

وطنية ولكن تساؤل شرعي، وحدة ولكن حيطة". بمعنى أن الوحدة الوطنية لا تعني عدم انتقاد خيارات الحكومة وأدائها في حرب مالي. تساؤلات يطرحها اليمين المعارض، على لسان قيادات كان معظمها في حكومة ساركوزي، وهي مترابطة فيما بينها.[1]

يتساءل الكثيرون في أوساط الحزب اليميني المعارض عن أهداف هذه العملية. لا أحد يعلم بالتحديد إلى أين نحن ذاهبون، أتمنى أن يكون رئيس الجمهورية يعلم ذلك، محاربة الإسلاميين، منعهم من الاستيلاء على باماكو، حسنا، ولكن ماذا بعد؟" يتساءل هنري غينو (نائب عن ذات الحزب والمستشار السابق لـ ساركوزي). أما كوبي فيتساءل: انطلاقا من أية معايير سيعتبر الرئيس أن الأهداف تحققت؟، هل محاربة الإرهاب العالمي؟، محاربة الإرهاب في هذه المنطقة؟، أم إعادة توحيد مالي؟. ويشير بعضهم إلى تردد هولاند: قال في البداية إن فرنسا لن تتدخل إلا جوا، ثم قال سنتدخل برا، متسائلين ما هي وجهة الحكومة هل خُطط للعملية أم أطلقت دون استعداد؟ يعني هذا التشكيك في التخطيط المحكم والمسبق لها وبالتالي الافتراض أنها أطلقت دون استعداد. ترى بعض قيادات الحزب اليميني أن هولاند يفتقد إلى إستراتيجية واضحة حول مغزى الوجود الفرنسي في مالي، مما يعطي الإنطباع بأن العملية تمت دون تحضير وتدبير مسبقين. وندد بعضهم صراحة بسوء التحضير للعملية.[2]

يستغرب هؤلاء من موقف أوروبا متسائلين هل أعلم هولاند مسبقا نظراءه الأوروبيين؟، وعبر بعضهم عن شكه في العمل التحضيري للدبلوماسية الفرنسية المسبق معتبرين أن فرنسا دخلت حرب مالي دون أن تعمل مسبقا على تشكيل إئتلاف، ولا تعمل الآن على حشد حلفاء لاسيما أوروبيا. ولم يتردد بعضهم في المقارنة بـ ساركوزي مذكرين بالتدخل في ليبيا الذي تم في مناخ مختلف عن عزلة فرنسا الحالية، ولو كان ساركوزي في الحكم لكانت فرنسا شنت الحرب بدعم أكبر من حلفائها الغربيين يقول بعضهم. ويلخص كوبي موقف حزبه قائلا: "هناك عزلة فرنسية مثيرة للقلق، ومن الضروري الآن العمل حتى تلتحق المجموعة الدولية بفرنسا في هذا التدخل". ويبدي اليمين استغرابا من عدم مطالبة هولاند عقد قمة أوروبية طارئة لبحث

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، نفس الصحة.

الوضع في مالي. مخاطر التورط والمخرج الإفريقي غياب الإئتلاف الدولي يزيد من مخاطر التورط الأحادي لفرنسا وبالتالي من ضرورة العمل بالحل العسكري الإفريقي. في خضم هذا الحراك ندد الحزب الاشتراكي بتصريحات بعض قيادات الحزب اليميني المعارض لأنها "تمس بالوحدة الوطنية" على حد قوله. وأنه "عوض التلويح بالمخاوف، فإن ما نحتاج إليه إجماع وطني إلى جانب جنودنا ورعيانا".[1]

دفعت انتقادات قيادات المعارضة لإستراتيجية هولاند في مالي ببعض الأسماء البارزة مثل جون بيار رافران (رئيس حكومة في عهد شيراك) وفيون (رئيس الحكومة في عهد ساركوزي) وغيون (مستشار ساركوزي السابق والنائب في البرلمان) إلى ضرورة الإلتزام بموقف واحد في" مواجهة الإرهاب الإسلاموي". وقد طلب فيون من زملائه تهدئة الوضع ومواصلة مساندة القوات الفرنسية، قائلا إنه بحكم التجربة يتذكر موقف الإشتراكيين الغامض والناقد خلال عمليات أفغانستان، كوت ديفوار، وليبيا، ولذا يدعو إلى عدم اتخاذ نفس الموقف، لأن محاربة الإرهاب تتجاوز الانتماءات الحزبية، وإلى عدم الانزلاق وراء التردد أو النقد. من جهتها تتخوف إطارات في الحزب من أن يقلب الأمر سلبا على الحزب الذي يتهمه الحزب الاشتراكي بالمساس بالوحدة الوطنية، وخاصة وأن الحزب اليميني خرج من توه من صراع داخلي على الزعامة بين كوبي وفيو.[2]

3.2 نقد للشراكة على المستوى الأمني:

أثارت زيارة قائد الأركان الجيش الفرنسي للجزائر جدلا في الوسطين الإعلامي والسياسي، ومع أن السلطات الجزائرية شددت على أنها تأتي في إطار العلاقات الثنائية فإن، مراقبين حذرو الحكومة من الانصياع لما سموها ضغوطا فرنسية باتجاه التورط في المستنقع الليبي.[3]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق

[3] ياسين بودهان، تحذيرات من تدخل الجزائر عسكريا بليبيا، قسم الاخبار، الجزيرة نت، 2014/09/16 على الموقع

حذر المحللون والسياسيون من مخاطر إنصياع الجزائر لضغوط فرنسية من أجل التدخل العسكري المباشر في ليبيا، ودعوة إلى القيام بدور سياسي لحل أزمتها الأمنية، وتأتي هذا بعد قيام قائد أركان الجيش الفرنسي بيار فيلي زيارة الجزائر، وأفادت وزارة الدفاع الجزائر في بيان لها عبر موقعها الإلكتروني أن الزيارة جاءت بدعوة من الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الفرنسي ورئيس الاركان الجزائري.[1]

واكتفي البيان بالقول إن اللقاء كان فرصة للطرفين للتطرق إلى حالة التعاون العسكري الثنائي والمسائل ذات الأهمية المشتركة، وتبادل وجهات النظر حول المواضيع التي تهم البلدين. لكن وسائل الإعلام المحلية وخبراء وسياسيون ربطوا الزيارة بالأوضاع في ليبيا وجهود فرنسا إقناع الجزائر بالمشاركة في تدخل عسكري محتمل هناك، وفي هذا لفت الوزير الأسبق عبد القادر بن قرينة إلى أن الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خرجت من عقيدتها العسكرية لأول مرة بمشاركتها في الحرب على مالي من خلال فتح أجوائها للطائرات الفرنسية على حد قوله.

وقال بن قرينة في حديث للجزيرة نت، أن هذه السابقة شجعت فرنسا على محاولة توريط الجزائر في مستنقع ليبيا عبر العمل على اقناعها بالتدخل العسكري المباشر فيها، متهما فرنسا والدول الغربية بالوقوف وراء الانفلات الأمني الذي وقع في مالي الواقع حاليا في ليبيا، وأضاف أن الدول الغربية تعيش على وقع أزمة اقتصادية خانقة وعينها على النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي يتجاوز في مجموعه 300 مليار دولار مبديا تخوفه من استنزاف المال الجزائري في الصرف على التدخل العسكري الليبي ومالي، لكن وزير الخارجية رمطان لعمامرة رفض فحوى التقارير الإعلامية التي ربطت زيارة قائد اركان الجيش الفرنسي وتدخل بلاده عسكريا في ليبيا وجدد لعمامرة خلال مؤتمر صحفي عقده من نظرية البرتغالي

http://www.aljazeera.net

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

بتمسك بلاده بالحل السياسي للأزمة الليبية، وقال أن الجزائر مستعدة لإطلاق حوار وطني بين الفرقاء الليبيين متى رأو ذلك مناسب.[1]

وفي المقابل يعتقد أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف أن الزيارة تندرج في إطار اتفاقية دفاعية أبرمها الرئيس فرنسوا هولاند خلال زيارته للجزائر عام 2012. ولم يعتقد بوضياف أن يكون هدف هذه الزيارة أيضا الالتقاء ببعض القيادات الميدانية الليبية، خصوصا، وزارة الدفاع الجزائر أعلنت عن لقاء مبرمج في المنطقة العسكرية الرابعة، قبل اتخاذ أي قرار بشأن الحرب، ومن جهة أخرى رأى بوضياف أن فرنسا تحاول من خلال الزيارة مراقبة حدود الجزائر التي اختارت المقاربة السياسية لحل النزاعات في المنطقة.[2]

المبحث الثاني: المضمون الإقتصادي والتجاري

يعتبر البعد الاقتصادي والتجاري من المحاور ذات الأولوية في العلاقة بين البلدين

المطلب الأول: المضمون الاقتصادي

يمثل البعد الإقتصادي المحور المهم في إعلان الشراكة الفرنسية الجزائرية حيث نص على شراكة صناعية وانتاجية تقوم على مبدأ رابح –رابح حيث تقوم على المساواة والاحترام المتبادل وتكون العلاقة الإقتصادية الثنائية موضع دفع ديناميكي ومتابعة منتظمة من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية التي انعقد إجتماعها في 10 نوفمبر 2014 في وهران من أجل تحديد وسائل التقدم معا، ولمصلحة البلدين وذلك في شأن الجوانب المختلفة لهذه العلاقة، وسيتم تحديد وضعيات هذه الشراكة في اتفاق محدد، وفي سياق متصل مع تصريح مشترك حول الشراكة الاقتصادية الموقع في 19 ديسمبر 2012 ستتم مواكبة تنمية الاستثمار الفرنسي في الجزائر والجزائري في فرنسا بمنطق توازن المصالح والأرباح المشتركة وتحقيقا لهذه الغاية رحب الجانب بالتوقيع على العديد من اتفاقات الشركة وخصوصا

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

التوقيع على اتفاق بين الشراكة الوطنية للسيارات الصناعية وشركة رونو، وهو ما يسمح بتشجيع صناعة السيارات في الجزائر، حيث شدد اللجان على ضرورة تحفيز التعاون في ميدان الطاقة سواء قطاع النفط وتطوير سلسلة النووي المدني في الجزائر و استخدام الطاقة المتجددة و فاعلية الطاقة.[1]

وأخذ بعين الإعتبار الدور البارز الذي يلعبه الفاعلون الاقتصاديون من أجل ترقية ومرافقة الشركات بين المؤسسات الجزائرية والفرنسية بهدف تشجيع زيادة متزامنة في المبادلات التجارية وتطوير الاستثماري المنتجة، وسيتم تدعيم المبادرات التي سيقمون بها في هذا الصدد وأن من هذه النشاطات يمكن أن تتجسد في شكل ملتقيات إعلامية ولقاءات أعمال وزيارات دراسات ميدانية، وتعزيز قدرات التكوين وسيتم دعم اللقاءات بين الشركات الفرنسية في الجزائر وفرنسا والتي تستهدف فروعا ذات أولوية ستقوم كل من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية للشركات UBIFRANCE بمواصلة نشاطاتها الخاصة بالترقية والتحسيس بقدرات الأسواق الجزائرية الفرنسية مع إعلام المؤسسات بتطوير التشريع، ستقوم الحكومتان بدعم المؤسسات والمنظمات المهنية ومؤسسات أرباب العمل الأخرى والتي تتعاون على زيادة العلاقات الاقتصادية الثنائية مثل، الكونفدرالية العامة لمنظمة أرباب العمل الجزائريين CGEA الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل CAP، منتدى رؤساء المؤسسات FCE حركات شركات فرنسا MEDEF المونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGPME الجمعية من أجل تطوير التبادلات الدولية لمنتوجات وتقنيات الصناعة الغذائية ADEPTA غرفة التجارة والصناعة بباريس CCIP غرفة التجارة والصناعة بمرسيليا CCIM غرفة التجارة والصناعة الفرنسية.[2]

---

[1] الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، لوران فابيوس ونظيره الجزائري حول العلاقات الثنائية، بتاريخ 2014/03/06 على الموقع

/http://www.ambafrance-dz.org.

[2] الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري 2013-2017، على الموقع. http://www.ambafrance-dz.org

1.1 الإنتاج والصناعة:

من بين الاتفاقيات بين البلدين اتفاقية حول مصنع رونو بوادي تليلات بوهران حيث يعتبر مصنع رونو للسيارات 2014 من أهم المشاريع الاقتصادية التي تم تجسيدها بين الجزائر وفرنسا في إطار الشراكة الثنائية اللتي يستفيد منه الطرفين إلا أن الواقع يثبت غير ذلك إذ تقدر السلطات الجزائرية لكلفته 1 مليار أورو وهي كلفه كبيرة بحجم مصنع صغير للتركيب مقارنة بالمصنع الضخم الموجود في المغرب، وينتج 25000 وحدة سنويا من نوع سامبول SYMBOL مع المنع من التسويق الخارجي أي للاستهلاك الداخلي فقط في حين المغرب يصل حجم الإنتاج سلسلة متنوعة من النماذج رونو RENAULT خلافا للمصنع وادي تليلات في وهران الذي ينتج نموذج واحد والأسوأ للشركة سامبول، الممنوعة من التسويق في أوروبا لخطورتها أما مصنع المغرب يوجه 50% في انتاجه إلى الخارج، إفريقيا – أوربا.[1]

ومقابل إقامة وحدة بسيطة لتركيب نموذج واحد تراوحت التنازلات إلى حماية السوق لصالح رونو إلى شراء الوحدات الإنتاجية من طرف المؤسسات العمومية في حال عدم شرائها من المواطنين، والتزمت الحكومة بمنح امتياز حصري مدته ثلاثة سنوات في السوق الجزائري لشركة رونو ولا يحق لأي شركة جزائرية عمومية إبرام إتفاق مماثل مع شركة تصنيع السيارات أجنبية أخرى طيلة ثلاث سنوات المقبلة إعتبارا من 2014 والأهم بالذكر أن فرنسا أرادت ضرب المصالح الألمانية في الجزائر بمجرد أن وقعت الحكومة الجزائرية على المشروع منعت الصانع الألماني فولسفاقن" من إقامة مصنع بالجزائر الذي تقدم به نهاية 2011 ببطاقة إنتاجية تصل إلى 100 وحدة قابلة للتوسيع، دون شروط. هذا إن دل على شيء فيدل على محدودية كفاءة التفاوض الجزائري في هذا المجال وتنازلاتها السريعةللمطالب الفرنسية، في حين وجدت فرنسا في المصنع فرصة لإنقاذ المؤسسات الاقتصادية المنهارة وفي نفس الوقت عرقلة وضرب المصالح والمشاريع الألمانية في الجزائر.[2]

---

[1] يومية المحور، العدد 20252، بتاريخ 2014/10/10، عن الموقع

http://elmihwar.com.html

[2] نفس المرجع.

ومع نهاية 2014، أي بعد ما يقارب الشهرين من تدشين المصنع، تم إنتاج 1400 مركبة حسب الرئيس المدير العام لشركة رونو برنارد سونيلاك الذي أوضح خلال ندوة صحفية أثناء فعاليات صالون السيارات غرب بوهران، أنه بعد الجدل الذي نتج إثر الإعلان عن سعر سيمبول والذي يفوق 120 مليون سنتيم، سيتم في 2015 إنتاج ذات السيارات ولكن دون خدمات الرفاهية أي من المستوى الثاني وهذا لتلبية طلب الزبائن وتمكينهم من الشراء بأقل من 100 مليون سنتيم، مضيفا أن وتيرة الإنتاج ستصل ل 100 سيارة يوميا من أجل بلوغ الهدف المتضمن في الإتفاقية وهو 25 ألف سيارة سنويا في المرحلة الأولى التي ستدوم حوالي سنتين، وستشغل 350 عاملا. بينما سيمكن هذا المشروع حسب نفس المتحدث، من تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج التجهيزات المطلوبة لصناعة السيارات مثل جوكتال وموريتال اللتين تزودان رونو بمختلف المنتوجات في إطار المناولة.[1]

2.1 مصنع سيتال (CITALE) عنابة قطب اقتصادي استراتيجي.

حملت زيارة وزير النقل عمار غول إلى عنابة يوم 2014/06/29 دفع وتفعيل الصناعة وتركيب عربات الميترو بمجمع ستايل عنابة المنطقة الصناعية الحجار ومن المقرر أن ينتج مصنع ستايل عنابة لمجمع صيانة عربات التراموای 5 عربات شهريا ودشن المصنع من طرف وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة ونظيره الفرنسي لوران فابيوس مصنع ستايل عنابة لمجمع وصيانة عربات التراموای والمنبثق عن الشراكة ثلاثية الأطراف بين كل المؤسسة صنع وعتاد وتجهيزات السكك الحديدية فيروفيال، ومؤسسة مترو الجزائر والشركة الفرنسية ألستوم يفرض نفسه كرائد جديد للصناعة الجزائرية. وتعود ملكية أسهم مصنع ستايل، والذي هو عبارة شركة ذات أسهم برأس مال قدره 2.1 مليار دج والمبني على مسافة 5.2 هكتار حسب مسؤولية لمؤسسة فبروفبال بأكثر من 41 % ومؤسسة ميترو الجزائر 10 %وألستوم للنقل 43 %.[2]

---

[1] يومية النصر، العدد 14320، بتاريخ 2014/12/30، على الموقع http://www.annasronline.com/index.php

[2] يومية الشعب، العدد 17819، بتاريخ 2014/06/30 على الموقع

وسيتم صنع 5 عربات للترامواي شهريا من طرف مصنع ستايل بعنابة ما سيمكن الجزائر في إطار هذه الشراكة الفرنسية. الجزائرية من بلوغ طاقة صناعية للمجمع في مجال السكك الحديدية وتنمية نسيج اقتصادي وصناعي في السكك الحديدية بعنابة، من خلال هذا المصنع بالجزائر كلها في خلال مراكز الصيانة مما سيسمح أيضا بتنمية النسيج الصناعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل سيوظف المصنع 400 شخص بين إطارات وعمال وسيسمح باستحداث 1000 منصب آخر في مجال الصيانة موزعين عبر المشاريع الموزعة عبر كامل التراب الوطني.[1]

هناك العديد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات النقل والأغذية الزراعية والصحة والسيارات والصناعة:

– تحتل فرنسا المرتبة الأول من بين المستثمرين خارج قطاع المحروقات في الجزائر وتبلغ قيمة مخزون استثمارها الأجنبي المباشر 2.15 مليار أورو.

– تحتل فرنسا المرتبة الثانية من بين موردي الجزائر ويبلغ حجم صادراتها 6.2 مليار يورو في عام 2014.

–1650 عدد المنشأة الفرنسية التي تصدر منتجاتها إلى الجزائر 2014.

– تحتل فرنسا المرتبة الرابعة من بين زين الجزائر ويبلغ حجم وارداتها – 4.4 مليار أورو.

2– المطلب الثاني: المضمون التجاري

بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة حول مصنع رونو سامبول، كان لهذا الأخير حصة الأسد من القروض الاستهلاكية أكثر من باقي المؤسسات

1.2 الشراكة الفرنسية الجزائرية هي المستفيد الأكبر من القروض الاستهلاكية: أكد الخبير الاقتصادي والأستاذ بجامعة الجزائر مولود حشمان أن المؤسسات المالية والشراكة الفرنسية الجزائرية في مصنع رونو سامبول هما الرابح الأكبر في القروض الاستهلاكية

http://www.ech-chaab.com

[1] يومية الفجر، العدد 304750، بتاريخ 2014/07/05، على الموقع http://www.al-fadjr.com/ar/index.php

بصيغتها الحالية حيث قال حشمان أن المؤسسات المالية تستفيد من نسب الفوائد المرتفعة التي يتحدث عنها مسؤولوا هذه البنوك في حين يستفيد مصنع رونو سامبول أكثر من باقي المؤسسات المعنية بالقرض من تسويق إنتاجه المكدس بالمصنع بعد إعراض الجزائريين عن شراء سيارة رونو جزائرية الصنع.[1]

لاتزال فرنسا تعمل جاهدة للاستحواذ على المرتبة الأولى في السوق الوطنية وإزاحة الصين عن طريقها، من خلال قيمة المشاريع الاستثمارية المستقبلية التي بلغت 1 مليار أورو بعد التوقيع على ثمانية اتفاقيات شملت مختلف المجالات على غرار الملكية الصناعية والطاقة والنقل والقطاع الصناعي.

كشف تقرير فرنسي أن الشراكة الجزائرية–الفرنسية عرفت مسارا استثنائيا منذ صعود الإشتراكيين برئاسة فرانسوا هولاند إلى قصر الإليزي، لكنّ التقرير اعتبر أنها شراكة غير متوازنة، لأن الفرنسيين ورغم المفاضلة التي تمنحها لهم الحكومة الجزائرية، إلا أنهم مازالوا يرفضون الاستثمار في الجزائر ويجعلونها مجرّد أسواق لبيع منتوجاتهم فقط. ولفت التقرير الصادر عن الخزينة العمومية الفرنسية إلى أن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تراجعت منذ سنة 2012 مقارنة بالفترة الممتدة من 2008 إلى 2012. وسجّل أن سنة 2013 كانت الأسوأ، لأنها سجّلت سحب الاستثمارات. وحسب المصدر ذاته، فإن حجم الاستثمارات الفرنسية بالجزائر قدّر، خلال سنة 2014، بـ 0.6 مليار أورو، بعد تراجع في الاستثمارات خلال 2013 قدر بناقص 112.7 مليون أورو. وعرفت السنتان الأخيرتان 2014 و2015 قطيعة مع توجهات الاستثمارات، التي كانت خلال الخمس سنوات الماضية. حيث بلغ متوسّط حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2012، 250 مليون أورو. وحسب التقرير ذاته، فإن حجم الاستثمارات الفرنسية في دول مجاورة على غرار المغرب عرفت استقرارا، خلال سنوات حكم فرانسوا هولاند، حيث جاءت أزيد من 45000أورو، 51000 أورو خلال سنوات 2012، 2013 و2014 على التوالي ورغم الأزمة الأمنية التي

[1] يومية الرائد، العدد 78843، بتاريخ 2016/01/24 على الموقع http://elraaed.com/ara/watan

تعرفها ليبيا، إلا أنها لم تكن سببا في تراجع الاستثمارات الفرنسية بهذا البلد، حيث عرف حجمها تزايدا منذ سنة 2012، وصعد من 17159 أورو في 2012 إلى 18461 أورو في 2013 إلى 18511 أورو خلال سنة 2014. وسجّلت مصر هي الأخرى نموا في حجم استثمارات الفرنسيين لديها، بلغ أزيد من 87000 أورو. واحتلت دولة جنوب إفريقيا المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات الفرنسية بشمال إفريقيا، حيث بلغ حجمها أزيد من 21 مليون أورو سنة 2014. وفسّرت مديرية الخزينة الفرنسية تراجع استثماراتها بالجزائر بتدابير جديدة اتخذتها الحكومة الجزائرية في قانون المالية لسنة 2014 والتي تتعلق بإجبارية إعادة استثمار الأرباح الموافقة لقيمة الإعفاءات الضريبية، فضلا عن انخفاض أسعار النفط. وأرجعت الجزائر المادة المتعلقة بإجبارية إعادة استثمار الأرباح الموافقة إلى الإعفاءات الضريبية، من خلال قانون المالية لسنة 2016، وقد أثار هذا الموضوع جدلا واسعا على الساحة الوطنية بسبب رفض عدة أطراف سياسية هذا القرار.[1]

تحدث وزير الصناعة عبد السلام بوشوارب عن قفزة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين اللذين يخرجان من علاقة تجارية محضة للذهاب أكثر الى التعاون خاصة في المجال الصناعي وتأمل فرنسا التي تعد الشريك الاقتصادي الثاني للجزائر بمبادلات بلغت 10.5 مليار أورو في 2014 في استعادة المرتبة الأولى كمورد، بعد ما خسرتها في 2013 لصالح الصين، وتبذل فرنسا من أجل هذا مجهودات دبلوماسية مكثفة.[2]

المبحث الثالث: المضمون الثقافي والتربوي والتعليم العالي وقعت الجزائر وفرنسا العديد من الاتفاقيات في المجال الثقافي والتربوي والتعليم العالي بغية تطويرها

1. المطلب الأول المضمون الثقافي:

يمثل المجال الثقافي بمختلف أبعاده ومضامينه من المحاور ذات الأولوية في اطار وثيقة الصداقة والتعاون الفرنسية الجزائرية وتهدف الاتفاقيات والوثائق الموقعة في هذا المجال

[1] يومية المحور، العدد 49293، بتاريخ 2016/02/10، على الموقع http://elmihwar.com/ar/index.php

[2] نفس المرجع.

والتي يحرص المسؤولون الفرنسيين في مختلف زياراتهم لمتابعة تقدم تنفيذ بنودها إلى تعزيز وتعميق وتوسيع الروابط الثقافية والتربوية وهو ما عبر عنه السفير الفرنسي في كلمته " يجب أن تكون العلاقات الثقافية أكثر من أي وقت مضى في صلب اهتماماتنا"[1]، وذلك بالتركيز على الفرد فكرا وسلوكا من خلال تعليمه وتأطيره، وتدريبه، وإعادة بناء المنظومة الفكرية والثقافية التي تسهم في توجيه سلوكه

تهدف الإجراءات وكذا النصوص والوثائق والاتفاقيات إلى:

المرافقة في عمليات اصلاح القطاعات التعليمية والتكوينية هيكلا ووظيفة بما تشمله من تعديل للمناهج والأطر التعليمية، محاولة افراغها من مضامينها ومحتوياتها القيمية خاصة الدينية والتاريخية منها بما يعرف بإصلاحات الجيل الثاني استنادا إلى ما يقدمه الخبراء والمختصون الفرنسيون من استشارات ونصائح ترمي لضرب عناصر الهوية الثقافية، تعمل الحكومة الفرنسية على حيازة مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، خاصة في المناطق التي تعتبرها مناطق نفوذ تقليدية لها مثل الجزائر، وتهدف السياسة الفرنسية على تكريس التبعية الثقافية للجزائر.[2]

لقد توجت الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية التي انعقدت بباريس في 04 ديسمبر 2014 حيث اتفق الطرفان على تعجيل التوقيع على الاتفاقات المتعلقة بالقوانين الأساسية للمركز الثقافي الجزائري بباريس والمدرسة الجزائرية الدولية بباريس واستكمال الاتفاقات المتعلقة بالمدرسة الصغيرة بحيدرة وفتح مدرستين فرنسيتين بوهران وعنابة، وأشاد الطرفان بالتعاون المباشر في المجال الثقافي، حيث تعمل المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في مختلف مناطق الجزائر، وهران، الجزائر العاصمة تلمسان، قسنطينة، ورقلة مؤخرا بما تقوم به من نشاطات فنية، فكرية، تظاهرات، سينما مسرح، رسم، معارض، على حمل المجتمع الجزائري على الانفتاح والترويج للثقافة الفرنسية تساند في ذلك وسائل

---

[1] الجمهورية الفرنسية، كلمة السفير الفرنسي بيرنارد ايميي، مجلة بيناتنا ، العدد9، 2015، ص 01

[2] يومية المحور، العدد 57130، بتاريخ 2014/04/15، على الموقع http://elmihwar.com/ar/index..html

الاعلام والتواصل الاجتماعي الموجه للمجتمع الجزائري والتي تدافع عنه النخب الفرنكفونية في الجزائر مما يدعم حضور ونجاح المشروع الثقافي الفرنسي في الجزائر الذي تخصص له وزارة الخارجية الفرنسية مبلغ 400 مليون دينار جزائري سنويا لترقية الثقافة الفرنسية في الجزائر.[1]

لقد أتاح انشاء المعهد الفرنسي بالجزائر توحيد الطاقات وتحقيق تناسق بين البرامج والخدمات على مستوى المؤسسات الثقافية الفرنسية بالجزائر أدى ذلك إلى انسجام أكبر في طريقة التواصل من أجل استيعاب أفضل واستخدام أسهل من طرف الجماهير الجزائرية، كما نسق المعهد الفرنسي بالجزائر العاصمة وقصر الثقافة جهودهما لإمتاع الجمهور الجزائري بحفلين ساهرين تحت شعار الصداقة الفرنسية الجزائرية أحيتهما الفرقة الموسيقية فرنساوالجزائر يومي 31 أكتوبر والفاتح من نوفمبر 2013. كسابقة في الجزائر وبفضل دعم المؤسسات الفرنسية والجزائرية[2].

لقد قام المعهد الفرنسي بالجزائر بفروعه الخمس بتكريم شخصيتين ذاع صيتهما في العالم الفرنكفوني، وهما آسيا جبار وتكريم جون سيناك في إطار ربيع الشعراء، تمثل هذا التكريم في معرض وقراءات متقاطعة ومحاضرات وكذا عرض لفيلمها الأول "نوبة نساء مرتفع الشونوا". في إطار ربيع الشعراء حان دور جون سيناك لنيل حصته من التكريم، كما كانت "الرواية في مفترق طرق الثقافات" كان هذا محور الطبعة الثامنة لمهرجان الرواية بوهران الذي نظمته جمعية القارئ الصغير بالشراكة مع المعهد الفرنسي[3].

أطلق المعهد الثقافي الفرنسي بالجزائر في إطار سياسة التعاون في مجال العقل الثقافي والجمعوي خمس مشاريع كبرى لسنة 2015 تخص دعم ديناميكية المجتمع المدني في الجزائر، من خلال تمويل مشاريع الجمعيات ذات الطابع الثقافي والتي تستجيب لدفتر الأعباء الذي

---

[1] يومية المسار، العدد 24936، بتاريخ 2013/02/04، على الموقع http://www.elmassar-ar.html

[2] الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، ثقافة وتعاون، مجلة بيناتنا، العدد 1، 2013، ص 03. على الموقع http://www.ambafrance-dz.org

[3] الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر التعاون الجزائري الفرنسي، قصة عنوانها المستقبل، مجلة بيناتنا العدد 06، ربيع 2014، ص 03. على الموقع http://www.ambafrance-dz.org

حددته السفارة الفرنسية بالجزائر وتنقسم مبادرة المعهد الثقافي الفرنسي بالجزائر إلى خمسة محاور، بداية بالمشاريع المصغرة المخصصة للجمعيات الناشئة كما يخصص دعما للجمعيات التي تقدم مشاريع فنية وثقافية تتعلق بالأبداع الفني وتنظيم الملتقيات والمهرجانات الفنية الثقافية بغلاف مالي يصل إلى خمسة آلاف أورو.[1]

2. المطلب الثاني: التربية والتعليم العالي:

شكل التعاون الجزائري–الفرنسي في مجال التربية لاسيما اعادة تاطير الاتفاق الثنائي لسنة 2013 محور محادثات بين وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط ونظيرتها الفرنسية نجاة فالو بلقاسم. وأشارت السيدة بن غبريط خلال جلسة عمل عقدتها مع وزيرة التربية الفرنسية والتعليم العالي والبحث نجاة فالو بلقاسم تقول "لقد اعتبرنا من الضروري اعادة تاطير هذا الاتفاق من خلال تحديد الحاجيات ميدانيا". وبعد التذكير بان هذا الاتفاق الموقع عليه في يونيو 2013 يندرج في إطار الاتفاقات الموقعة بين الحكومتين للفترة ما بين 2013–2017 أوضحت الوزيرة تقول ان محاور التعاون المحددة تخص ثلاثة ركائز لتعزيز اصلاح المدرسة لاسيما اعادة البناء البيداغوجي والتسيير وضمان احترافية الكفاءات. وقالت السيدة بن غبريط في تصريح للصحافة ان هذا المسعى ينم عن "تقييم نسبة تطبيق هذه الشراكة لاسيما فيما يخص تعليم اللغة الفرنسية كلغة اجنبية وتحسينه وكذا منهجية تقييم الكفاءات". وأشارت السيدة بن غبريط الى انه تم التطرق الى مواضيع خاصة بقيادة المشاريع وتعليم الرياضيات وتوأمة المؤسسات وترشيد النفقات. وأكدت السيدة فالو بلقاسم من جهتها ان "وزيرة التربية محقة عندما قررت اعادة تأطير التعاون بين البلدين في مجال التربية حول الاولويات الحالية للقطاع في الجزائر" التي نتقاسمها كون فرنسا قد خاضت اصلاحات تصب في نفس المنحى. وخلصت السيدة فالو بلقاسم تقول "لقد قررنا التعاون في مجال تكوين سلك المفتشين وتعليم اللغة الفرنسية

[1] يومية الخبر،العدد 6992، بتاريخ 2015/02/13 على الموقع www.elkhaber.com

كلغة اجنبية باستعمال الاجهزة الملائمة وكذا توأمة المدارس ابتداء من هذه السنة 2013. وسنعمل على إثراء بلدينا بصفة مبتادلة من خلال الاصلاحات.[1]

1.2اللغة:

أبدت باريس رغبتها في تشجيع اللغة الفرنسية، التي تواجه تراجعا أمام اللغات الأجنبية الأخرى، وبالأخص الانجليزية التي بدأت تجلب إليها المزيد من الطلاب، وبرز ذلك خلال التصريحات التي أدلت بها وزيرة التربية والتعليم العالي الفرنسي نجاة فالو بلقاسم، بالجزائر حيث أعلنت عن وضع برنامج لتكوين مفتشي اللغة الفرنسية بوسائل جد متطورة، وتنفيذ مشاريع توأمة بين المدارس، وطرح أفكار جديدة من شانها تشجيع اللغة الفرنسية بالجزائر وحتى تعليم العربية بفرنسا.[2]

أفصحت وزيرة التربية والتعليم العالي الفرنسي نجاة فالو بلقاسم، عقب اللقاء الذي جمعها بوزيرة التربية والتعليم، نورية بن غبريط، عن رغبة باريس في الدفاع عن مكانة اللغة الفرنسية بالجزائر، وظهر ذلك من خلال التصريحات التي أطلقتها خلال اللقاءات والاجتماعات التي عقدتها مع وزراء في حكومة سلال، وتؤكد التصريحات، انزعاج باريس من التطور الذي يعرفه تعلم اللغات الأجنبية غير الفرنسية بالجزائر.

وقد أجرت، وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريط محادثات مع وزيرة التربية والتعليم العالي الفرنسي نجاة فالو بلقاسم وقد تم خلال هذا اللقاء تقييم مجالات التعاون الثنائي في قطاع التربية. وتم استعراض مدى تطبيق اتفاقية الشراكة في قطاع التربية بين الجزائر وفرنسا التي تم الشروع فيها سنة 2013 وتمتد إلى غاية 2017.

---

[1] الأمة العربية يومية إخبارية، العدد 22508، بتاريخ 2013/07/01، على الموقع
http://www.lanation-arabe.dz/ar/article.php

[2] يومية النصر، العدد 24739، بتاريخ 2015/10/26، على الموقع
http://www.annasronline.com/index.php

وأشارت بن غبريط في تصريح للصحافة بأن الطرفين يعتبران انه «من الضروري إعادة تأطير هذا الاتفاق من خلال تحديد الحاجيات ميدانيا». وبعد التذكير بان هذا الاتفاق الموقع عليه في جوان 2013 يندرج في إطار الاتفاقات الموقعة بين الحكومتين.

ركزت وزيرة التربية والتعليم العالي الفرنسي نجاة فالو بلقاسم على تقاسم الأولويات بين البلدين، داعية إلى تعزيز روابط التعاون في مختلف المجالات، وأضافت وزيرة التربية والتعليم العالي الفرنسي أنه فيما يخص قاعدة الأولويات فهي تكاد تكون متطابقة بين قطاعي البلدين، كما سطرنا برنامجا خاصا لتكوين مفتشي اللغة الفرنسية بوسائل جد متطورة، وسنقوم بتوأمة بين المؤسسات لتقوية روابط التعاون و التضامن بين البلدين، و من خلال هذا اللقاء سنخرج بالعديد من الأفكار و التي من شأنها تشجيع اللغة الفرنسية بالجزائر و حتى تعليم العربية بفرنسا.[1]

بخصوص مجموعة الإصلاحات المستقدمة من فرنسا كخبراء من طرف وزيرة التربية فقد تبين أنهم جميعهم مجرد موظفين بمديرية التربية برتبة مفتش، ويتبع غالبتهم إلى أكاديمية مرسيليا وآكس أون بروفنس. والمدهش في الأمر أن أحدهم مختص في التاريخ الإسلامي وله عدة أعمال تمحورت حول تاريخ الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وهذا معناه أن اختياره قد تم على أساس التغييرات التي ستعرفها كتب مادة التاريخ في المرحلة القادمة.[2]

2.2 التعليم العالي:

وقعت الجزائر وفرنسا بالجزائر العاصمة على العديد من اتفاقيات التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بهدف تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال وجرى التوقيع على هذه الاتفاقيات بمناسبة انعقاد الندوة الجزائرية الفرنسية الثالثة للتعليم العالي والبحث العلمي برئاسة وزيري القطاع بالبلدين السيدان محمد ميباركي وجنييف فوراسو حيث وقع الطرفان على بروتوكول اتفاق ثنائي يسمح بإنشاء لجنة مكلفة بتحديد آليات التشاور حول تنصيب لجنة

[1] نفس المرجع.

[2] يومية الخبر، العدد 102612، بتاريخ 2016/03/19، على الموقع http://www.elkhabar.com

مشتركة تتكلف بتحديد نشاطات التكوين والبحث وكذا الاتفاق على انشاء شبكة مشتركة تربط المدارس الجزائرية بالمدارس الفرنسية العليا بهدف ضمان ديمومة التعاون، وتم التوقيع على اتفاق تعاون بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والوكالة الفرنسية لتقييم البحث والتعليم العالي.[1]

وفي سياق متصل، أعرب وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار ونظيرته الفرنسية للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث نجاة فالو بلقاسم بالجزائر العاصمة عن إرادة البلدين في مواصلة التعاون في مجال التعليم. وصرحت السيدة فالو بلقاسم عقب محادثاتها مع السيد حجار لقد تطرقنا إلى مختلف الإصلاحات الجارية في فرنسا في مجال التعليم العالي ونأمل في مواصلة العمل سويا في هذا المجال.

وأوضحت الوزيرة الفرنسية أنه تم التطرق إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالتعاون في مجال التعليم لا سيما الاتفاقات الموقعة بين جامعات البلدين والتي يفوق عددها 800 اتفاق إضافة إلى المنح الدراسية والبرامج المتعلقة بتنقل الطلبة. كما تناولت المحادثات تضيف السيدة فالو بلقاسم الأعمال التي قامت بها فرنسا لاستقبال الطلبة الأجانب منهم 22000 طالب جزائري. وأبرز من جهته السيد حجار النتائج المرضية التي تم تحقيقها في مجال التعاون الجزائري الفرنسي خاصة في مجال تبادل الأساتذة الذي بلغ عددهم 13000 أستاذ بالنسبة للجزائر و 4000 أستاذ بالنسبة لفرنسا

كما سجل وزير التعليم العالي الاستقبال الجيد للطلبة الجزائريين والتسهيلات الممنوحة لهم من طرف السلطات الفرنسية. وأشار السيد حجار إلى أن المحادثات تناولت أيضا الإصلاحات المباشرة في قطاع التعليم مسجلا العديد من أوجه التشابه بين البلدين في هذا المجال، وأكد في هذا السياق أنه سيتم تبادل الخبرات في هذا المجال من أجل تحسين مستوى التعليم في كلا البلدين.[2]

---

[1] يومية النهار، العدد 194485، بتاريخ 2014/01/20على الموقع http://www.ennaharonline.com

[2] مرجع سابق، نفس الصفحة.

كشف مدير التعاون والتبادل الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العليم أرزقي سعيداني، أن أكثر من 10 آلاف إطار جزائري تم تكوينهم في فرنسا، مشيرا إلى موضوع تثمين الموارد البشرية التي تكتسي أهمية خاصة في التعاون الجامعي بين الجزائر وفرنسا.

وأوضح سعيداني لدى افتتاح منتدى التعليم العالي الجزائري – الفرنسي أن تقييم الموارد البشرية يحتل مكانة مميزة في كل برامج التعاون الجزائري الفرنسي المتعلقة بالتعليم العالي وهو تعاون سديد وجاد ننوي تعزيزه أكثر فأكثر، وأبرز المتحدث ثراء وتنوع التعاون الثنائي في هذا المجال وهذا حسب الأولويات المحددة من كلا الطرفين، مؤكدا على أهمية التكوين الجامعي في صقل معارف الأجيال القادمة وأعرب من جهته المستشار المكلف بالتعاون والنشاط الثقافي بسفارة فرنسا بالجزائر ألكسي أندري، عن أمله في تكثيف هذا التعاون، مذكرا أن بلده خصص غلافا ماليا هاما للتعاون مع الجزائر في مجال التعليم العالي والبحث، مشيرا المتحدث إلى 22000 جزائري من بين 300000 طالب أجنبي يدرسون بفرنسا خلال السنة الجامعية الجديدة، ومذكرا بوجود 650 اتفاق بين الشريكين في مجال ما بعد التدرج. وأكد المسؤول الفرنسي أن هذا المنتدى يكتسي أهمية كبيرة في تعاوننا الجامعي الموجه نحو عروض الدراسة في فرنسا[1].

فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فإن النتائج الجد مشجعة المسجلة خلال تنفيذ وثيقة الإطار للشراكة السابقة كما هاما من المعلمين والباحثين برتبة دكتوراه استنادا إلى هذا المكسب ومع تشجيع نقل المهارات من خلال تكوين مكونين أو طلبة، فإن النشاطات التي تم تنفيذها تستهدف بشكل أولوي:

تحسين عرض التعليم العالي بالجزائر لا سيما من خلال التوأمات أو الشراكات بين الجامعات، ومن خلال أفضل اطلاع على برامج التعاون الدولية، وسيتم إعادة توجيه برنامجي المنح PROFAS B و HUBERT CURIEN على أساس تقييمها المشترك.

[1] يومية الموعد، العدد 33905، بتاريخ 2014/10/21 على الموقع http://www.elmaouid.com

أفضل هيكلة في البحث في الجزائر، لا سيما في مجال اللغة الفرنسية قصد تعزيز هيئة الأساتذة المحاضرين وتحسين مستوى مناقشة الرسائل، كما سيتم تطبيق توصيات المؤتمرات الجزائرية الفرنسية في مجال البحث المنعقدة في الجزائر ومرسيليا.

تسهيل تنقل الطلبة الجزائريين الراغبين في مواصلة الدراسات العليا بفرنسا من خلال مواصلة استقبالهم في مؤسسات التعليم العالي بفرنسا ومرافقة مشاريعهم الدراسية، منذ البداية من خلال جهاز CAMPUS FRANCE على مستوى فروع المعهد الفرنسي بالجزائر

وأخيرا سيحظى تطوير التعليم العالي في الشعب التمهينية باهتمام خاص مع الأولويات التالية:

– مرافقة انشاء شعب التعليم التكنولوجي القصير المدى المتصل مباشرة بعالم المؤسسة مع فتح أربع معاهد جديدة للتعليم العالي التكنولوجي

– مواصلة مرافقة مدارس المهندسين نحو التخصص المقاولاتي.

يمثل اتفاق الشراكة الموقع بين فرنسا والجزائر في ديسمبر 2012 انطلاقة جديدة وتحول في طريقة إعادة هيكلة العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات وفق المصالح المشتركة وعلى قاعدة الإحترام المتبادل إلا أن فرنسا تسعى من خلال هذه الشراكة عبر مختلف الأساليب والأليات السياسية والإقتصادية والثقافية، وحتى التربوية التعليمية تعزيز حضورها، وإعادة تموقعها في الجزائر وإفريقيا من منظور تبعي إستغلالي يهدف لإحتكار الأسواق الجزائرية وتصريف منتوجاتها ورفع العبأ عن إقتصادياتها الرأسمالية المتأزمة، وتحمل تكاليف ونفقات الإضطرابات السياسية والأمنية ومواجهة مختلف أنواع التهديدات الأمنية في الجوار الأوربي دون المساهمة الفعلية في تنمية المجتمع الجزائري الذي ساهمت في تخلفه بمختلف الطرق المباشرة وغير المباشرة.

الفصل الثالث: السيناريوهات المحتملة

- ✓ **المبحث الأول:** الوضع القائم
- ✓ **المبحث الثاني:** التغيير
- ✓ **المبحث الثالث:** الوضع الكارثي

الفصل الثالث: السيناريوهات المحتملة:

تشكل الجزائر بما تمتلكه من مقومات القوة والموارد والطاقات والإمكانيات المختلفة الطبيعية منها والمادية، والبشرية مكانة محورية في الاستراتيجية الفرنسية عبر مختلف الأزمنة والمراحل التاريخية، حيث سعت فرنسا ولا تزال تحاول الابقاء على الجزائر منطقة نفوذ دائم لتحقيق أهدافها ومصالحها الآنية والمستقبلية، وترتكز السياسة الفرنسية طوال عقود مختلفة وحكومات متعاقبة على المصلحة والمنفعة في إطار سياستها مع دول العالم الثالث بالأخص مع مستعمراتها السابقة أي أنها تنهج سلوك الدولة المسيطرة بوسائل ناعمة دون حاجة الى وسائل العنف. وخلال زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند للجزائر يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2012، حيث أدلى بتصريحات ومحادثات تعرض اليها الى العلاقات الجزائرية الفرنسية وضرورة تجاوز الخلافات التاريخية المتعلقة بالذاكرة وهذا خلال ظهوره أمام أعضاء غرفتي البرلمان الجزائري و مما أثار عدة أراء لسياسيين واقتصاديين ومعارضة، متباينة حول هذه الزيارة والإعلان عن الصداقة الموقعة بين البلدين.[1] منهم من يرى أن هذه الشراكة انها ستفضي الى سيناريوهات التي يمكن حصرها في مايلي:

- الوضع القائم
- التغيير
- الوضع الكارثي

المبحث الأول: الوضع القائم

لايمكن للجزائر وفرنسا التخلي كل منهما عن الأخر نظرا للحاجة والمصالح المشتركة بينهما، الجزائر تحاول كسب أوراق القوة والتعامل مع فرنسا دون تنازل عن الأصل وإستغلال الهامش المتاح التي تسمح به قوى العولمة ومراكزها. لقد جاءت إتفاقية الشراكة الفرنسية الجزائرية في إطار إعادة هيكلة العلاقة بين البلدين ضمن سياق الإصلاحات السياسية

[1] يومية الشروق، العدد 150693، بتاريخ 12 /2012/12، على الموقع http://www.echoroukonline.com

والإقتصادية الكبرى التي شرعت فيها الجزائر منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى سدة الحكم وإستدعت تمديد رئاسته لعهدتين ثالثة ورابعة ،وسرعت وتيرتها أحداث الحراك العربي منذ 2011 .والتي تعتبر نقطة تحول وبداية مرحلة تاريخية جديدة في المنطقة، حاولت الجزائر التكيف مع معطياتها ومختلف تأثيراتها وإنعكاساتها المباشرة وغير المباشرة وفق ما تقتظيه الظروف، وما تمليه حكمة وعقلانية التعامل مع الأوضاع والمواقف وذلك بإستغلال الفرص التي أتاحتها السياقات العالمية والإقليمية ،عبر ما تمتلكه من عناصر وعوامل القوة وكذا الاستقرار الأمني طمعها في استقطاب رأس المال الأوروبي المتأزم في أوروبا ومدخلا لمختلف سياساتها وإستراتجياتها فقد نظرت اليه أوروبا بعث الراسمال العالمي مخرجا مجالا حيويا ومتنفس لتصريف أزماتها ومنتجاتها، ومصدرا لتأمين طاقاتها، ومثلت فرنسا ذات الخصوصية التارخية إحدى هذه القوى والتي حاولت إعادة تموقعها وتعزيز حضورها لإسترجاع مكانتها من خلال إبرام عقد الشراكة الذ ي سعت الجزائر من خلاله لتمرير الإصلاحات السياسية وإعادة هيكلة توزيع السلطة داخل النظام السياسي مما يتوافق ومعايير الجودة .[1]

بعد أن خاضت الدول الثورية، معارك استنفذت كل طاقاتها وحيلتها، من أجل تحديث مجتمعاتها، وبفعل العولمة وحركة الإندماج العالمي تحولت الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة – رمزا الإستعمار الاقتصادي والإستغلال إلى حلم يراود الشعوب فتقدم له التسهيلات والمزايا ليتوطن عندها، فالموقع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية والمالية، والتاريخ النضالي (قيادة حركات التحرر الإفريقي)، والتحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية وما تمثله من مخاطر على المصالح الغربية (الطاقة ، الثقافة العلمانية الاستقرار ...)، والتجربة الناجحة في مواجهة التهديدات الجديدة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة في المنطقة، والقدرة على التعاطي مع النزاعات العربية والإفريقية، بالإضافة إلى السياقات الأمنية والمالية التي تعرفها المراكز الرأسمالية، كل هذه المعطيات دفعت بالجزائر

[1] يومية الحوار الجزائرية، العدد 25919، بتاريخ 2015/08/07، على الموقع http://elhiwardz.com

لأن تكون وكيلا، ومدخلا، ومرتكزا للسياسات الإفريقية لمختلف القوى التقليدية الإقليمية والدولية، وحتى الصاعدة منها (تركيا والصين) الباحثتان عن متنفس لتصريف أزماتها وتوسيع مجالاتها الحيوية، والنفوذ إلى إفريقيا السوق الواعدة. وقد عبر عن هذا التوجه حجم الزيارات ونوعيتها، وحجم الاتفاقيات وتنوعها، والتصريحات عالية المستوى المباركة للسلوك الجزائري سواء من طرف دول المحور اللاتيني بقيادة فرنسا (الوفود التي يستقبلها وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، أو الإدارة الأمريكية ومراقبتها للوضع عن كثب[1].

إن التصريحات القوية للوزير الأول عبد المالك سلال، المتفائلة وشديدة الحماس التي يعلن من خلالها بداية مرحلة ما بعد البترول، وبرمجته عقد قمة اقتصادية جزائرية افريقية نهاية السنة الجارية 2015، وضرورة توجه المقاولة الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية والاستثمار فيها، مع تأكيده صرف النظر عن الأسواق الأوروبية بحجة صعوبة الوصول إليها (رغم قربها وغناها)، في إيحاء بعدم التفكير في منافسة الأوروبيين في أسواقهم، وتحدي السيد حداد رئيس الباترونا الجزائرية ببناء اقتصاد منافس و قوي خارج المحروقات كلها معطيات توحي بأن الجزائر قد استلمت عقد الوكيل المعتمد " الكومبرادور" للاتجار بالمنتجات الأوروبية في السوق الإفريقية، وتسخير خبرتها في القارة من اجل ذلك فالإنتاج والتسويق عمليات تحتاج إلى إبداع تكنولوجي، وقدرة عالية على إدارة الإعمال والمشاريع ودراسة جدوى الأسواق واحتياجاتها، وهي عناصر لا تتوفر عليها المنظومة الجزائرية. وقد يكون هذا هو الهامش الذي تسمح به العولمة ومراكزها.[2]

منذ إمضاء الإتفاقية الاطار للشراكة الفرنسية الجزائرية ، والوفود الفرنسية لا تكل ولا تمل في متابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تعزز الحضور الفرنسي وتعطي له الافضلية والاولوية، وهي تحرص على اعادة هيكلة العلاقات الفرنسية الجزائرية في اطار منظور تبعي صارخ ، سواء فيما تعلق بالانسان من خلال التركيز على مرافقة اعادة بناء المنظومة التربوية ، تكريس تعليم اللغة الفرنسية ، وربط " منظومة البحث والتعليم العالي بفرنسا وما يقتضيه من

[1] يومية الحوار الجزائرية، العدد26818، بتاريخ 2016/01/25، على الموقع http://elhiwardz.com

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

،فقد سجل 23 الف طالب جزائري في فرنسا، اكثر من 700 اتفاقية بين الجامعتين الجزائرية والفرنسية، 9 مراكز تكوين مهني وتكنولوجي ، 57 مؤسسة تعليمية عضو في الوكالة الجامعية للفرنكوفونية، وتركز بنود الاتفاقية في شقها المتعلق بالنظام السياسي على اعادة بعث برنامج " بروفاس" لعصرنة القطاع ، العدالة بوصفها احدى اسس دولة القانون تسجل حضورا قويا في هذه الاتفاقية تكوينا واستشارة وتوئمة ، وتكييف اجهزة الشرطة والدرك ثقافة وسلوكا لهذه البرامج، ولم تهمل الاتفاقية الاطار المجال الاقتصادي والتجاري ، رهان الجزائر المستعصي ، وحاجتها المذلة ، وتحدي كل حكوماتها، حيث تتواجد حوالي 450 مؤسسة اقتصادية فرنسية على التراب الجزائري باستثمار قدره 1.9 مليار اورو خارج المحروقات، وتستفيد فرنسا من السوق الجزائرية بحوالي 5.9 مليار أورو.[1]

وتأتي زيارة رئيس مجلس الامة الفرنسي ، السيد جيرار لارشار ليطلع عن محتوى بوصفه ممثل مصالح الشعب الفرنسي، وتعزيز مكانة فرنسا في الاوساط الجزائرية الاقتصادية والتجارية والثقافية ، وترافقه في جولته هاته شخصيات متمرسة وذات تاريخ وخبرة واطلاع،في إدارة العلاقات الفرنسية الجزائرية "جون بيار شوفانمو" خريج المدرسة العليا للإدارة الفرنسية و رئيس مجلس وهران في 1962 ، ووزير سابق للتربية ، والداخلية ، والدفاع ونائب سابق ، كما يراس جمعية الصداقة الجزائرية الفرنسية، "جون ميزارد " و " جون بيار فيال "عظوا لجنة القوانين الدستورية والتشريعية والاستفتاء والادارة العامة ، وكذلك وعلى التوالي نائب رئيس وفد الجماعات الاقليمية. " وعضو مجلس الامة للمؤسسات الاقتصادية. مصحوبين بليلى بن عشي المغربية الاصل ونائبة رئيس لجنة الخارجية والدفاع، وصاحبة فكرة " الدفاع الأخضر" والتي تهتم بتحديات التي تطرحها ندرة المياه مستقبلا في المنطقة وقضايا البيئة والديمغرافيا وانماط الحياة ان ايفاد فرنسا لهؤلاء، ما هو الا وسيلة لمراقبة استراتيجية هولاند، ورعاية المصالح الفرنسية في الجزائر.[2]

[1] يومية الحوار الجزائرية، العدد 26919، بتاريخ 2015/09/07، على الموقع http://elhiwardz.com

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة

المبحث الثاني: التغيير

حققت الجزائر مكاسب كبيرة في الاتفاقيات الأخيرة الموقعة مع فرنسا بحسب المحلل السياسي والباحث في العلاقات الدولية مناس مصباح، فهو يرى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية وإن شابها بعض الخلاف، فهي تتجه للمزيد من التعزيز في كل الأبعاد السياسية والاقتصادية، خدمة للمصالح المشتركة لكلا البلدين، وأن الجزائر مستفيدة من توقيع الإتفاقيات الأخيرة مع الطرف الفرنسي. وأن المفاوض الجزائري حقق فيها مكاسب كبيرة، لأن السوق الجزائرية تعد سوقا عذراء وواعدة للكثير من الإستثمارات. وأن العلاقات بين الدول عموما وإن كانت جيدة فهي تشوبها في بعض الأحيان بعض الخلافات وهذه القاعدة تنطبق على حالة العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي تشهد منحنى تصاعديا كبيرا جدا، خاصة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، وهذا له أسباب وعلى رأسها تخوف فرنسا من فقدان حصتها الكبيرة في السوق الجزائرية، نتيجة المنافسة التي تأتي من دول أوروبية أخرى كألمانيا وأيضا من خارج أوروبا كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرهما. وقال: << أن فرنسا أحست بهذا الزحف وهذا الخطر، ومن هنا بدأت في سياسة براغماتية أكثر مع المسؤولين الجزائريين في محاولة منها لإبقاء الأمور والمصالح الفرنسية الإقتصادية والتاريخية في صدارة التعامل مع الجزائر>> وأنه من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين والفرنسيين الإيجابية بعد الأزمة الإعلامية والديبلوماسية الخاصة بصور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة التي نشرها رئيس الحكومة الفرنسية مانويل فالس ، فهي كلها تؤكد أن العلاقات الجزائرية الفرنسية ماضية قدما للتعزيز خاصة في البعد الإقتصادي وليس إلى التراجع رغم الخلاف الأخير والذي تصرفت فيه الجزائر بما هو مناسب وردة الفعل الفرنسية أيضا فهمت الرسالة الجزائرية ، أن العلاقات بين البلدين تذهب إلى المزيد من التعزيز وليس إلى التراجع أو الإحتقان أو التوتر.[1]

[1] يومية النصر، العدد 14362، بتاريخ 2016/04/12، على الموقع http://www.annasronline.com

وقد أكد الوزير الأول أن فرنسا ستقوم بالتوقيع على الإتفاقيات المتبقية وهذا في المستقبل القريب، والذي أكد فيه أن تنويع الإقتصاد عملية ليست سهلة ويجب أن تكون على مراحل لأن العلاقات الجزائرية الفرنسية، تتسم بالكثير من الخصوصية وهذا راجع إلى عامل التاريخ وما يسمى بملف الذاكرة ولكن مع ذلك يجب أن لا ننسى أن فرنسا دولة صناعية وأن الإستثمارات الفرنسية في الجزائر إذا كانت ستعود بالنفع فيما يتعلق بتوفير المزيد من العمالة وتنويع الاقتصاد فهي مرحب بها. كما أشار أن توجه شركة «فولسفاغن» الألمانية والتي هي في طريقها لإنجاز مصنع لها في الجزائر وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المسؤولين الجزائريين يعملون على تطبيق منطق تنويع البدائل وإن كان هناك خصوصية لفرنسا، إن الجزائر لها علاقات كبيرة مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومع ألمانيا ودول كثيرة، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى توسيع هامش المناورة للمفاوض الجزائري. كما أن المشاريع التي تم التوقيع عليها بمناسبة زيارة الوزير الأول الفرنسي مانويل فالس إلى الجزائر، حقق فيها المفاوض الجزائري مكاسب كبيرة، لأن السوق الجزائرية في قسم كبير جاذبة للإستثمار بغض النظر عما يقال فيما يتعلق بالظروف أو شروط الإستثمار والشروط السياسية والإقتصادية عند مقارنة ما حصل في أوروبا مؤخرا من إختراقات أمنية كبيرة فالجزائر أفضل حالا بخصوص المؤشرات الأمنية وأن الإستقرار هو أحد الشروط للإستثمار، والجزائر في هذا العامل هي الأحسن ليس فقط في المنطقة العربية بل في العالم يعتبر عامل جذب للاستثمار، وأن أوروبا وفرنسا تعانيان من أزمة اقتصادية خانقة ومعنى ذلك أن هناك كسادا، وبالتالي هي تحتاج إلى متنفسات لإنعاش اقتصادياتها وأحد وسائل التنفيس هو الذهاب إلى الأسواق الواعدة أو العذراء ومن ضمنها السوق الجزائرية.[1]

حيث اعترفت وزيرة التجارة الخارجية الفرنسية، نيكول بريك، بتأخر الشركات الفرنسية في الاستثمار بالجزائر، بإعتبار فرنسا الممون الأول للجزائر بـ 6 ملايير دولار ورابع زبون بـ6,6 مليار دولار، ولا سيما في قطاع السيارات والصيدلة والبناء، وأبدت الوزيرة الفرنسية

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

"انزعاجها" من تراجع حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، وتوقيعها إتفاقيات شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، وأكدت أن هدف زيارتها إلى الجزائر هو إسترجاع المكانة الاقتصادية التي فقدتها فرنسا، خاصة وأنها تمثل المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات.[1]

دعت الوزيرة المؤسسات الفرنسية إلى العودة للاستثمار في الجزائر، في محاولة لاسترجاع الأسواق التجارية والاقتصادية التي فقدتها فرنسا خلال السنوات الأخيرة، بعد توقيع المؤسسات الجزائرية اتفاقيات مع شركاء أوروبيين وأجانب في بعض القطاعات الحيوية، ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات الفرنسية، خاصة بعد دخول حكومة هولاند في نفق الأزمة الاقتصادية.وكشفت نيكول بريك ، أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال سنة 2012 بلغ 10 ملايير أورو، وقد سمحت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر بخلق 40 ألف منصب شغل مباشر و100 ألف منصب شغل غير مباشر، ونفت في السياق ذاته تسجيل أية شكاوي حول عدم احترام المؤسسات الفرنسية لدفتر الشروط والتزامها بالتعهدات التي قدمتها للسلطات الجزائرية بخصوص تسلم المشاريع في الآجال المحددة، وأكدت أن المؤسسات الفرنسية تعتبر الجزائر ثالث وجهة عالمية خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين والأولى في القارة الإفريقية.[2]

أجمع خبراء الاقتصاد على تحسّن العلاقات الاقتصادية الجزائرية –الفرنسية، خلال السنوات الأخيرة، مرجعين ذلك إلى سياسة الحكومة الجزائرية الجديدة الرامية إلى تشجيع فرص الاستثمار وتنويعها خارج المحروقات، غير أنّها لم ترقَ إلى المستوى المطلوب، بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة المتوفّرة في الجزائر.

قال الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول إنّ العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا عرفت تطوّرا كبيرا خلال العامين الأخيرين، أين كثّفت فرنسا من زيارتها الميدانية إلى الجزائر،مؤكدا أنّ السوق الفرنسية في الجزائر توسعت كثيرا خلال الفترة الأخيرة، مرجعا ذلك

---

[1] دزاير 24 ، العدد 545، بتاريخ 2015/05/29 على الموقع http://dzayer24.com

[2] يومية لاتريبيون الفرنسية، العدد 476456، بتاريخ 2015/05/16، على الموقع http://www.latribune.fr

إلى تغيّر سياسة الحكومة، بعد تراجع أسعار النفط وبحثها عن سبل تنويع اقتصادها خارج المحروقات وسعيها لجلب أكبر عدد من المستثمرين إليها، إلا أنّ فرنسا تريد استغلال هذه الفرصة من أجل نقل استثماراتها وتوسيع نشاطها في الجزائر وهو ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية للاستفادة من التكنولوجيا الفرنسية لتكوين إطاراتها، مضيفا أنّ حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر خارج المحروقات قد بلغ 2 مليار دولار، معتبرا إياه مبلغا محفزا، الأمر الذي جعل من فرنسا البلد الأول من حيث حجم الاستثمارات في الجزائر، موضّحا في الوقت ذاته أنّ العلاقات الثنائية بين البلدين تطبعها علاقة رابح رابح، بحكم أنّ كل طرف يعمل من أجل البحث عن جلب الفائدة لبلده.[1]

كما اعتبر الخبير الاقتصادي كمال رزيق أنّ العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية تسير في الطريق الصحيح، إلّا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، مضيفا أنّ حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ليس بالحجم المنتظر لو يتم مقارنته مع حجم استثماراتها في المغرب خاصة في مجال الصناعة الميكانيكية . مشيرا إلى إمكانية تحسّنها مستقبلا بالنظر للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة الجزائرية من أجل جلب الاستثمارات الخارجية إليها، خاصة مع تراجع عائداتها من المحروقات، جراء تهاوي أسعار برميل النفط في الأسواق الدولية.[2]

المبحث الثالث: الوضع الكارثي.

على عكس الموقف الرسمي الجزائري الذي اعتبر زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند 2012 التي تعد نقل نوعية في العلاقات بين البلدين وفتح صفحة ونظرة جديدة تترك الماضي وراء الظهر وتنظر إلى المستقبل القادم ،جاءت ردود الفعل المتباينة من قبل عدة تيارات سياسية ليس للتقليل من شأن الزيارة فقط بل لتوجه إليها الإنتقادات، لأن موقف الرئيس الفرنسي من الجرائم التي ارتكبها الإستعمار الفرنسي في الجزائر لم يرتقي إلى مستوى طموح الشعب الجزائري، وفي المقدمة منها التفاف الرئيس الفرنسي عن الاعتذار عن جرائم الاستعمار

[1] يومية المحور، العدد 55182، بتاريخ 2016/04/09، ص 04، على الموقع
http://elmihwar.com/ar/index.php

[2] نفس المرجع، ص 04.

الفرنسي، حيث عبرت هذه التيارات أن الزيارة لم تحقق أي مكاسب للجزائر مادية ومعنوية بينما حصد الفرنسيون مكاسب اقتصادية ومعنوية وسياسية ومن الأمور التي شددت عليها هذه القوى :

– أن الرئيس الفرنسي خيب أمال الجزائر فلم يقدم اعتراف كاملا ولا إعتذار للشعب الجزائري.

– أن الرئيس الفرنسي تهرب من موضوع إعادة الأرشيف على الجزائر واكتفى بالإشارة إلى استعداد فرنسا لفتح الأرشيف أمام الباحثيين والدارسين للإطلاع على محتوياته.

شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية فتورًا في التسعينات، عندما كان الإرهاب يعصف بالبلاد، وخلافًا لما حدث مع المغرب وتونس، لم تكن الجزائر جزءًا من الترتيب الإستراتيجي للدولة الفرنسية ولفترة طويلة، وتدريجيًا فقدت فرنسا صلتها بالجزائر ولم تكن العلاقة مبنية على نظرة استشرافية، لأنه عندما تريد الشركات أو المستثمرين الفرنسيين معرفة ما يدور في السوق الجزائرية، فلن يجدوا سوى رؤية سياسية عفا عليها الزمن، بسبب العلاقات التاريخية التي منعت من إنشاء علاقات إقتصادية مباشرة مع الجزائر ، ومع ذلك فإن الجزائر يعتبر بلدًا غنيًا، مع نمو إقتصادي قوي، ولديه 179 مليارًا من احتياطيات العملة الصعبة.[1]

أكد الخبير الإقتصادي عبد الرحمن مبتول إن صناعة سيارة في الجزائر سيكلف أكثر من استيرادها في الخارج في مرحلته الأولى لاسيما وأن الحكومة كانت قد أعلنت من قبل أن توقيع عقد مع "رونو" شركة السيارات الفرنسية سيتضمن في سنته الأولى نسبة إدماج تعادل 20 بالمائة وإنتاجا لا يتجاوز 25 ألف سيارة. وأضاف أن نسبة الاندماج التي تعتزم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيرها خلال المرحلة الأولى لن تتجاوز 20 بالمائة وهو ما سيجعل الحكومة مضطرة لاستيراد معظم التجهيزات الخاصة بالصناعة في ظل غياب شركات مناولة قادرة على توفير الحديد والبلاستيك والزجاج وقطع الغيار الأمر الذي سيكلفها مبالغ مالية باهضة.[2]

[1] يومية لاتريبيون الفرنسية، مرجع سابق، ص14

[2] يومية الفجر، العدد 40150، بتاريخ 2014/12/05، على الموقع http://www.al-fadjr.com/ar

وأكد الخبير مبتول أن الاعتماد على تجهيزات مستوردة من الخارج سيلزم الجزائر بدفع رسوم إضافية ناهيك عن تكاليف الإنتاج التي يتم تسديدها للعمال كما أن الاكتفاء بإنتاج 25 ألف وحدة سنويا سيجعل كافة السيارات المنتجة موجهة للسوق الوطنية وغير كافية للتصدير وحسب ذات الخبير، فإنه في حال إكتفاء شركة رونو الجزائر بالعمل بهذه الوتيرة فإن صناعة السيارة في الجزائر سيكلف أكثر مما يكلفه استيرادها من الخارج بفعل النفقات الإضافية الأمر الذي يلزم الحكومة بأن تكون صارمة في تعاملها مع المصنع الفرنسي وعدم التساهل معه في العقد عبر إلزامه برفع وتيرة الإنتاج في ظرف سنة لتتحول الجزائر إلى بلد منتج ومصدر للسيارات وعدم الاكتفاء فقط بالتركيب وإستيراد التجهيزات من الخارج. وبعد الإدماج وحسب الدراسة التقنية فإن السيارة المصنعة ستكون جزائرية بنسبة 40 بالمائة على الأقل و50 بالمائة محتملة، ويكون عدد السيارات المنتجة على مراحل بحيث سيكون في المرحلة الأولى 25 ألف سيارة ثم 75 ألف سيارة بعد ذلك، وقد أعطي حجم الاستثمار بقدرة 150 ألف سيارة سنويا وبعد سنتين من الإنطلاق تكون 75 ألف سيارة على نوعين أو ثلاثة من السيارات. وتسجل السوق الوطنية طلبا كبيرا على السيارات وهو ما دفع بوزارة الصناعة إلى إتخاذ إجراءات جديدة لتنظيم سوق استيراد السيارات وتعطي حظوظا أكثر لمصنع رونو، ومن بين بنود الإتفاق مع الشريك أن يكون التصدير بنسبة تقارب 20 بالمائة في المرحلة الأخيرة وهي موجهة للسوق الإفريقية.[1]

ومن جهته كشف الخبير الاقتصادي والوزير السابق بشير مصيطفى أن فرنسا ما زالت تحظى بحصة الأسد من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، فمن بين 272 مشروع لدول الاتحاد الأوروبي، بغلاف مالي يقدر بنحو 15 مليار دولار أمريكي، تكون حصة فرنسا من بينها 121 مشروعا، ما يعادل أكثر من 44% من حجم استثمار دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة. وأشار مصيطفى أن مقارنة حجم الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا تؤكد عدم توازن العلاقات التجارية. ويرى أنه بحسب المعطيات الاقتصادية للعشر سنوات الماضية، فإن

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الواردات الجزائرية من فرنسا ارتفعت أكثر من الضعف، ما يعادل 238%.وفيما يتعلق بالاستثمار، ذكر مصيطفى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسيطر عليه الشركات الفرنسية يقدر بنحو 2.7 مليار دولار، منها نحو 2 مليار دولار متركزة في قطاع البتروكيماويات والمحروقات، بما يزيد على ملياري دولار، نظرا لكونه مجال مربح خال من المخاطر الاقتصادية. ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن باقي المبلغ في استثمارات ذات مستوى مخاطر متدني أيضا، كما هو الشأن بالنسبة لنشاطات التأمين والمياه والخدمات المصرفية والبنوك ورغم التسهيلات الجزائرية للاستثمار الفرنسي فقد شهد الاستثمار الفرنسي بالجزائر تراجعا منذ عام 2012، حيث كان آنذاك زهاء 12 مليار دولار أمريكي، ليتراجع في السنوات التالية بصورة ملحوظة، وبخاصة بعدما أقرت الحكومة الجزائرية قانون الاستثمار 2014، والذي يقضي بوجوب استثمار الأرباح غير الخاضعة للضرائب، وإثر هذا القانون، سحبت فرنسا استثمارات عدة من الجزائر. وذكر التقرير الصادر عن الخزينة العمومية الفرنسية مؤخرا، أن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تراجعت منذ سنة 2012 بالمقارنة مع الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012. وسجل التقرير أن سنة 2013 كانت الأسوأ، لأنها سجلت عمليات "سحب استثمارات". وحسب الخبراء الاقتصاديين، فإن السبب يعود لضبابية قوانين الاستثمار الأجنبي حينها، ما دفع المستثمرين الفرنسيين بالإحجام عن المخاطرة. وحسب التقرير، فإن حجم الاستثمارات الفرنسية بالجزائر قدرت بأقل من مليون دولار أمريكي خلال سنة 2014 بعد تراجع في الاستثمارات خلال 2013 وصل إلى 114 مليون دولار أمريكي.[1]

وما يؤزم مسار هذه الشراكة ويؤسس أكثر للسيناريو الكارثي:

1.مسألة الإعتذار:

يعتبر مشكل الاعتذار على جرائم فرنسا في الجزائر جوهر الخلاف بين الدولتين من حيث التعارض الشديد في الرؤى بين الطرفين وفي هذا الصدد تتمسك فرنسا بموقفها في حمل

[1] يومية الاتحاد، العدد 75633، بتاريخ 2015/03/25، على الموقع http://www.elitihadonline.com

رسالة حضارية إلى العالم انطلاقا من الجزائر، فسياسة ساركوزي حيال الجزائر أراد من خلالها النظر إلى المستقبل دون الماضي، وفي نفس الوقت عدم نسيان الماضي لأن كل أمة بما فيها فرنسا لابد أن تتحمل مسؤوليتها فترة 132سنة التي تواجدت فيها فرنسا بالجزائر في حين يعتبر أي إعتذار عن الفترة الإستعمارية، وإن إعتراف فرنسا من قبل الرئيس الحالي فرنسوا هولاند المحتشم لبعض وقائعها المجرمة لم يرقى إلى مستوى الطلب المشروع والتكرر للجزائر شعبا وجمعيات وحكومة ودولة.[1]

2. قانون تمجيد الإستعمار 23 فيفري 2005:

يعتبر قانون تمجيد الإستعمار أهم العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية نظرا لطبيعته ومضمونه، لقد جاء هذا القانون نتيجة نشاط منظم لمجموعات متشددة في دواليب الحكم في الأوساط السياسة الفرنسية من جمعيات **الاقدام** السوداء الفرنسية من اليمن والمتقاطعة مع أطروحات اليمين المتطرف وسياسته، هاته الجمعيات تمثل الأغلبية الساحقة من المستوطنين العائدين من الجزائر.[2]

3. قضية رهبان تيبحرين:

إعادة فتح ملف الرهبان الذي تم إغتيالهم في تبحيرين في المدية عام1996 من طرف قاضي التحقيق الفرنسي مارك تريفيديك وذلك لما جاء على لسان فرنسوا بيش والتر المكلف بالأمن في السفارة الفرنسية بالجزائر ما بين 1995-1998 من إتهامات الجيش الجزائري بقتل هؤلاء الرهبان السبع مطالبا برفع اللبس عن القضية وأنهم قتلوا بسبب خطأ إرتكبه الجيش الجزائري أثناء عملية تحريرهم رغم أن الجماعات الإرهابية المسلحة المعروفة بالجيا قد تبنت العملية في ماي 1996 مبررة ذلك بإتهامهم بالعمالة والتبشير للمسيحية بالرغم من التكذيب الرسمي الفرنسي في ذلك الوقت بأن الجيش هو الذي قام بإغتيالهم.[3]

---

[1] يومية الشروق، العدد 2950، بتاريخ 2010/03/31، على الموقع http://www.echoroukonline.com

[2] يومية النهار، العدد 2300، بتاريخ 2015/04/20، ص5

[3] سارة بن عيشوبة، إعادة فتح ملف اغتيال رهبان تبحيرين في الجزائر، العربية نت، 2014/10/13، على الموقع

4. قضية إسترجاع الأرشيف:

ماتزال الحكومة الفرنسية ترقض تسليم الأرشيف الوطني التاريخي الذي إستولت عليه خلال تواجدها في الجزائر، وتقود قضية النزاع الجزائري الفرنسي حول مسألة الأرشيف بإعتبارها مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية التي لا تزال قائمة ليومنا هذا وذلك عندما أصدرت السلطات الإستعمارية أنذاك قرار ترحيل جميع الوثائق المحفوظة والمطبوعة والمصورة بما فيها أرشيف السيادة والأرشيف الإداري والتاريخي.[1]

ومن جهة أخرى يرى أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية مصطفى صايج ان زيارة وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس للجزائر في 2013 خطوة لإنعاش العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الفتور التي مرت بها بسبب ملف الذاكرة وإستفزازات فرنسا المتكررة في عهد الرئيس السابق نيكولا ساركوزي وسياسة اليمين المتطرف، وبالمقابل ان الجزائر كما هو معروف من عهد الرئيس الراحل هواري بومدين تتعامل مع مبدأ طي الصفحة وعدم تمزيقها وهو عكس ما تصبو اليه فرنسا، ومنه فالملفات العالقة وتواصل التناقضات على مستوى الدبلوماسية تجاه بعض الملفات كالشراكة المتوسطية التي حملها ساركوزي في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط وبروز إختلاف حول الإتحاد المغاربي بسبب قضية الصحراء الغربية وإنحياز فرنسا لطرح الإستعمار المغربي ،كلها عوامل فاعلة في تحديد العلاقات بين البلدين والتأثير عليها مستقبلا.[2]

وبحسب الخبير الاقتصادي والإستشاري الدولي عبد المالك سراي ان الحكومة الفرنسية تعول بشدة في تقوية علاقاتها الإقتصادية مع الجزائر، لفتح الأبواب أمام الشركات الفرنسية وتكثيف تواجدها في السوق الوطنية، لتصبح ذات مكانة في المستقبل وتتبوء مرتبة الشريك رقم واحد للجزائر منافسة بذلك الصين.[3]

---

http://www.alarabiya.net

[1] عصام الشيخ، العلاقات الفرنسية الجزائرية ومسألة التوبة الكولونيالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.على الموقع http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html

[2] يومية الشعب، العدد 19007، بتاريخ 2012/07/14، عن الموقع http://www.ech-chaab.net

[3] يومية الحوار، العدد 21045، بتاريخ2015/04/11 عن الموقع http://elmihwar.com/ar/index.php

يرى أستاذ الاقتصاد مولود حشمان أن العلاقات الفرنسية الجزائرية هدفها واضح وهو تكبيل الاقتصاد الوطني وهذه الشراكات تعود لصالح الطرف الفرنسي فقط لأن فرنسا تسعى للضغط على الجزائر من أجل الإستفادة من مشاريع إستثمارية أكبر، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من الشراكة الفرنسية في شيء كون هذه الأخيرة ليست مبنية على قاعدة رابح –رابح وإنما هدفها الهيمنة على الاقتصاد الوطني الجزائري ،مما يفسر إلحاح الطرف الفرنسي على إسترجاع مكانته في السوق الجزائرية بعد ما تراجعت في السنوات الماضية ،ومن خلال إتفاقية التعاون الموقعة بين البلدين يمس قطاعات غير حساسة والتي تجعل فرنسا هي المستفيد الأكبر من هذه الشراكة.[1]

تهدف السياسة الفرنسية منذ الستينيات في الجزائر إلى توسيع مناطق نفوذها، لمواجهة المنافسة الحادة للقوى الاقتصادية الأخرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين كما تهدف إلى إبقاء الجزائر تابعة لها عن طريق هيكلة عميقة لاقتصادها في إطار مفاهيم الشراكة ويمكن استخلاص جملة من العوامل والمتغيرات المؤثرة على مسار الشراكة:

–التراجع الحاد لأسعار النفط الذي بلغ ما دون سقف العتبة المتوقعة للجزائر ما يؤثر سلبا على ثقة المتعاملين الإقتصاديين لما له من أثار مباشرة على تراجع قيمة صرف الدينار، وكذا تراجع الإحتياطات المالية والنقدية الجزائرية من العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الى ضعف القدرة التفاوضية للجزائر ومحاولة الجانب الفرنسي إستغلال نقطة الضعف والحاجة للإستثمارات والرفع من سقف شروطه وإملائاته.

–تصاعد أعمال العنف في دول الجوار والمنطقة، ليبيا، تونس، والموقف الفرنسي المتراجع عن الصحراء الغربية وإنعكاساتها السلبية على الجزائر سياسا وأمنيا.

–هشاشة الوضع الداخلي للجزائر الذي تعمل المعارضة الجزائرية وخاصة منها أركان وشخصيات الدفاع القديم من حزب فرنسا على تأجيجه بمختلف الأشكال والأساليب وتحت شعارات ومسميات كثيرة منها، بركات، مازافران.

---

[1] يومية الرائد، العدد 82338، بتاريخ 2016/03/27، عن الموقع

http://elraaed.com/ara/watan/index.19.html

الـــخاتـــمة

الخاتمة:

حاولنا في هذه المذكرة إستعراض أهم تطورات العلاقات الفرنسية الجزائرية عبر دينامكية الزمن وشملت مراحل الماضي والحاضر وحاولنا مدها إلى المستقبل من خلال إستشراف حالة العلاقات بين البلدين على المدى المتطور والمقدر بأربع سنوات (2013–2017) والتي تقابل عهدة رئاسية أخرى إبتداءا من 2017 بالنسبة لفرنسا، وقد إرتكزنا في عملنا هذا على محاور ذات أولوية بين فرنسا والجزائر فقمنا بتحليلها وفحصها وإكتشاف مدى التأثير والتأثر بين البلدين.

عند تركيزنا على أبعاد الشراكة الفرنسية الجزائرية يتوجب علينا ذكر أهم المحطات التي مرت بها العلاقات بين البلدين.

إن حصيلة الإستعمار الفرنسي وميراثه السلبي في الجزائر،أثر سلبا على تطور العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد الإستقلال، لقد خلف الإستعمار الإستطاني في وراءه مجتمعا ممزقا أميا متخلفا بعيدا عن كل القرارات التي تتخذ في السياسة الدولية وترك الاحتلال الفرنسي وراءه إقتصادا منقسما هشاو ضعيفا.

كان للإستعمار الفرنسي في الجزائر أثر كبيرا على علاقات التعاون الجزائري الفرنسي بعد الإستقلال، فقد وجدت التوجهات السياسية والإقتصادية للجزائر المستقلة في تعارض مع أهداف السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر ودول العالم الثالث، كما وجدت سياسة الإستغلال الوطني وإسترجاع السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في صدام مع المصالح والإمتيازات الفرنسية الموروثة عن فترة الإستعمار والتي ضمنتها إتفاقية إيفيان.

أدركت الحكومة الفرنسية إستقلال القرار السياسي الجزائري وضعف التأثير الفرنسي في التوجهات السياسية والدبلوماسية الجزائرية ، فتوجهت إلى إرساء علاقات ثنائية عادية في فترة حكم بومبيدو، ثم إلى تراجعها وتدهوها في حكم جيسكار ديستان، وبقاء أغلب الملفات الثنائية عالقة بدون حل إلى أن وصل اليسار الفرنسي إلى حكم البلاد سنة 1981، فأنتعشت العلاقات الجزائرية الفرنسية وتم الاتفاق على حل وإدارة بعض الملفات العالقة، مثل الاتفاق

على سعر الغاز الطبيعي، ملف الأرشيف، لقد أراد ديغول أن يطبع علاقات التعاون الفرنسي مع الجزائر بطابع تاريخي نموذجي.

وخلاصة القول لقد برهنت العلاقات الجزائرية الفرنسية أنها على درجة من التعقيد والكثافة ، تراوحت بين المد والجزر، ومرت بفترات السلم والحرب، التعاون والنزاع، لكنها كانت تستجيب لمصالح الوطنية للطرفين، وتتأثر بعوامل البيئة السياسية والإقتصادية والثقافية وتكمن أهم العوامل التي أثرت على العلاقات بين البلدين بعد الإستقلال بالدرجة الأولى في رواسب الإستعمار الفرنسي في الجزائر والذي نسج روابط الهيمنة والتعبية، كان الاقتصاد والتجارة الخارجية للجزائر في فترة الاحتلال مطبوعا وموجها لخدمة الاقتصاد الفرنسي.كما تميزت علاقات التعاون بين فرنسا والجزائر بعد الإستقلال بالتغير والإستمرار، فرغم التوترات والأزمات السياسية والإقتصادية إلا أنها تستمر دائما دون قطيعة ذلك نابع من إدراك كل طرف بمكانة ودور الطرف الأخر، فحرصت الجزائر دائما على ختلاف فترات استقلالها وتغير قادتها على دعم علاقات التعاون الثنائية مع فرنسا، أما بالنسبة للجانب الفرنسي فقد طبعت علاقات التعاون بالفلسفة والثقافة السياسية بالطبقة الحاكمة والخاضعة للنخب النافذة في السلطة.

بالرغم من ان ظاهر العلاقات الفرنسية الجزائرية يوحي بأن الحوار الإستراتيجي بين البلدين من خلال الشراكة الموقعة بين البلدين في ديسمبر 2012،الذي إهتم بالجوانب السياسية والأمنية،والإقتصادية التجارية والثقافية التربوية في تجسيد الإرادة المشتركة لكل من فرنسا والجزائر في تأسيس إطار منظم ومهيكل للعلاقات العميقة بين البلدين والتي تهدف إلى تكثيف التعاون الثنائي والتشاور في جميع المجالات، وكل القضايا الدولية والإقليمية في المنطقة ومنها، محاربة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، التي أصبحت تهدد الأمن المتوسطي والجوار الفرنسي بالمقابل الجزائر تتمتع بالإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي من خلال هذه المعطيات التي سمحت للجزائر أن تلعب دور في تسوية وحل النزاعات في المنطقة وكانت عامل توحيد وتفاهم بين جميع الأطراف المتنازعة، كما قامت الجزائر بدور الوسيط في تسوية النزاعات الداخلية في مالي وليبيا.

من خلال هذه المستجدات حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيحية والسياسية في إفريقيا، تتمثل المصالح الإقتصادية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، أما المصالح الإستراتجية فتتمثل في السيطرة على المواقع الإستراتجية في بعض الدول الإفريقية، ويمكن القول أن الأهداف الرئيسية للبلدين من خلال هذه الشراكة تكم في :

-التفكير الإستعماري والمنطق الإستغلالي لم يتغير في مضمونه وأهدافه بتغير أشكاله وأساليه وسياساته، وأدواته، فالسياسة الفرنسية تجاه الجزائر وإن إختلفت الحكومات الفرنسية وقياداتها مازالت تحمل نفس الأهداف وهي الحفاظ على المصالح الفرنسية وإستغلال الثروات الجزائرية

-تكريس حالة التبعية والهيمنة والإستغلال بأسلوب وبطريقة قانونية بالنظر إلى الأهداف التي لم يتحقق منها إلا شيء قليل لصالح الجزائر بما يعود بالنفع على الطرف الفرنسي وخاصة ما تعلق بنقل التكنولوجيا والخبرة.

-تعول الجزائر على على خبرة المؤسسات الفرنسية في بعث المشاريع المنتجة والتي تختلق الثروة وتوفر مناصب الشغل وذلك في اطار استراتجية إعادة بعث القاعدة الصناعية الوطنية لإنعاش الاقتصاد بعيدا عن الريع النفطي وتقلبات أسعاره .

-خلق اقتصاد منتج بعيد عن المحروقات هو رهان الجزائر من خلال الشراكة .

-الحكومة الجزائرية تحاول وضع تصور جديد للعلاقات الاقتصادية مع فرنسا مبني على تجاوز مرحلة السوق الاستهلاكية والانتقال الى مرحلة تحويل التكنولوجيا والمعرفة الفرنسية إلى المؤسسات الجزائرية التي تعاني كثيرا في مجال التنافسية والجودة والمردودية بعد التوجه الاقتصادي الجديد الهادف لتطوير إقتصاد خارج قطاع المحروقات وما يتطلبه ذلك من تعزيز لدور القطاع الخاص.

-تعمل الجزائر على الاستفادة من الخبرة الفرنسية في تسيير المؤسسات الحيوية كالمطارات والمواني‌ء ووسائل النقل العمومية ،والمياه، والطاقة والبناء.

-الجزائر المستقرة سياسيا وأمنيا والمتوفرة على احتياطات مالية معتبرة هي بوابة إفريقيا وسوقا واعدة تريد فرنسا استرجاع مكانتها في ظل تنافس دولي قوي على موارد وأسواق القارة السمراء.

-أن فرنسا تمر بأكبر أزمة إقتصادية حادة فهي بحاجة إلى أموال الجزائر تقدر والتي ب200دولار، فالإنفتاح على الجزائر يعني إستغلالها فعليا.

-الأرقام الاقتصادية تشير إلى أن المستفيد الأكبر كان الجانب الفرنسي ،لأن الجزائر لا تزال سوقا لتصريف أكثر من 5ملايير دولارسنويا سلع فرنسية، بينما لا تستورد من الجزائر سوى البترول والغاز، ناهيك عن عقود الإمتياز التي حصلت عليها الشركات الفرنسية مثل" رونو" مقابل عائد إقتصادي ضعيف للجزائر.

-فرنسا تريد المشاريع والأموال والجزائر تبحث عن الخبرة والتكنولوجيا.

-نشر اللغة الفرنسية وإنشاء معاهد ثقافية في عدة ولايات تلمسان، وهران، عنابة الجزائرالعاصمة، ورقلة .محاولة إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا بتعميق الروابط الثقافية والحضارية بآليات جديدة قديمة .

-تستفيد فرنسا من السوق الجزائرية حوالي 5.9 مليار أورو كما تستفيد من التسهيلات والإجراءات الحكومية الجزائرية حول الإستثمارات .

قائـمة المـراجع

أ/الكتب

1- الإمام حسن حسن، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2014، ص29.

2- البار أمين وبسكري منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، ط1، مصر: الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 88

3- الطمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص262.

4- براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، ط1، 2001، ص224.

5-حسين كريم حمزة، العولمة المالية والمالية والنمو الاقتصادي، ط1، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.

6- خروج أحمد، دولة القانون في العالم العربي-الإسلام بين الأسطورة والواقع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دن2004.

7- سيروان عارب صادق سيان، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية، ط1 الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011.

8- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقتراب، الأدوات، الجزائر 1997.

9- غزالي محمد، الهجرة السرية، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص46.

ب/ المذكرات

10- برد رتيبة، "الحوار المتوسطي من برشلونة إلى المنتدى5+5"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3)، 2009 ص206.

11- بن ضيف حسين، < البعد السياسي والإقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989>، (رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2009)، ص26.

12- توازي إيلاس، "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013-2014)، ص29.

13- عبد القادر عيسى، < تأثير التهديدات الأمنية على الأمن في الجزائر>، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس 2013-20014)، ص 25.

ج/المجلات

14- إبراهيم سليم رجاء، "الأبعاد الداخلية والخارجية لانتخابات الرئاسية في مالي"، السياسة الدولية العدد 193، أكتوبر 2013، ص103.

15- بديدة لزهر، "السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس واليوم"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، 2013، ص12.

16- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، قصة عنوانها المستقبل مجلة بيناتنا العدد 06، ربيع 2014، ص03. على الموقع:www.ambafrance-dz.org

17- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، ثقافة وتعاون مجلة بيناتنا، العدد1، 2013، ص03، على الموقع:www.ambafrance-dz.org

18- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، مجلة بيناتنا، كلمة السفير بيرنارد ايمي العدد 9، 2015، ص01.

19- خير الدين شماتة، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، 2013، ص55.

20- عبد الحميد أميرة محمد، نزاعات داخلية وخارجية للحرب في مالي، السياسة الدولية، العدد 192، أفريل 2012، ص116.

21 – يحى حمد أعمر، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر" (الجزائر دراسة حالة)، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 07أوت2015، على الموقع: www.maspolitiques.com

د/ المقالات

22- الشيخ عصام، العلاقات الفرنسية الجزائرية ومسألة التوبة الكولونيالية، على الموقع: www.bohothe.blogspot.com

23- بن عنتر عبد النور، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات. على الموقع:www.aljazeera.net/ 2013/01/2013.html

24- عمورة عمر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، 2013/06/5، على الموقع:www.biblio.univ-alger.dz

25- محمد بوضياف، < الحرب المحدودة، عملية سيرفال نموذجا>، مجلة الرائد، العدد 07، بتاريخ ، ص

سارة بن عيشوبة، إعادة فتح ملف اغتيال رهبان تبحيرين في الجزائر، العربية نت، 2014/10/13، عن الموقع http://www.alarabiya.net

هـ/ الجرائد والصحف

26- الأمة العربية يومية إخبارية، العدد 22508، بتاريخ 2013/07/01، على الموقع: www.lanation-arab.dz/ar/article.php

27- جريدة الإتحاد، العدد 75633، بتاريخ 2015/03/25، على الموقع: www.eltihadonline.com

28- جريدة التجديد العربي، العدد 53533، بتاريخ 2014/11/06، على الموقع:
www.arabrenewal.html
29-جريدة الحوار الجزائرية، العدد 26919، بتاريخ 2015/09/07، على الموقع:
www.elhiwardz.com
30- جريدة الحوار، العدد 21045، بتاريخ 2015/04/11 على الموقع:
www.elmihwar.com
31- جريدة الخبر العدد 5328، بتاريخ 2008/05/24، ص03.
32- جريدة الخبر، العدد 102612، بتاريخ 2016/03/19، على الموقع:
www.elkhabar.com
33- جريدة الخبر، العدد 6992، بتاريخ 2015/02/13 على الموقع:
www.elkhaber.com
34- جريدة الرائد، العدد 67899، بتاريخ 2015/05/25، ص17، على الموقع:
www.elraaed.com
35- جريدة الرائد، العدد 78843، بتاريخ 24 /2016/01 على الموقع:
www.elraaed.com/ara/watan
36- جريدة الرائد، العدد 82338، بتاريخ 2016/03/27، على الموقع:
www.elraaed.com
37- جريدة الشروق، العدد 150693، 2012/12/12، على الموقع:
www.echoroukonline.com
38- جريدة الشروق، العدد 2950، بتاريخ 2010/03/31، على الموقع:
www.echoroukonline.com
39- جريدة الشعب، العدد 17819، بتاريخ 2014/06/30 على الموقع
www.ech.chaab.com

40- جريدة الفجر، العدد 304750، بتاريخ 2014/07/05 على الموقع:www.al-fadjer.com/ar/index.php

41- جريدة الفجر، العدد 40150، بتاريخ 2014/12/05 على الموقع:www.al-fadjer.com

42- جريدة المحور، العدد 49293، بتاريخ 2016/02/10، على الموقع: www.elmihwar.com/ar/index.php

43- جريدة المحور، العدد 57130، بتاريخ 2014/04/15، على الموقع: www.elmihwar.com/ar/index.html

44- جريدة المسار، العدد 24936، بتاريخ 2013/02/04، على الموقع: www.elmassar-ar.html

45- جريدة الموعد، العدد 33905، بتاريخ 2014/10/21 على الموقع: www.elmaouid.com

46- جريدة النصر، العدد14320 ، بتاريخ 2014/12/30، على الموقع: www.annasronline.com.com/index.php

47- جريدة النصر، العدد 14362، بتاريخ 2016/04/12، على الموقع: www.anasronline.com

48- جريدة النصر، العدد 24739، بتاريخ 2015/10/26، على الموقع: www.annasronline.com/index.php

49- جريدة النهار، العدد 194485، بتاريخ 2014/01/20 على الموقع: www.ennaharonline.com

50- جريدة النهار، العدد 2300، بتاريخ 2015/04/20، ص5

51- الحوار الجزائرية، العدد 27113 ، بتاريخ 2016/01/25 ص24، على الموقع: www.elhiwardz.com

52- الخبر، العدد 42237، بتاريخ 2012/05/17.

53- دزاير 24، العدد 545، بتاريخ 2015/05/29 على الموقع:
www.dzayer24.com
54-العربية نت، 2014/10/13، على الموقع: www.alarabiya.net
55- لاتريبيون الفرنسية، العدد 476456، بتاريخ 2015/05/16، ص 13، على الموقع:www.latribune.fr
56- المحور اليومي، العدد 20252، بتاريخ 2014/10/10، عن الموقع:
www.elmihwar.com
57- المحور اليومي، العدد 55182، بتاريخ 2016/04/09، ص04 على الموقع:
www.elmihwar.com/ar/index.php
58- يومية الشعب، الجزائر، عدد،15072، بتاريخ 2009/12/29، ص03.

و/المواقع الالكترونية

59- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني الجزائري 1976، ص46.
60- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، دليل الاستثمار في الجزائر: KPMG، 2006.
61- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، على الموقع:www.ambafrance-dz.org
62- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا بالجزائر، المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري 2013-2017 على الموقع:www.ambafrance-dz.org
63- وكالة الأنباء الجزائرية، كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة 08ماي 1945بسطيف على الموقع:www.aps.dz

ز/ الملتقيات

64- مقدم عبد الحفيظ، "المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية" (أعمال الملتقى الدولي المنعقد في 28-30 نوفمبر 1998، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر)، ص17-18.

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

مـــقدمة .....

الفصل الأول: أبعاد الشراكة الفرنسية الجزائرية 2013-2017 .... **12**

المبحث الأول: البعد التاريخي والثقافي في العلاقات بين البلدين **12**

المطلب الأول: البعد التاريخي بين البلدين **12**

المطلب الثاني: البعد الثقافي بين البلدين **17**

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والمالي في العلاقات الفرنسية الجزائرية **21**

المطلب الأول: البعد الاقتصادي **21**

المطلب الثاني: البعد المالي **26**

المبحث الثالث: البعد السياسي الأمني في الشراكة الفرنسية الجزائرية **31**

المطلب الأول: البعد السياسي **31**

المطلب الثاني: البعد الأمني **39**

الفصل الثاني: المضامـــين والآثـــار **44**

المبحث الأول: المضمون السياسي والأمني **45**

المطلب الأول: المضمون السياسي **45**

المطلب الثاني: المضمون الأمني **47**

المبحث الثاني: المضمون الاقتصادي والتجاري 56

المطلب الأول: المضمون الاقتصادي 56

المطلب الثاني: المضمون التجاري 60

المبحث الثالث: المضمون الثقافي والتربوي والتعليم العالي 62

المطلب الأول: المضمون الثقافي 62

المطلب الثاني: التربية والتعليم العالي 65

الفصل الثالث: السيناريوهات المحتمـــلة 72

المبحث الأول: الوضع القائم 72

المبحث الثاني: التغيير 76

المبحث الثالث: الوضع الكارثي 79

الخاتمة 86

الملاحق 91

المراجع 97

الفهرسة 103